

تأليف الدكتور

محمد عبد الرحمن الشامخ

الأستاذ في جامعة الرياض

دار العلوم
للطباعة والنشر
١٤٠٢هـ - ١٩٨١م



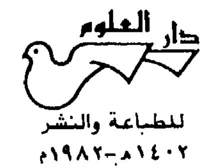
نشأة الصحافة

في المملكة العربية السعودية

نشأة الصحافة

في المملكة العربية السعودية

تأليف الدكتـــور
محمد عبد الرحمن الشــامخ
الأستاذ في جامعـــة الريـــــاض



للطباعة والنشر
١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

الطبعة الأولى

١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

في مطلع القرن العشرين كانت الأقاليم التي تتكون الآن منها المملكة العربية السعودية مقسمة إلى عدد من الامارات المتفرقة. فكانت نجد سلطنة يحكمها الملك عبد العزيز آل سعود، وكانت حائل تابعة لآل الرشيد، أما منطقتا الحجاز والأحساء فكانتا خاضعتين للدولة العثمانية. وكانت تتنازع عسير وتهامة أيدي العثمانيين والأدارسة. وفي عام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م) اختص الحسين بن علي أمير مكة بولاية الحجاز بعد أن انتزعها من العثمانيين.

ولكن هذه الأجزاء من جزيرة العرب ما لبثت أن اتحدت خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين. فقد انضمت الأحساء إلى نجد سنة ١٣٣١هـ (١٩١٣)، وفي عام ١٣٤٠هـ (١٩٢١م) انضمت حائل وعسير إلى هاتين المنطقتين. ولم يأت عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م) إلا وقد أصبح الحجاز جزءاً من هذا الكيان الموحد. وفي سنة ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) رأى أهل هذه الأقاليم أن يطلقوا على وطنهم اسم المملكة العربية السعودية ليكون ذلك رمزاً لوحدتهم، وإيذاناً بانقضاء عهد الفرقة فيما بينهم.

وقد كان لما أصيبت به هذه البلاد في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من فرقة وعدم استقرار أثر في أن حياتها العلمية كانت ضعيفة في الانتشار، مقصورة على عدد محدود من الأفراد. ولو لم يكن لدى

بعض الناس حينئذٍ شعور بواجبهم نحو دراسة دينهم ولغتهم لسادت الأمية، وعادت الجزيرة العربية إلى عصور الجهالة، ولكن أمانة العلم التي حملها نفر من العلماء المخلصين في أرجاء البلاد قد أبقت على وميض من نور العلم، وأضاءت المشاعل التي اهتدى بها بعض السراة في جنبات الصحراء. ولذلك وجدت في الحرمين الشريفين وفي مساجد نجد والأحساء وعسير وتهامة بيئات علمية وحلقات دراسية لم تكن كثيرة العدد، ولكنها كانت مباركة النتاج. وكان من الطبيعي في ظل هذه الحياة العلمية المحدودة أن ينتمي المشتغلون بالكتابة والمهتمون بالثقافة إلى هذه المراكز العلمية.

وما دام الحفاظ على الدين واللغة العربية هو الهدف الذي أبقى على العلم في هذه الأجزاء من جزيرة العرب، فلا بدع إن كانت الأماكن المقدسة في بداية القرن العشرين أكثر هذه الأجزاء صلة بالعلم، وأقلها حرماناً من وسائل الثقافة، فقد كان الحرمان الشريفان يحفلان في هذه الحقبة بالعلماء والمتعلمين، كما أن مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة قد حظيت حينئذٍ بانشاء عدد من المدارس الأهلية الخيريـة مثل المـدرسة الصولتية والمدرسة الخيرية بمكة ومدرستي الفلاح بجدة ومكة، وبعض المدارس الرشدية التي افتتحتها الحكومة العثمانية في مكة والمدينة وجدة والطائف.

وقد أسهمت هذه المدارس الأهلية مع تلك الحلقات العلمية المنتشرة في أرجاء الجزيرة بتخريج طائفة من العلماء والأدباء الذين شاركوا في الحياة الصحفية والأدبية، كما أنها هيأت الأذهان للاقبال على العلم بعد توحيد البلاد في العقد الثالث من القرن العشرين حين عمت النهضة العلمية الشاملة التي جمعت بين موروث العلم وحديثه.

ولقد واكب ظهور الصحافة في هذه البلاد نشاط في الحركة الفكرية والأدبية، فكان طبيعياً أن تصور الصحافة هذا النشاط، وأن تكون من أهم الوسائل في تشجيع حركة الانتاج والنشر. ورغم ما لهذه الصحف من قيمة

في إلقاء الضوء على الحياة الفكرية في هذه الحقبة، فانها لم تحظ بعد بما تستحقه من اهتمام، فلم يعن دارسو هذه الصحافة-ولا سيما تلك التي صدرت قبيل الحرب العالمية الأولى-بالبحث عن مجموعاتها، أو إنقاذ بعض أعدادها من الضياع، وقد جاء معظم ما كتب عنها عبارة عن قوائم متشابهة تسرد أسماءها، وتورد بعض الحقائق البسيطة عنها.

وقد حاولت في الصفحات التالية أن أدرس هذه الصحافة دراسة تاريخية، وأن أشير إلى ما لها من أثر في خدمة الحركة الفكرية والأدبية. ولقد أصبح بعض هذه الجرائد-ولا سيما ما صدر منها قبل توحيد البلاد-نادراً قليل الوجود، ولذلك أوردت نصوصاً مختارة من هذه الصحف، وقدمت لكل نص بمقدمة موجزة تبين ما فيه من حقائق تلقي الضوء على تاريخ هذه الصحافة.

وإذ كان لا بد لهذه الدراسة من أن تدور في إطار زمني محدد، فقد ابتدأت بعام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) وهو العام الذي صدرت فيه أول صحيفة في البلاد، وانتهت بسنة ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) حيث انتصف القرن العشرون بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ودخلت الصحف في طور جديد يخالف طور النشأة الأولى من حياتها.

وقد سبق أن نشرت معظم فصول هذه الدراسة عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م) في كتابي «الصحافة في الحجاز»، ولكن بدا لي الآن أن أعيد النظر فيما سبق أن كتبت، فأنقحه وأغير فيه، كما رأيت أن أضيف إليه فصلاً جديداً عن ظهور الطباعة في هذه البلاد. وقد آثرت كذلك أن أختار للكتاب عنواناً جديداً يلائم موضوعه، ويساعد في تحديد طبيعته.

الرياض في ١٤٠١/٣/٦هـ
١٩٨١/١/١٢م

محمد عبد الرحمن الشامخ



الباب الأول
مولد الصحافة
١٩٠٨-١٩١٥



الفصل الأول
إنشاء المطابع

كانت هذه البلاد في معظمها خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جزءاً من الدولة العثمانية، ولكنها لم تحظ بما حظيت به بعض الولايات العربية الأخرى من وجود وسائل الطباعة والنشر إلا في أواخر القرن التاسع عشر. فلقد عرفت بلاد الشام المطبعة في عام ١٧٠٦م وذلك حينما أنشأ إثناسيوس دباس مطبعة في حلب بسوريا. أما الجزيرة العربية فلم تعرف الطباعة إلا في عام ١٨٧٧م وذلك عندما أسست الحكومة العثمانية المطبعة الرسمية في صنعاء باليمن[1]. وكانت مكة المكرمة ثاني مدينة من مدن الجزيرة العربية تعرف فن الطباعة حيث أنشأت الحكومة التركية فيها مطبعة رسمية في عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٣م).

ورغم حداثة عهد البلاد بهذا الفن إلا أن تاريخ الطباعة فيها لم يدوّن بعد، ولم يعرف عنه إلا شذرات متناثرة، وحقائق جزئية مفرقة. وسيكون هذا الفصل محاولة لتدوين ما أمكن جمعه من معلومات عن نشأة الطباعة، وذلك اعتماداً على الأخبار المبثوثة في الجرائد والمطبوعات الدورية، وعلى المعلومات المستمدة مما طبع في المطابع المحلية أول هذا القرن من رسائل وكتب أصبحت الآن تشبه المخطوطات في ندرتها وصعوبة العثور عليها.

---

(١) خليل صابات، «تاريخ الطباعة في الشرق العربي»، ص١٩.

مطبعة الولاية:

في عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٣م) أسس والي الحجاز عثمان نوري باشا مطبعة حكومية بمكة المكرمة هي مطبعة الولاية أو المطبعة الميرية كما كانت تسمى في بعض الأحيان، وقد أنشأها-كما قال معاصره الشيخ أحمد بن زيني دحلان- «ليطبع فيها كتب العلوم ليكثر انتشار العلم في موضع مهبط الوحي المكين»(١). وكانت المطبعة في بادىء أمرها مطبعة يدوية وصفها محمد سعيد عبد المقصود بأنها عبارة عن «مكنة بدال صغيرة»، وأضاف بأن الحكومة التركية قد زودتها في عام ١٣٠٢هـ (١٨٨٤ أو ١٨٨٥م) بآلة طباعة «متوسطة من النوع المعروف في المطابع بالفرنساوي مقاس ٨٢ في ٥٧ سنتم، وبعدها بعدة سنوات استحضرت مكنة حجرية مقاس ٥٠ في ٧٠»(٢). وقد أشار رشدي ملحس في عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٨م) إلى الاصلاح الذي أدخل على هذه المطبعة في عام ١٣٠٢هـ فقال بأنه قد جلبت لها حينئذٍ «ماكنة كبيرة وأدوات أخرى هي الموجودة اليوم»(٣).

وقد ورد في العدد الثاني من التقويم الرسمي لولاية الحجاز «حجاز ولايتي سالنامه سي» حديث عن هذه المطبعة وعما حققته من تطور خلال سنواتها الثلاث الأولى جاء فيه: «سبق أن جرى في عهد الخلافة-عهد

---

(١) «سالنامة ولاية الحجاز»، ١٣٠٣هـ، ص١١٤.

(٢) «الطباعة في الحجاز»، «صوت الحجاز»، عدد ٣٤٣، (٥-١٢-١٣٥٧هـ/٢٥-١-١٩٣٩م).

(٣) «تاريخ الطباعة والصحافة في الحجاز»، «أم القرى»، عدد ٢٠٧ (٢-٧-١٣٤٧هـ/١٤-١٢-١٩٢٨م)، وعدد ٢١١ (٣٠-٧-١٣٤٧هـ/١١-١-١٩٢٩م). لم تذكر الجريدة اسم كاتب هذه المقالة، ولكن خير الدين الزركلي في كتابه «شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز» ج٣، ص١٠٢٥، ومحمد سعيد العامودي في كتابه «من تاريخنا»، ص١٨٧ قد نسباها إلى رشدي الصالح ملحس. ويبدو أن هذا القول معقول، ذلك لأن المقالة قد نشرت تحت عنوان «سوانح تاريخية» هذا العنوان الذي نشرت تحته في العددين ٢٠٥و٢٠٦ من جريدة «أم القرى» مقالة تاريخية عن ابن ماجد بتوقيع «ابن الصالح» الذي هو جزء من اسم رشدي ملحس، كما أن ملحس كان حينئذٍ رئيساً لتحرير جريدة «أم القرى»، ومن عادة بعض رؤساء التحرير أن يكتبوا في جرائدهم-أحياناً - بدون توقيع.

العلم والمعرفة-جلب آلة طبع وكمية من الحروف وتعيين اثنين من الموظفين للمطبعة التي تأسست في ولاية الحجاز منذ ثلاث سنوات. وقد قامت هذه المطبعة بالغرض المنشود في أول الأمر، ولكن حيث أنه كان هناك عدد من المؤلفات المتراكمة التي كانت ترسل منذ سنوات إلى الخارج للطباعة، فقد أحضرت من فينا آلة طبع ذات عجلة واحدة وكمية وافية من الحروف، ولهذا تطورت مطبعة الولاية، واتسع نطاق عملها، وأصبحت هذه الكتب تطبع فيها. كما أنها قامت بطبع بعض الكتب الجاوية بعد أن زودت بحروف جديدة ملائمة لهذه اللغة. وقد طلبت من أوروبا أخيراً آلة طبع خاصة لطبع الرسائل المتنوعة المشكلة. وقد استطاع أبناء البلد خلال هذه المدة القصيرة أن يتعلموا فن صف الحروف وتجليد الكتب»[1].

ويبدو أن مطبعة الولاية قد بقيت بعد ذلك فترة غير قصيرة لم ترمم خلالها أو تزود بآلات جديدة، فقد أشار محرر الجريدة الرسمية «حجاز» في عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) إلى ما أصاب المطبعة من إهمال بعد رحيل مؤسسها عثمان نوري باشا فقال: «إن مطبعتنا التي هي أحد التذكارات المهمة المتروكة للولاية من طرف المرحوم عثمان باشا الوالي الأسبق من حين تاريخ تأسيسها وبنائها وانفكاك الوالي المشار إليه من هنا لم تكن مظهراً للمعاونة بصورة ما، وكذلك من تطاول الأيادي والتدني والانحطاط المستحيل تعيين درجاته فيها، اليوم هي في طرز وموقع موجب لحزن أرباب الوجدان. من منذ كم يوم زار أحد الذوات الذي كان في وقته قد طبع في هذه المطبعة بعض مؤلفاته، عند زيارته لها وجد قسم من الماكنات جاءت إلى حالة ستكون ساقطة من الاستعمال، ووجد أكثر حروفها التي ما مر عليها التجديد من مدة مديدة في درجة قريبة لعدم الاستعمال، فلما رآها بهذه الحالة خرج منها متأسفاً محزوناً في حالة البكاء، وبذلك زاد حزننا عليها. إن هذه المطبعة المعروضة للخراب بأيدي الاستبداد لما رأت في هذه

(١) «سالنامة ولاية الحجاز»، ١٣٠٣هـ، ص٢٠٢، ترجم هذا النص عن اللغة التركية.

الأيام أن الأماكن والمؤسسات الأميرية وشعبات الولاية قد صارت مظهراً للاصلاحات المفيدة بنتائج التفحصات والتدقيقات الكبيرة قامت تسعى بتقبيل يد الاصلاح الممدودة بالموفقية إلى كل الأطراف بشوق وجداني»[١].

ولكن يد الاصلاح ما لبثت أن امتدت إلى هذه المطبعة، فقد عادت جريدة «حجاز» بعد حوالى عام ونصف من هذه الشكوى فأشارت إلى أن مطبعة الولاية قد عمّرت، وأدخلت عليها بعض الاصلاحات[٢].

ولا يوجد لهذه المطبعة سجل يحوي أسماء من عملوا فيها وتعاقبوا على إدارة شؤونها، ولهذا فانه لا يعرف عن هؤلاء سوى القليل مما ورد متفرقاً هنا وهناك. ومن ذلك ما ورد في العدد الأول من التقويم الرسمي لولاية الحجاز الذي صدر في عام ١٣٠١هـ (١٨٨٣ أو ١٨٨٤م) من أن عبد الغني أفندي[٣] كان حينئذٍ مديراً لهذه المطبعة، وأن علي أفندي كان معاوناً له[٤]. وفي عام ١٣٠٦هـ أصبح إبراهيم أدهم مديراً للمطبعة[٥]. أما العاملون في المطبعة فقد كان عددهم في عام ١٣٠٩هـ اثنين وعشرين ما بين طابع ومرتب ومصحح ومجلد[٦]. ولم يعرف بعد ذلك شيء عن العاملين في المطبعة سوى أن مديرها عباس أفندي[٧] قد صار في عام ١٣٣٠هـ (١٩١٢م) رئيساً للمرتبين وأن محمود عزيز شلهوب قد عين

---

(١) «حجاز»، عدد ٥٣ (٢٨-٣-١٣٢٨هـ/٩-٥-١٩١٠م). ان ما اشتملت عليه هذه الكلمة من أخطاء في اللغة والنحو، وما اتسمت به من ركاكة وعامية في الأسلوب ليشبه عدداً غير قليل مما نشر في هذه الجريدة من مواد.

(٢) المصدر نفسه، عدد ٨٩ (٨-٩-١٣٢٩هـ/٢-٩-١٩١١م).

(٣) لعله عبد الغني الشويكي الذي ذكره رشدي ملحس في مقالته السابقة فقال بأنه قد تولى إدارة هذه المطبعة.

(٤) أنظر ص٨٩.

(٥) «سالنامة ولاية الحجاز»، ١٣٠٦هـ، ص١٥٧.

(٦) «سالنامة ولاية الحجاز»، ١٣٠٩هـ، ص١٥٧.

(٧) لعله عباس بندقجي الذي قال رشدي ملحس في مقالته السابقة بأنه ممن تولوا إدارة مطبعة الولاية.

مديراً مؤقتاً لهذه المطبعة [١]. وذكر رشدي ملحس بأن هاشم النقشبندي كان من بين الذين تعاقبوا على إدارة المطبعة [٢].

مطبوعاتها:

كان من أول ما قامت مطبعة الولاية بإنجازه حين إنشائها أن طبعت التقويم الرسمي لولاية الحجاز «حجاز ولايتي سالنامه سي»، حيث صدر العدد الأول من هذه السالنامة عام ١٣٠١هـ (١٨٨٣ أو ١٨٨٤م). وقد صدر منها بعد ذلك أربعة أعداد اخرى فكان آخرها العدد الخامس الذي نشر في سنة ١٣٠٩هـ (١٨٩١ أو ١٨٩٢م).

وقد أسهمت مطبعة الولاية - كما قال المستشرق الهولندي سنوك هرخرونيه الذي زار مكة متنكراً في عام ١٨٨٤م - في طبع بعض مؤلفات علماء الحرم المكي الذين كانوا يطبعون مؤلفاتهم في مصر من قبل [٣]. ويظهر أن مطبعة الولاية كانت حريصة على طبع كتب التراث والمؤلفات التعليمية خلال سنواتها الثلاث الأولى، فقد أوردت السالنامة في عام ١٣٠٣هـ (١٨٨٦م) قائمة تشمل خمسة وأربعين كتاباً تم طبعها فيها باللغتين العربية والملايوية [٤].

وعندما انقطعت سالنامة ولاية الحجاز عن الصدور في عام ١٣٠٩هـ أصبح نشاط مطبعة الولاية غير واضح، إذ لم يعثر بعد ذلك على مثل هذه القائمة الشاملة، ولكني وجدت أثناء التنقيب في المكتبات المحلية بعض الرسائل والكتب المتناثرة التي طبعت في هذه المطبعة بعد عام ١٣٠٩هـ، وهي تبين أن مطبعة الولاية قد استمرت في طبع كتب التراث ومؤلفات

---

(١) «حجاز»، عدد ١٠٢ (٦-٦-١٣٣٠هـ/٢٣-٥-١٩١٢م).

(٢) مقالته السابقة.

(٣) Mekka in the Latter Part of the 19th Century, translated by J.H. Monahan, pp. 165,178.

(٤) انظر ص٢٠٢-٢٠٤.

هذا التاريخ المسمى نزهة الناظرين في مسجد سيد الأولين والآخرين تأليف
العالم الفاضل الجليل والحبر الكامل النبيل فخر السادة الحسينية
الكرام ومفتي الشافعية بمدينة سيد الأنام الراجي عفو ربه
المعين المنجي السيد جعفر بن السيد اسماعيل
المدني البرزنجي متع الله تعالى بحياته
المسلمين وأدام نفعه عليهم بجاه
الأمين آمين آمين
آمين

م

(الطبعة الاولى)

(طبع في المطبعة الميريه الكائنة بمكة المحميه)
سنة
١٣٠٣

كتاب نزهة الناظرين للسيد جعفر البرزنجي وقد طبع في مطبعة الولاية عام ١٣٠٣هـ.

الثقافة العربية التقليدية، كما أنها كانت تولى المتون والشروح التي تستخدم في حلقات التدريس بالمسجد الحرام كثيراً من عنايتها.

ومهما يكن من أمر، فإن أهم عمل قامت به هذه المطبعة هو طبع أول جريدة تصدر في ولاية الحجاز، تلك هي الجريدة الأسبوعية «حجاز» التي صدرت في ٨-١٠-١٣٢٦هـ (٣-١١-١٩٠٨م)، واحتجبت عن الصدور بعد حوالى سبع سنوات[١]. ولم يقتصر إسهام مطبعة الولاية في مجال الصحافة على نشر جريدة «حجاز»، فقد طبعت فيها كذلك جريدة «شمس الحقيقة» الأسبوعية التي صدرت بمكة المكرمة في ١٦-٢-١٩٠٩م، كما طبعت فيها نسختها التركية المسماة بشمس حقيقت.

ويظهر أن مطبعة الولاية لم تكن مقصورة على المطبوعات الرسمية وما في حكمها، ذلك لأنها كانت تتقاضى أجراً على طباعة بعض المطبوعات الأخرى. فقد جاء في كتاب «أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي ابن أبي طالب» للجزري بأن هذا الكتاب قد طبع في مطبعة الولاية عام ١٣٢٤هـ على نفقة الحاج عمر الميمني والشيخ أحمد المكي. كما يبدو أن جريدة «شمس حقيقت» كانت تطبع في هذه المطبعة بأجرة نقدية، فقد ذكرت الجريدة بأن غلاء أجرة الطباعة كان من أسباب عدم الانتظام في موعد صدورها[٢]. وقد طبع الشيخ محمد ماجد الكردي كذلك «كتباً عديدة على نفقته في المطبعة الميرية»[٣].

ورغم ما أحاط بتاريخ مطبعة الولاية في بعض سنواتها من غموض، فإن لها دوراً بارزاً في الحياة الفكرية ببلاد الحرمين الشريفين، لقد ظلت

---

(١) يوجد المزيد من التفصيل حول هذه الجريدة وحول الجرائد العثمانية الأخرى التي سيرد ذكرها هنا في الفصل الثاني من هذا الباب.

(٢) انظر العدد ٢١ (١٤-٨-١٣٢٧هـ/٣١-٨-١٩٠٩م).

(٣) «أم القرى»، عدد ٣٣٤ (٢٠-١٢-١٣٤٩هـ/٨-٥-١٩٣١م).

المطبعة الوحيدة في هذه البلاد مدة تزيد على ربع قرن، فنشأت الصحافة المحلية في ظلها، حيث طبع فيها ثلاث من أولى الجرائد صدوراً في هذه البلاد، كما أنها قامت بطبع عدد وافر من كتب التراث والمؤلفات العلمية التي كان يدرس فيها طلاب العلم في الحرمين الشريفين.

ولم ينته إسهام هذه المطبعة في الحياة الثقافية بانتهاء الحكم العثماني في مكة المكرمة ابان الحرب العالمية الأولى، ذلك لأنها قد آلت إلى الحكومة الهاشمية التي اتخذتها مطبعة رسمية، وأصبحت تطبع فيها جريدة «القبلة». وقد أكد كل من رشدي ملحس[١]، ومحمد سعيد عبد المقصود[٢] بأن الحكومة الهاشمية لم تدخل على هذه المطبعة أي إصلاح، ولكن خليل صابات ذكر بأن الحكومة الهاشمية قد اشترت من القاهرة في عام ١٩١٩م آلة طبع صغيرة من طراز «تيب توب» وأمدت بها جريدة «القبلة»[٣]. وفي عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥ أو ١٩٣٦م) شهدت هذه المطبعة أهم إصلاح في حياتها، وذلك حين جددتها الحكومة السعودية وزودتها بآلات حديثة تدار بالكهرباء[٤].

مطبعة شمس الحقيقة:

حين صدرت جريدة «شمس الحقيقة» بمكة المكرمة في ١٦-٢-١٩٠٩م طبعت هي ونسختها التركية «شمس حقيقت» في مطبعة الولاية كما ذكر من قبل. ولقد طبع آخر ما عثر عليه من أعدادها وهو العدد ٢٢ من جريدة «شمس حقيقت» بمطبعة الولاية وذلك في ٢١-٨-١٣٢٧هـ (٧-٩-١٩٠٩م)، ولكنه أشير في العدد الذي سبقه من «شمس حقيقت» إلى أن الجريدة قد «أوصت على شراء مطبعة خاصة بها،

(١) انظر مقالته السابقة.
(٢) مقالته السابقة.
(٣) كتابه السابق، ص٣٣١.
(٤) محمد سعيد عبد المقصود، مقالته السابقة.

وحينما تأخر وصول المطبعة أبرق أرباب الشهامة من الأخوة الطيبين الغيورين على انتشار الجريدة طالبين إرسال المطبعة بصرف النظر عن تكاليفها الباهظة»[١].

ويظهر أن المطبعة وصلت بعد ذلك بمدة وجيزة، فقد ذكر رشدي ملحس بأن جريدة «شمس الحقيقة» طبعت آخر الأمر في مطبعتها الخاصة بها، حيث قامت شركة تجارية في عام ١٣٢٧هـ بتأسيس مطبعة لإصدار جريدة «شمس الحقيقة» بمكة المكرمة، وأضاف بأن حسن مكي أفندي قد تولى إدارتها، ولكن المطبعة لم تلبث أن توقفت عن العمل في أواخر العام المذكور فاشتراها الشيخ محمد ماجد الكردي[٢]. ومما يعزز القول بتأسيس مطبعة شمس الحقيقة هو أن الشيخ محمد ماجد الكردي نفسه قد عقَّب على مقالة رشدي ملحس هذه فصحح ما جاء فيها من معلومات عن بعض الصحف، ولكنه لم يعلق بشيء على ما قيل من تأسيس مطبعة شمس الحقيقة، ولم ينف ما ورد فيها من أمر شرائه لهذه المطبعة[٣]. وقد أشار محمد سعيد عبد المقصود إشارة عابرة إلى تأسيس مطبعة شمس الحقيقة في عام ١٣٢٧هـ، ولكن الأمر اشتبه عليه فظن أنها قد أنشئت في مدينة جدة[٤].

ولم أعثر على شيء مما طبع في مطبعة شمس الحقيقة ولكن إذا فرض أنها قد قامت بالطباعة خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٣٢٧هـ فإن من المحتمل أن يكون من بين ما طبعته تلك الأعداد الأخيرة من جريدتي «شمس الحقيقة» و «شمس حقيقت» التي لم يعثر على شيء منها بعد، وكذلك بعض مطبوعات الدعاية التي كانت تصدرها جمعية الاتحاد والترقي.

---

(١) عدد ٢١ (١٤-٨-١٣٢٧هـ/٣١-٨-١٩٠٩م). ترجم هذا النص عن اللغة التركية.

(٢) مقالته السابقة.

(٣) انظر «أم القرى»، عدد ٢١٢ (٧-٨-١٣٤٧هـ/١٨-١-١٩٢٩م).

(٤) مقالته السابقة.

ويبدو أن أمر مطبعة شمس الحقيقة كان مرتبطاً بمصير جريدة «شمس الحقيقة»، إذ ما لبثت المطبعة أن أقفلت حينما احتجبت الجريدة في أواخر عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) على أثر النزاع الذي نشب بين الشريف حسين ابن علي أمير مكة وبين أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بمكة المكرمة.

مطبعة الترقي الماجدية:

كانت مطبعة الولاية أول مطبعة تنشأ في هذه البلاد - كما ذكر من قبل - ولكن رائد الطباعة الأهلية هو الشيخ محمد ماجد الكردي (١٢٩٢-١٣٤٩هـ) الذي شغف بنشر العلم فطبع وهو في صدر شبابه عدداً من الكتب في مطبعة الولاية على نفقته، كما أنشأ مكتبة خاصة كانت مخطوطاتها ومطبوعاتها من أنفس ما تحويه مكتبات مكة المكرمة[١]. وقد رأى الكردي أن رسالته في نشر المعرفة لا تتحقق إلاّ بتأسيس مطبعة خاصة به، ولذلك قام في أواخر عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) بانتهاز الفرصة حينما سنحت فاشترى مطبعة شمس الحقيقة التي سبق الحديث عنها، وأسس مطبعة الترقي الماجدية بمحلة الفلق في مكة المكرمة.

وقد وصف رشدي ملحس المطبعة الماجدية في عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٨م) فقال بأنها كانت حينئذ «مجهزة بماكنات كبيرة»[٢]، كما ذكر محمد سعيد عبد المقصود بأن الشيخ الكردي قد «زودها بأدوات كثيرة وأنفق عليها أموالاً باهظة سعياً وراء تحسين هذا الفن وانتشاره»[٣]. ويبدو أن بعض معاصري الشيخ الكردي قد استبشروا بتأسيس هذه المطبعة، إذ أنشأ الشيخ عثمان الراضي أحد أدباء مكة أبياتاً أثنى فيها على المطبعة وأرّخ بناءها فقال:

---

(١) «أم القرى»، عدد ٣٣٤ (٢٠-١٢-١٣٤٩هـ/٨-٥-١٩٣١م).
(٢) مقالته السابقة.
(٣) مقالته السابقة.

لله مـطبعـة تـروقـك نضـرة ... يسمـو بمكـة فضلهـا المتـزايـد
وسمت بمـطبعة التـرقي وهو فـا ... ل للبـلاد عـلى الحقيقـة عـائـد
فيهـا على نشـر المعارف شـاهد ... وإلى التـرقي في العلوم فـوائـد
تعلو على هام السهى شـرفاتهـا ... والنجم دون عـلائهـا يتقـاعـد
أنشـأ معالمهـا الموفق مـاجـد ال ... كردي من هو في الأماجد واحد
فـالمجـد يحمـده فحق لـه الثنـا ... وجميـل ذكـر للقيـامـة خـالـد
وبغاية المـطلو(ب) قلت مؤرخا ... وأجـاد مـطبعـة التـرقي مـاجـد

٢ ... ١٥ ٥٢١ ٧٤١ ٤٨

سنة ١٣٢٧»[1].

وقد كوَّن الكردي المطبعة الماجدية من ثلاث مطابع «إحداها مطبعة حجرية عظيمة كلفته مبالغ طائلة جداً وتطبع بها الخرائط الملونة المتنوعة ومن ضمن ما طبع بها خريطة جزيرة العرب بالألوان. ومعها مطبعتان حرفيتان هامتان»[2]. وقد استمرت المطبعة الماجدية بعد وفاة مؤسسها، فقد تولاها أولاده من بعده، وكان ابنه محمد طاهر الكردي في عام ١٣٦٥هـ مديراً لها[3].

مطبوعاتها:

لم تقم المطبعة الماجدية بطبع شيء من الجرائد المحلية، ولكن إسهامها الثقافي تمثل في طبع الكتب والرسائل. ويظهر أنه قد توافر لها من الامكانات الطباعية حين تأسيسها ما جعلها تتم طبع واحد وثلاثين كتاباً

---

(١) انظر الأبيات منشورة في رسالة «إجادة النجدة بمنع القصر في طريق جدة» للشيخ تاج الدين الدهان.

(٢) كاتب [محمد سعيد العامودي]، «المكتبة الماجدية بمكة المشرفة» مجلة «المنهل»، عدد ١٠ (شوال ١٣٦٥هـ/سبتمبر ١٩٤٦م)، ص٤٧٦.

(٣) المصدر نفسه.

ورسالة باللغتين العربية والجاوية خلال عامها الأول[1]. وكانت المطبعة تورد أحياناً في بعض مطبوعاتها بياناً بما تم طبعه فيها، ويتبين من هذه القوائم ومما اطلعت عليه من مطبوعاتها الأخرى أن معظم هذه المؤلفات كان عبارة عن رسائل وشروح ألفها علماء الحرمين في الفقه والنحو والبلاغة والمنطق. ويظهر أن الجو الثقافي التقليدي السائد في الجزيرة العربية عند مطلع هذا القرن قد صبغ المطبوعات الماجدية بصبغته، فلم ينل الانتاج الأدبي أو التاريخ الحديث شيئاً من عنايتها.

وتشبه المطبعة الماجدية مطبعة الولاية من حيث غلبة ثقافة العصور المتوسطة على ما طبع فيها. وقد بحث الدكتور أحمد محمد الضبيب عن كتب التراث العربي التي طبعت في هاتين المطبعتين خلال هذه الحقبة فوجد أنه لم يكن بينها شيء من الكتب الأصول القديمة، ثم وصف مطبوعات هاتين المطبعتين قائلاً: «والناظر في مجموع ما نشرته المطبعتان من كتب التراث يجد أن كتب الفقه ويدخل فيها كتب المناسك والأدعية هي أكثر الكتب رواجاً عند المكيين. تليها كتب النحو والصرف والتجويد والتصوف ثم متفرقات في التاريخ والحديث والبلاغة . . . وبناء على ما اطلعنا عليه من مطبوعات الأميرية والماجدية فإننا نلاحظ أن الكتب الأصول القديمة في الفقه والحديث واللغة لم يطبع منها شيء في هذه الفترة، وأن جل ما طبع هو من مؤلفات القرون المتأخرة، وقد طبعت بعض هذه الكتب ضمن الحواشي أو على هوامش الشروح التي ألفها علماء الحرمين، ومن الملاحظ أن كتب المتون ثم شروح هذه الكتب وحواشيها التي وضعت عليها هي أكثر الكتب رواجاً بين القراء، وتلك هي بقايا ثقافة عصور الانحدار وخاصة العصر العثماني حيث يشيع التقليد وتنشط الخرافة وينعدم الابتكار والتجديد»[2].

---

(١) انظر قائمة هذه المؤلفات في كتاب «ثمرة العلم بأم القرى» للشيخ حسين باسلامة، ورسالة «الدرر الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية» لأبي بكر الأهدل.

(٢) «حركة احياء التراث قبل توحيد الجزيرة»، مجلة «الدارة»، عدد١ (ربيع الأول ١٣٩٥هـ/مارس ١٩٧٥م)، ص٦٠.

القول المختصر المفيد لأهل الانصاف * في بيان الدليل لعمل اسقاط الصلاة والصوم المشهور عند الأحناف * لمؤلفها العالم الفاضل والاستاذ الكامل عمدة العلماء الاعلام ببلد الله الحرام العلامة الشيخ محمد صالح كمال الحنفي مفتي السادة الاحناف بمكة المكرمة سابقا والمدرس والخطيب والامام بالمسجد الحرام المكي ابن المرحوم العلامة المحقق والدراكة المدقق الشيخ صديق كمال نفع الله بعلومهما المسلمين وعزز بارشادهما شريعة سيد المرسلين

آمين

الطبعة الاولى

بمطبعة الترقي الماجديه بمكة المحميه

على نفقة مؤلفها المذكور

سنة ١٣٢٨ هجريه

كتاب القول المختصر المفيد للشيخ محمد صالح كمال
وقد طبع في مطبعة الترقي الماجدية سنة ١٣٢٨هـ.

ولقد كانت المطبعة الماجدية أهم عنصر من العناصر في تشجيع حركة التأليف والنشر بمكة المكرمة في الثلث الأول من القرن الرابع عشر الهجري، فقد حرص الشيخ محمد ماجد الكردي على نشر مؤلفات معاصرية من علماء الحرمين الشريفين، كما أنه طبع على نفقته عدداً من الرسائل والكتب التي أخرجتها هذه المطبعة. وفي الحقيقة أن ما قام به الشيخ الكردي من جهود فردية في هذا الميدان ليعد إسهاماً كبيراً في تشجيع الحياة العلمية، وإخراج حركة الطباعة والنشر من نطاق المطبعة الحكومية إلى مجال الطباعة الأهلية الوطنية.

مطبعة الاصلاح:

في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٢٧هـ (١٧مايو ١٩٠٩م) افتتحت بمدينة جدة مطبعة الاصلاح حيث قامت في هذا اليوم بطبع جريدة «الاصلاح الحجازي» الأسبوعية. ويبدو أن هذه المطبعة كانت ملكاً لعدد من الشركاء، فقد ذكر صاحب جريدة «الاصلاح الحجازي» ومديرها راغب مصطفى توكل بأنه قام «بمعاونة بعض الأصدقاء» بانشاء مطبعة الاصلاح وجريدتها[١]، كما أن المرحوم الشيخ محمد حسين نصيف ذكر بأن أهالي مدينة جدة وتجارها قد ساهموا في تأسيس مطبعة الاصلاح بجدة وأنه كان أحد المساهمين فيها[٢].

ولعل أهم ما قامت به هذه المطبعة هو طبع جريدة «الاصلاح الحجازي» التي لم تعش إلا بضعة أشهر. ولكن المطبعة لم تقفل بعد احتجاب الجريدة، فقد عثرت على كتابين صغيرين طبعا في هذه المطبعة في

---

(١) انظر افتتاحية العدد الأول من جريدة «الاصلاح الحجازي».

(٢) كان المرحوم الشيخ محمد حسين نصيف من أبرز رجال الفكر في المملكة العربية السعودية، وكان معاصراً للحقبة التي أعلن فيها الدستور العثماني الذي صدر عام ١٩٠٨، وفي مقابلة شخصية معه في عام ١٩٦٤م قبل وفاته بحوالى سبع سنوات تفضل علي -رحمه الله- بهذه المعلومات وأمدني بمعلومات أخرى سيشار إليها فيما بعد.

كتاب كفاية المحتاج في معرفة الاختلاج

وضع ذي القرنين عليه السلام تاليف

الامام المجتهد عبد الرحمن

السيوطي نفعنا الله به

وبعلومه آمين

الطبعة الاولى

حقوق الطبع محفوظة

طبع بمطبعة الاصلاح الاهلية الكائنة بجده [illegible]

(سنة ١٣٢٨ هجريه)

كتاب كفاية المحتاج للسيوطي وقد تم طبعه في مطبعة الاصلاح سنة ١٣٢٨هـ.

عامي ١٣٢٨هـ و١٣٢٩هـ، أما الأول فهو «كفاية المحتاج في معرفة الاختلاج وضع ذي القرنين عليه السلام» للامام عبد الرحمن السيوطي، وأما الثاني فهو «أنوار الشروق في أحكام الصندوق» للشيخ محمد علي المالكي مفتي المالكية.

ويبدو أن مطبعة الاصلاح لم تكن بذات شأن في مجال الطباعة والنشر، فقد وجد البتنوني في أواخر عام ١٣٢٧هـ أنه لم يكن لها «من عمل يذكر»[١]. كما أن الشيخ محمد حسين نصيف ذكر بأن هذه المطبعة قد بيعت بعد موت مؤسسها راغب مصطفى توكل، وأن المساهمين تنازلوا عن حقوقهم لورثة توكل عندما تبين لهم أن الشركة مثقلة بالديون[٢]. وقد أكّد رشدي ملحس بأن ملكية مطبعة الاصلاح قد انتقلت بعد توكل إلى الشيخ محمد علي زينل الذي عهد بادارتها إلى مدرسة الفلاح بجدة، وأضاف بأن رمزي أفندي كان في عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٨م) يتولى أمرها مقابل أجرة شهرية يدفعها إلى المدرسة[٣]. ويذكر عثمان حافظ بأن محمد رمزي أفندي قد اشترى مطبعة الاصلاح فيما بعد وسمّاها المطبعة الشرقية[٤]. ومما يعزز قول عثمان حافظ هذا هو أن كتاب «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد» للشيخ محمد بن عبد الوهاب قد طبع عام ١٣٥٠هـ في المطبعة الشرقية بجدة، وذكر فيه أن محمد رمزي هو صاحب المطبعة.

المطبعة العلمية:

لقد تأخر ظهور الطباعة في المدينة المنورة حيث لم تؤسس فيها المطبعة إلا عام ١٣٢٩هـ (١٩١٠م)، وذلك حينما أنشأ-كما قال عثمان

---

(١) انظر «الرحلة الحجازية»، ص٩.

(٢) المقابلة السابقة.

(٣) مقالته السابقة.

(٤) «تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية»، ج١، ص٤٩.

الاقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة

[تأليف]

الامام الكبير والعلم الشهير مسك ختام الفقهاء والمحدثين
وقرة عيون الاتقياء والعارفين مفتي المغرب والمشرق
وبدر الشرف الذي هو من افق الكمال مشرق مولانا
السيد محمد ابن العلامة السيد جعفر الكتاني
المغربي الفاسي الادريسي الحسني نزيل المدينة
المنورة حالا زاده الله فضلا وكمالا آمين

طبع في المطبعة العلمية * في المدينة المنورة البهية
سنة ١٣٢٩ هـ

كتاب الأقاويل المفصلة الذي طبع في المطبعة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٢٩هـ.

حافظ - الشيخ كامل الخجا رئيس تجار المدينة المنورة «مطبعة صغيرة تدار بالرجل»، وأضاف بأن الشيخ عبد القادر توفيق الشلبي أحد علماء المدينة المنورة كان يشرف على إدارتها «وربماكان له بعض الأسهم فيها»[1].

ولم يذكر عثمان حافظ اسم هذه المطبعة، كما لم يشر إلى شيء مما طبعته. ولكن من الأرجح أنها هي المطبعة العلمية التي كانت موجودة بالمدينة المنورة عام ١٣٢٩هـ، والتي قامت في هذا العام بطبع كتاب «الأقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة» للسيد محمد بن جعفر الكتاني، وكتاب «أحكام تجويد القرآن» للشيخ حسن الشاعر. وقد ذكر في الكتاب الأول أن هناك كتابين آخرين تحت الطبع في نفس المطبعة هما: «ذروة الوفاء فيما يجب لحضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم» للسمهودي، وكتاب «السبيل الواضح لبيان أن القبض في الصلوات كلها مشهور وراجح» لأبي عبد الله المسناوي. وفي عام ١٣٣٠هـ قامت المطبعة العلمية كذلك بطبع كتاب «نخبة فتح المنعم الوهاب لشرح عمدة الطلاب في علم أصول الفقه» تأليف عباس بن محمد بن أحمد بن السيد رضوان المدني الشافعي.

ولم أعثر على شيء آخر من المطبوعات التي نشرتها المطبعة العلمية، كما لم أر مزيداً من أخبارها. وربما كان لندرة ما يوجد الآن من مطبوعاتها، وقلة ما يعرف من معلومات عن تاريخها أثر في ذلك الغموض الذي يحيط بمصيرها.

مطبعة الحجاز:

أصدرت السلطات التركية إبان الحرب العالمية الأولى جريدة «الحجاز» بالمدينة المنورة، وكان ذلك في عام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م). ولم تعش هذه الجريدة طويلاً فقد خرج الأتراك من المدينة المنورة عندما انتهت الحرب العالمية الأولى.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٨.

وكانت جريدة «الحجاز» تطبع منذ صدورها في مطبعة خاصة بها سميت مطبعة الحجاز، ولم تذكر الجريدة شيئاً عن تأسيس مطبعتها، ولكن عثمان حافظ قال بأن السلطات العثمانية عندما فكرت في إصدار جريدة «الحجاز» جلبت لها مطبعة الحجاز «من دمشق على الخط الحجازي خاصة لطبع الجريدة، وكانت هذه المطبعة قد وصلت إلى المدينة مع بدر الدين النعساني الذي انتدب لتحريرها. وقد أعيدت هذه المطبعة إلى دمشق في عام ١٣٣٥هـ على الخط الحجازي الحديدي مع بدر الدين النعساني بعد توقف الجريدة عن الصدور»[١]. ولعل مطبعة الحجاز هذه هي التي عناها خليل صابات عندما قال بأنه خلال الحرب العالمية الأولى «صادرت الحكومة التركية مطبعة زحلة الفتاة ونقلتها إلى الحجاز لتدعم بها مطبعتها الرسمية»[٢].

ويبدو أن أهم ما قامت مطبعة الحجاز بانجازه هو طبع جريدة «الحجاز» التي جندها الأتراك للدعاية السياسية والحربية. وربما تكون قد طبعت بعض المطبوعات الحكومية الأخرى، ولكن من غير المتوقع أن تكون قد أسهمت حينئذٍ في طبع شيء من الكتب الثقافية، ذلك لأن قوات الشريف حسين كانت تحاصر المدينة المنورة طوال فترة الحرب العالمية الأولى.

وبينما يؤكد عثمان حافظ بأن مطبعة الحجاز قد أعيدت إلى بلاد الشام بعد احتجاب جريدة «الحجاز» كما أشير إلى ذلك من قبل، يذكر رشدي ملحس بأنه كان موجوداً في المدينة المنورة بقايا مطبعة حكومية تركية عام ١٣٤٧هـ، ولم يسم الكاتب هذه المطبعة، ولكن حديثه عنها ينطبق على مطبعة الحجاز إلى حد ما حيث يقول: «وفي عام ١٣٣٥هـ أسس

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٠.

(٢) كتابه السابق، ص٣٣١.

فخري باشا قائد حامية المدينة إبان الحرب العامة مطبعة صغيرة، ولا تزال بقاياها موجودة حتى اليوم»[١].

ويظهر أن آثار المطبعة العلمية ومطبعة الحجاز سرعان ما درست، إذ لم يكن بالمدينة المنورة عام ١٣٤٦هـ سوى مطبعة «صغيرة تدار باليد» تلك هي مطبعة طيبة الفيحاء التي أسسها في هذه السنة أحمد الفيض آبادي وعبدالحق النقشبندي. وقد ظلت هذه المطبعة وحدها في ميدان الطباعة بالمدينة حتى عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) حيث جعلها علي وعثمان حافظ نواة لمطبعة المدينة المنورة التي طبعت فيها جريدة «المدينة المنورة» بعد إصدارها في عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)[٢].

خاتمة:

لقد تأخر ظهور الطباعة في هذه البلاد، وذلك بسبب ما أصيبت به الجزيرة العربية في القرون المتأخرة من ضعف في حياتها العلمية، وركود في حركتها الفكرية. ولو لم يشعر العثمانيون في أواخر القرن التاسع عشر بحاجتهم إلى أن ينشئوا بمكة المكرمة مطبعة تتولى أمر مطبوعاتهم الحكومية، لما عرفت البلاد فن الطباعة إلا بعد ذلك بعدة سنوات.

وقد شهد الثلث الأول من القرن الرابع عشر الهجري ظهور ست من المطابع في هذه البلاد، وقد تفاوت الأمر فيما بينها قوة وضعفاً، ولكن كانت مطبعتا الولاية والترقي الماجدية أبلغها أثراً في الحياة الثقافية، فقد قامت هاتان المطبعتان بطبع عدد كبير من الكتب الدينية والعربية التي تستخدم في حلقات التدريس بالحرمين الشريفين، كما قامتا بنشر ما ألّفه بعض علماء الحرمين في الفقه والنحو والبلاغة والتاريخ.

وإذا كان للكتب التي طبعت في هذه المطابع من دلالة على الجو

---

(١) مقالته السابقة.

(٢) انظر عثمان حافظ، كتابه السابق، ج١، ص١٥٨.

العلمي الذي كان سائداً في البـلاد آنذاك، فانها تدل على ما وجد من حرص شديد على علوم الدين واللغة العربية، ورغبة ملحة في نشر كتبها. ولكن يبدو أن المؤلفين في مجال اللغة العربية والتاريخ قد غلبت عليهم النظرة التقليدية نحو هذه العلوم فجاء عملهم شرحاً أو تأليفاً يحذو حذو الأقدمين، ولا يكاد يشعر بما جدّ في هذه العلوم من مناهج ومذاهب.

وربما كان أهم ما قامت به هذه المطابع من إسهام ثقافي هو أنها مكنت للصحافة من أن تنشأ في هذه البلاد قبيل الحرب العالمية الأولى، وبذلك هيأت عقول المواطنين لما سيطرأ على الحياة بعد هذه الحرب من تغير فكري واجتماعي وسياسي. فقد كانت صحف هذه الحقبة هي الوسيلة الثقافية الوحيدة التي تعالج الأحداث الجارية، وتتناول الشؤون المحلية المعاصرة. أما الكتب والرسائل التي طبعت في المطابع المحلية حينئذٍ فكانت ذات طابع تراثي تقليدي يحفل بالماضي، ويتجافى عن الحاضر.

ومهما يكن الأمر في تقدير هذه المطابع من حيث أثرها في الحياة الثقافية، فان حسبها فضلاً أنها النواة الأولى لما خلف من بعدها في البلاد من مطابع كثيرة أصبحت الآن تستخدم أحدث أدوات الطباعة، وتنشر من الصحف والكتب ما يعالج مختلف نواحي الحياة بروح عصري ومناهج حديثة.



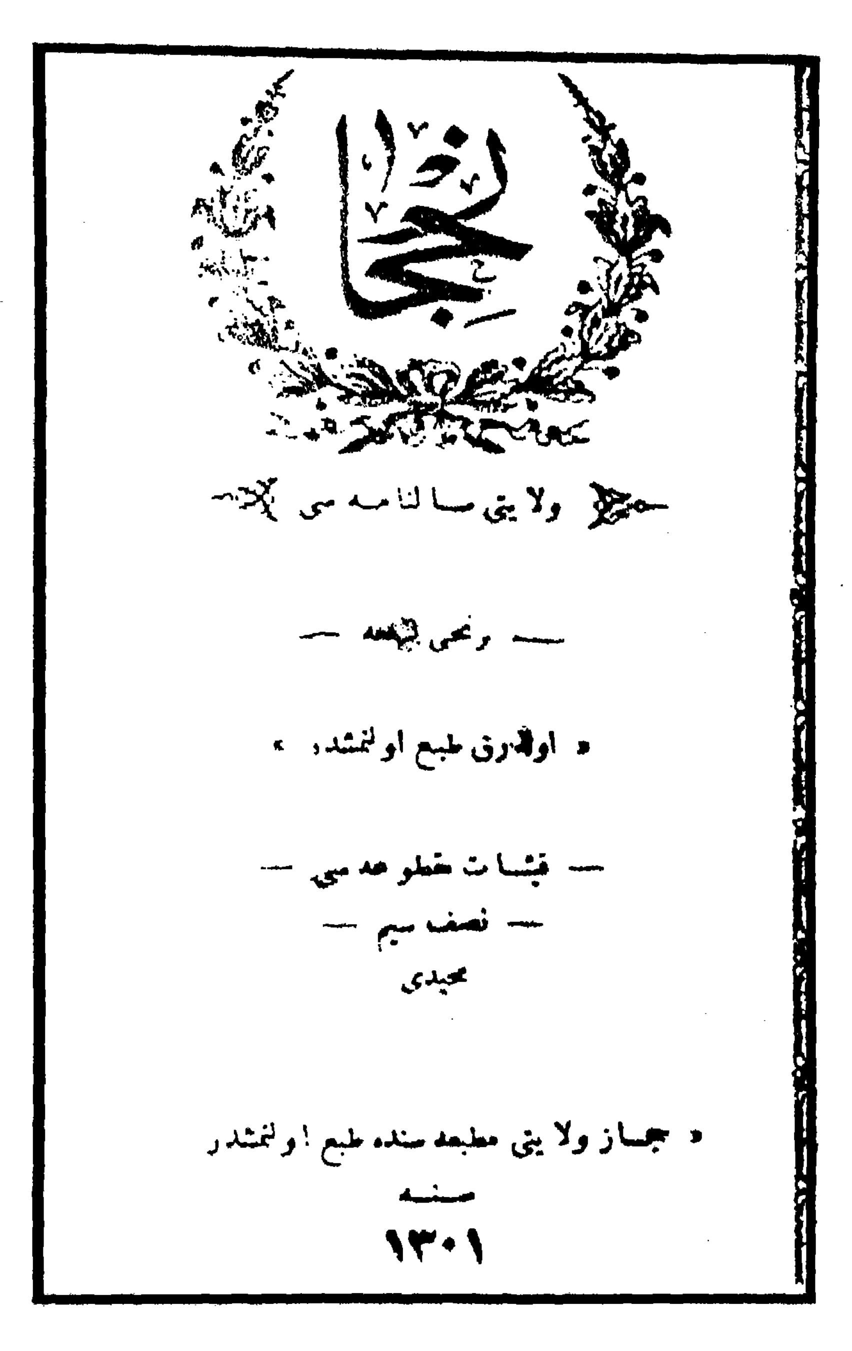
الفصل الثاني
ظهور الصحافة

صدور أول مطبوع دوري بمكة المكرمة:

كان من أول ثمار مطبعة الولاية أن صدر - كما ذكر من قبل - الكتاب الدوري الرسمي لولاية الحجاز «حجاز ولايتي سالنامه سي» عام ١٣٠١هـ (١٨٨٣ أو ١٨٨٤م)، وهو كتاب يحوي معلومات وإحصائيات عن مختلف نواحي الحياة في ولاية الحجاز. وقد حررت أعداد هذا الكتاب المسمى بسالنامة ولاية الحجاز باللغة التركية، ولكنه كان يشمل - أحياناً - نبذاً قصيرة باللغة العربية عن الخلفاء العثمانيين ومآثرهم، وعن المسجد الحرام وعمارته. كما أن العدد الثاني الذي صدر في شهر رمضان ١٣٠٣هـ (١٨٨٦م) قد حرر باللغتين التركية والعربية وظهر في مجلد واحد. وذكر رشدي ملحس بأن العدد الأول من «سالنامة ولاية الحجاز» الذي صدر في عام ١٣٠١ قد حرر باللغتين التركية والعربية[١]، ولكني لم أر فيما اطلعت عليه من مجموعات هذه السالنامة أثراً لنسخة عربية من هذا العدد.

ولم تكن «سالنامة ولاية الحجاز» تصدر في وقت معلوم أو تظهر بطريقة منتظمة، فقد مضت بين صدور العدد الأول والثاني - كما أشير إلى ذلك من قبل - سنتان، وظهر العدد الثالث في عام ١٣٠٥هـ (١٨٨٧ أو ١٨٨٨م). ولكن العدد الرابع قد صدر في عام ١٣٠٦هـ (١٨٨٨ أو ١٨٨٩ م)، أما العدد الخامس فلم يصدر إلاّ في عام ١٣٠٩هـ

(١) أنظر مقالته السابقة.



حجاز

ولايتي سالنامه سي

— برنجى دفعه —

« اولەرق طبع اولنمشدر »

— قيمات شطرهدسى —

— نصف سيم —

مجيدى

« حجاز ولايتي مطبعه سنده طبع اولنمشدر »

سنه

١٣٠١

العدد الأول من سالنامة ولاية الحجاز
الذي طبع في مطبعة الولاية بمكة المكرمة عام ١٣٠١هـ

(١٨٩١ أو ١٨٩٢م). ويبدو أن هذا العدد هو آخر ما يوجد الآن - كما أعلم- من أعداد هذه السالنامة، فلقد اطلعت على عدد من مجموعاتها فوجدتها تنتهي كلها بالعدد الخامس [١]. كما أن ابراهيم رفعت - الذي زار الحجاز عدة مرات فيما بين عامي ١٩٠١ و ١٩٠٨، وألف كتاباً عن رحلاته هذه - قد اتخذ هذه السالنامة مصدراً من مصادر كتابه. وذكر بأن آخر ما رجع إليه من اعدادها هو العدد الخامس الذي صدر في عام ١٣٠٩[٢]، ومهما يكن فليس بواضح أوقفت السالنامة عن الصدور بعد ظهور العدد الخامس أم أن مزيداً من الأعداد قد صدر بعد ذلك؟

ويتألف العدد الأول من «سالنامة ولاية الحجاز» من ١٨٢ صفحة من الحجم المتوسط، أما النسخة العربية من العدد الثاني فتتكون من ١٩٢ صفحة، ويتألف العدد الثالث من ٢٥٢ صفحة، أما العدد الرابع فهو مكون من ٣٠٦ صفحات. وقد ظهر العدد الخامس في ٣١٠ صفحات. وتتشابه موضوعات هذه الأعداد، ولكن الأعداد اللاحقة كانت تسجل دائمًا ما يجد في شؤون الدولة والولاية. وتبدأ السالنامة عادة بفصول عامة عن أهم الأحداث التاريخية وعن الدولة العثمانية وولاياتها. ثم تتحدث عن ولاية الحجاز فتورد إحصائيات ومعلومات مهمة عن مدنها وسكانها وعن مؤسساتها الحكومية والأهلية. وتمتاز هذه المعلومات والاحصائيات بالشمول والتفصيل، والحقيقة أن «سالنامة ولاية الحجاز» تعطي القارئ فكرة واضحة عن الوضع الاداري والمالي في الحجاز في ذلك الوقت. كما أنها تلقي أضواء على أحواله الاجتماعية والفكرية.

---

(١) لقد بحثت عن هذه السالنامة في أماكن كثيرة، وفيما يلي بيان بالمكتبات التي تنتهي مجموعاتها بالعدد الخامس: مكتبة البلدية باستانبول، مكتبة ملي باستانبول، مكتبة جامعة استانبول، المكتبة الوطنية بأنقرة، مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت، مكتبة مدرسة اللغات الشرقية بباريس، مكتبة جامعة ليدن بهولندا، مكتبة جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأميركية، مكتبة جامعة ميشجن في آن آربر بالولايات المتحدة الأميركية.

(٢) أنظر «مرآة الحرمين»، ج٢، ص٣٦٣.

وسأورد فيما يلي فهرس العدد الخامس من «سالنامة ولاية الحجاز» الذي صدر في عام ١٣٠٩ وذلك لكي تتبين الموضوعات التي كانت السالنامة تتناولها:

الصفحة	الموضوع
٣	تقويم.
٢٩	جدول الوقائع المشهورة.
٤٠	المدن الكبرى التي أصبحت مراكز للخلافة.
٤١	السلاطين والخلفاء العثمانيون.
٨٣	الرتب والألقاب الرسمية.
٨٧	عدد سكان العالم ولغاته.
٨٧	التقسيم الملكي للسكان في الممالك العثمانية.
٨٨	أسماء الممالك المشهورة في أوروبا.
٨٩	أسماء الممالك المشهورة في آسيا.
٩١	أسماء الممالك المشهورة في افريقيا.
٩٢	جدول أمراء مكة المكرمة.
١٢٣	جدول ولاة جدة والحجاز.
١٣٤	قضاة مكة المكرمة.
١٣٦	مديرو مالية الحجاز.
١٣٧	أمناء سر ولاية الحجاز.
١٣٨	الأحوال الجغرافية لولاية الحجاز.
١٤٨	دائرة الامارة الجليلة.
١٥٠	الولاية الجليلة.
١٥٨	الفرقة العسكرية في الحجاز.
١٧٨	فرقة البوليس في الحجاز.
١٨٣	معلومات عن لواء مكة المكرمة.

٢٢٧ ناحية الطائف.
٢٣٠ المشيخة النبوية الجليلة.
٢٣١ لواء المدينة المنورة.
٢٣٩ معلومات عن اللواء.
٢٥٤ قضاء ينبع البحر.
٢٥٧ قضاء الوجه.
٢٦٠ لواء جدة.
٢٦٨ أسطول البحر الأحمر.
٢٧٢ قنصليات الدول الصديقة في جدة.
٢٧٤ معلومات عن اللواء.
٢٨٨ قضاء معمورة الحميدية.
٢٩٠ ناحية رابغ.
٢٩١ معلومات عن المحامل والحج.
٢٩٨ معلومات عن الحرم النبوي الشريف.

ورغم أن «سالنامة ولاية الحجاز» تحفل بالاحصائيات والمعلومات المفصلة التي تتصل بفترة قل أن يوجد في مصادرها الأخرى مثل هذا النوع من البيان، فإن الباحثين في أحوال ولاية الحجاز لم يولوا هذه السالنامة ما تستحقه من اهتمام، ولذلك ظل معظم موادها وإحصائياتها غير معروف. وممن رجع إلى هذه السالنامة واستفاد منها محمد لبيب البتنوني في كتابه «الرحلة الحجازية»، وابراهيم رفعت في كتابه «مرآة الحرمين»، وعبد القدوس الأنصاري في كتابه «تاريخ جدة». كما أنني قد أفدت منها فائدة كبرى في كتابي عن «التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني».

ولا تكتفي السالنامة بالوصف العام أو الحديث العابر، بل إنها لتمتاز بالتحديد وتحرص على التفصيل، فمن ذلك - مثلاً - هذا الاحصاء

الذي ورد في سالنامة عام ١٣٠٣ عن الكتب الموجودة في مكتبات المدينة المنورة[1]:

عدد الكتب	
١٨٠١	المصاحف الشريفة الموجودة بالروضة المطهرة.
٤٥٦٩	مكتبة مدرسة السلطان محمود خان.
١٦٥٩	مكتبة مدرسة السلطان عبد الحميد خان الأول.
٢٠٦٣	مكتبة مدرسة بشير آغا.
١٢٤٦	مكتبة مدرسة الشفاء.
٤٤٠٤	مكتبة مدرسة عارف حكمت بك شيخ الاسلام.
١٢٦٩	مكتبة مدرسة عمر أفندي قره باش.
٠٥٩٣	مكتبة مدرسة مصطفى أفندي ساقزلي.
٠٤٥٧	مكتبة أمين باشا شيخ الحرم السابق.
٠٤٦١	مكتبة مدرسة مصطفى أفندي المسماة بالاحسانية.
١١٠٠	مكتبة تكية الشيخ مظهر أفندي.
٠١٠٠	مكتبة مدرسة حسين آغا ناظر التكية المصرية السابق.
٠١٥٠	مكتبة مدرسة أمين أفندي الفنايرجي.
٠٢٠٦	مكتبة محمد ثروت أفندي.
١٠٥٠	مكتبة الأفندي البساطي.
٠١٥٧	مكتبة مدرسة الكبلي الناظر.
٠٥٠٠	مكتبة سليم بك.

ولقد أوردت «سالنامة ولاية الحجاز» مثل هذا التفصيل الدقيق حول كثير من شؤون الحجاز التعليمية والادارية والمالية، فكانت تذكر عدد

(١) انظر ص١٨٤-١٨٥.

المدارس والطلاب وأسماء المدرسين ومرتباتهم، وتنشر ميزانية الولاية، وتورد أسماء الموظفين وتبين وظائفهم ومقدار مرتباتهم، وفي الحقيقة أن من أراد أن يدرس ناحية من نواحي الحياة في ولاية الحجاز في آخر القرن التاسع عشر لا يستغني عن الرجوع إلى هذا المصدر الرسمي الذي يحفل بالمعلومات المهمة والاحصائيات الشاملة.

جريدة حجاز:

لم تظهر الصحافة في هذه البلاد إلّا بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) حيث صدرت الجريدة الرسمية «حجاز» في مكة المكرمة. ولكن هذا لا يعني أن القراء كانوا محرومين من مطالعة الصحف والمجلات قبل صدور هذا الدستور، فقد كانوا يتابعون قراءة ما يأتي به البريد مرة في كل شهر أو شهرين من صحف البلاد العربية والاسلامية ومجلاتها. فكانوا يطالعون جريدة «الجوائب» التي أصدرها الشدياق في تركيا، وجريدتي «بيروت» و «ثمرات الفنون» من لبنان، وجريدة «تركيا الفتاة» التي كانت تصدر في باريس(١).

ولم يكن يسمح للصحف المصرية قبل صدور الدستور العثماني بالدخول إلى الأراضي المقدسة(٢)، ولذلك كانت هذه الصحف حينئذ «تصلنا خلسة، فيختفي قراؤها ويتوارون عن الأنظار، وكانت جريدة المؤيد أقوى الجرائد العربية وأوسعها انتشاراً، وكانت تصل إلينا والحرب مشتعلة وقائمة على قدم وساق في اليونان، فكان الناس ينتظرونها انتظار البقعة الجديبة لصيب السحاب. وكان الرائي يندهش إذ يرى الوفود متتابعة لاستماع الأخبار التي ترويها تلك الصحيفة، وكانوا أشد

---

(١) محمد حسين نصيف، «بعض ذكرياتي من قبل ربع قرن»، مجلة «المنهل»، عدد ٨ (شعبان ١٣٦٩هـ/مايو ١٩٥٠م).
(٢) المصدر نفسه.

ما يستبشرون حينما تتلى عليهم أنباء الانتصارات العثمانية على اليونانيين»[١].

وبعد صدور الدستور العثماني أذن للصحف المصرية بدخول البلاد، فكان مما ورد حينئذ «المؤيد» الأسبوعية وقد تجاوز عدد المشتركين فيها بالحجاز مائة وخمسين شخصاً، ووردت كذلك جريدة «المؤيد» اليومية و «الجريدة» و «البلاغ»[٢] و «الأهرام» و «المقطم»[٣]. وكانت ترد إلى البلاد كذلك بعض الصحف التركية، ولكنه لم يفد منها إلاَّ عدد قليل ممن كانوا يعرفون اللغة التركية[٤]. ويبدو أنه كان لهذه الجرائد والمجلات أثر في الحياة الفكرية آنذاك، فحينما تحدث صالح شطا عن مجالس العلماء والأدباء بمكة المكرمة في بداية القرن الرابع عشر الهجري ذكر أن هذه المجالس كانت عامرة «إلى أن حل علينا الدستور العثماني فتفرق شمل تلك المجالس إلى الاعتكاف على قراءة الجرائد والمجلات فالتفتنا إلى السياسة ... حيث شغلتنا عن مجالسنا»[٥].

وإلى جانب هذا شهدت البلاد بعد ظهور جريدة «حجاز» نشاطاً صحفياً تمثل في صدور ست من الصحف في هذه الحقبة، تلك هي «شمس الحقيقة» و «شمس حقيقت» و «الاصلاح الحجازي» و «صفا

---

(١) محمود شويل، «شعورنا نحو الصحافة في أوائل هذا القرن»، مجلة «المنهل»، عدد ٢ (صفر ١٣٦٧هـ/يناير ١٩٤٨م). نشرت المقالة بتوقيع «أبي عبد الواحد»، ولكن عبد القدوس الأنصاري رئيس تحرير مجلة «المنهل» ذكر بأن الشيخ محمود شويل كان يوقع بعض كلماته المنشورة في «المنهل» باسم مستعار هو «أبو عبد الواحد». انظر مقالته «الأسماء المستعارة والرمزية في الأدب السعودي الحديث»، مجلة «المنهل»، عدد ١١ (ذو القعدة ١٣٩٢هـ/ديسمبر ١٩٧٢م).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محمد حسين نصيف، مقالته السابقة.

(٤) محمود شويل، مقالته السابقة.

(٥) «ندوة المنهل تجديد لمجالس العلماء والأدباء في مطلع هذا القرن»، مجلة «المنهل»، عدد ٦ (جمادى الثانية ١٣٦٧هـ/مايو ١٩٤٨م).

الحجاز» و «الرقيب» و «المدينة المنورة». ولكن يبدو أن بعض هذه الصحف لم تستطع منافسة الصحف الوافدة، فقد تحدث الشيخ محمد حسين نصيف عن جريدتي «شمس الحقيقة» و «الاصلاح الحجازي» فذكر بأن القراء لم يكونوا «مقبلين على قراءة هاتين الصحيفتين اكتفاء بما كان يرد من صحف الخارج التي هي أضخم وأوسع»[1].

ولا يوجد خلاف في أن جريدة «حجاز» هي أول صحيفة صدرت في ولاية الحجاز، ولكن شيئاً من الخلاف قد دار حول تاريخ صدورها. فلقد قرن رشدي ملحس بين إنشاء مطبعة الولاية بمكة المكرمة عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٣م) وبين ظهور أول جريدة فيها، فقال بأن صحيفة «حجاز» صدرت في عام ١٣٠١هـ[2] (١٨٨٣ أو ١٨٨٤م). وقال بهذا القول بعد ذلك عبد الله عبد الجبار[3]، ولكنه لم يذكر المصدر الذي استقى منه هذا التاريخ، ولم يرجع - كما يظهر - إلى صحيفة «حجاز» نفسها، أو يضف شيئاً جديداً إلى ما قاله ملحس، ولذلك يبدو أن مقالة رشدي ملحس أول مصدر للقول بأن «حجاز» ظهرت في عام ١٣٠١هـ.

لقد أرخ أقدم ما وجد من أعداد جريدة «حجاز» في ٨-١٠-١٣٢٦هـ - (٣-١١-١٩٠٨م)، وليس في هذا العدد ما يشير إلى أن الصحيفة قد صدرت من قبل، بل انه نص فيه على أنه العدد الأول، وكتبت السنة ١٣٢٦هـ تحت عنوان الجريدة مباشرة لتسجل - كما يبدو - سنة تأسيسها. وقد كتب أبو الثريا سامي أمين السر في الولاية والمسؤول عن التحرير في الجريدة المقال الرئيسي في هذا العدد، وكان كمن يفتتح الجريدة ويحتفل بإنشائها. ولا يوجد في هذه المقالة الافتتاحية ما يوحي بأن

---

(١) مقالته السابقة.
(٢) مقالته السابقة.
(٣) «التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية»، ص١٥٥.

الصحيفة استمرار لجريدة سابقة أو خلف لها، بل انها لتظهرها كأول محاولة لإنشاء جريدة في بلد لم يعرف الصحافة من قبل. وبالاضافة إلى ذلك فإن عبد الملك خطيب قد أشاد بمبادرة أبي الثريا سامي إلى إصدار هـذه الصحيفة، وأكد أنه هو مؤسسها[1].

ولقد قامت مطبعة الولاية بمكة المكرمة حين إنشائها - كما ذكر من قبل - بطبع الكتاب الدوري الرسمي «سالنامة ولاية الحجاز» في عام ١٣٠١، كما قامت بطبع بعض المؤلفات الدينية والتاريخية واللغوية، ولكن ليس هناك ما يدل دلالة قوية على أن هذه المطبعة التي ظلت المطبعة الوحيدة في الولاية حتى عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) قد قامت بطبع جريدة «حجاز» قبل عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م). وإلى جانب ذلك فإن «سالنامة ولاية الحجاز» التي صدرت فيما بين عام ١٣٠١هـ (١٨٨٣ أو ١٨٨٤م) وعام ١٣٠٩هـ (١٨٩١ أو ١٨٩٢م) والتي حرصت على إيراد المعلومات المفصلة عن منشآت الحجاز وذكرت مطبعة الولاية وأسماء العاملين فيها، لم تشـر إلى وجود جريدة في الحجاز، وكذلك فإن المستشرق الهولندي سنوك هرخرونيه - الذي أقام في الحجاز عاماً كاملاً فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٥ وزار مكة متنكراً فقضى فيها ستة أشهر كطالب من طلاب العلم - لم يذكر في كتابه عن مكة أن هناك جريدة تصدر في تلك الفترة، رغم أنه أشار إلى تأسيس مطبعة الولاية، ووصف الحياة الثقافية في الحجاز وصفاً دقيقاً شاملاً[2].

أما الذين أرّخوا في آخر القرن التاسع عشر وفي أوائل العقد الأول من القرن العشرين للصحافة العربية في تلك الحقبة، فلم يشر أحد منهم إلى وجود صحافة في الحجاز. فلم يذكر جرجي زيدان في مقالته التي نشرها عام ١٨٩٢م بعنوان «الجرائد العربية في العالم» شيئاً عن وجود

---

(١) انظر مقالته «دعا داعي الوطن فهل من مجيب»، «حجاز» عدد ٥ (١٨-١١-١٣٢٦هـ/١٢-١٢-١٩٠٨م).

(٢) انظر كتابه السابق.

جريدة «حجاز» رغم أنه قد ذكر جريدة «صنعاء» التي أصدرتها السلطات التركية في اليمن عام ١٨٧٧[١]. ولم يشر إلى وجود جريدة «حجاز» كذلك أي من «واشنطن سرويس» (Washington-Serruys) في قائمة الجرائد والمجلات العربية التي نشرها عام ١٨٩٧ في كتابه «اللغة العربية الحديثة[٢]»، أو «كليمنت هوار» (Clément Huart) في فصل الصحافة العربية الذي ضمنه كتابه «تاريخ الأدب العربي» الذي نشر أصله الفرنسي في عام ١٩٠٢[٣]، أو (M. Mirante)«م. ميرنت» في مقالته «الصحافة العربية» التي نشرت عام ١٩٠٥ في الجزء الثالث من كتاب «أعمال مؤتمر المستشرقين العالمي»[٤].

وربما كان جرجي زيدان أقدم مؤرخي الصحافة في الاشارة إلى وجود صحافة في الحجاز، فقد أشار في عام ١٩١٠ إشارة عابرة إلى ظهور الصحافة في مكة وجدة بعد الدستور العثماني الذي أعلن سنة ١٩٠٨[٥]. وفي عامي ١٩١٣ و ١٩١٤ نشر مؤرخ الصحافة العربية فيليب دي طرازي الأجزاء الثلاثة من كتابه «تاريخ الصحافة العربية»، وتحدث عن «أخبار الصحف العثمانية في شبه جزيرة العرب» في الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٨٩٢ فلم يذكر سوى صحيفة «صنعاء» التي صدرت في اليمن[٦]. ولم يرد كذلك ذكر لجريدة «حجاز» في القائمة التي ألحقها المؤلف بالجزء الثاني تحت عنوان «جدول عام يحتوي على أسماء جميع الصحف العربية التي ظهرت في السلطنة العثمانية وبلاد أوروبا في الحقبتين الأولى والثانية

---

(١) انظر مجلة «الهلال» عدد ١ (١٨٩٢)، ص١٤.

(٢) انظر L'arabe moderne étudié dans les journaux et les piéces officielles, pp. 17-21

(٣) أنظر A History of Arabic Literature, translated by M. Loyd, pp. 437-43.

(٤) انظر «La presse périodique arabe» , 14th International Congress of Orientalists 1905, v.3 3, section I, pp. 196-205

(٥) انظر «تاريخ النهضة الصحافية في اللغة العربية»، مجلة «الهلال» عدد ٨ (مايو ١٩١٠) ص٤٩١-٤٩٢.

(٦) انظر «تاريخ الصحافة العربية»، ج٢، ص٢٠٦.

١٧٩٩-١٨٩٢»[1]. ولكن طرازي قد أورد في الجزء الرابع الذي نشر عام ١٩٣٣ قائمة بجرائد الحجاز بدأها بالجريدة الرسمية «حجاز» التي قال بأنها صدرت في عام ١٩٠٨م (١٣٢٦هـ)[2].

واعتماداً على هذه الحقائق، فإن من الممكن أن يقال بأن الصحافة لم تنشأ في مكة المكرمة خلال القرن التاسع عشر، وأن صحيفة «حجاز» التي صدرت - كما ذكر من قبل - في ٨-١٠-١٣٢٦هـ (٣-١١-١٩٠٨م) هي أول صحيفة تظهر في هذه البلاد.

وكانت جريدة «حجاز» تحرر باللغتين العربية والتركية وتتألف من أربع صفحات، فالصفحتان الأولى والرابعة كانتا تكتبان باللغة العربية، أما الثانية والثالثة فتكتبان باللغة التركية. وقد سميت النسخة التركية «حجاز»، أما النسخة العربية فكان اسمها في الأعداد الأربعة الأولى «الحجاز»، ولكن اسم النسخة التركية قد اتخذ بعدذلك اسمًا دائمًا للجريدة. ورغم كون جريدة «حجاز» اسبوعية، فانها لم تكن تصدر منتظمة في يوم معين من أيام الأسبوع. وقد عانت الجريدة من قلة الموظفين ومن الصعوبات المطبعية، فكانت تعجز-أحياناً-عن أن تصدر أسبوعياً، وفي بعض مواسم الحج كانت تحتجب مدة أشهر. وقد وصفت «حجاز» في أعدادها الأولى بأنها: «جريدة الولاية الخادمة لعموم منافع الدولة والملة»، ولكن هذا قد أبدل بعد ذلك بالوصف الموجز التالي: «جريدة الولاية الرسمية». وفي البدء كانت «حجاز» تقسم إلى قسمين، قسم رسمي وآخر غير رسمي، ولكن العدد ٤٣ (٩-١-١٣٢٨هـ/٢١-١-١٩١٠م) كان آخر عدد يوجد فيه هذا التقسيم. ولم يغير هذا من وضعها أو سياستها، إذ ان مكتب «تحريرات الولاية» كان يشرف عليها دائمًا.

---

(١) انظر المصدر نفسه، ص٣١١-٣١٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص٩٢-٩٤ و ١٥٢.

العدد الأول من جريدة «حجاز»
أول صحيفة أنشئت في مكة المكرمة

تتكـون معظم مـواد «حجـاز» من الأخبـار والمقـالات المتنـوعـة والاعلانات الرسمية، أما الاعلانات التجارية فكانت قليلة جداً. وتشمل الأخبار أخباراً عن الحكومتين المحلية والمركزية، وبعض التقارير السياسية التي تصطبغ بوجهة نظر الحكومة التركية حول الشؤون العالمية. ورغم أن الدعاية والأخبار الحربية لم تكن تشغل-في العادة-سوى حيز ضيق من أعمدة الجريدة، فقد أصبح هذان الموضوعان من أهم ما يشغلها بعد غزو إيطاليا لطرابلس الغرب عام ١٩١١ وبعد اندلاع نار الحرب العالميـة الأولى.

وليس هناك ما يدل على كمية توزيع «حجاز»، ولكن المحرر قد تحدث في العدد الثاني عما لقيته الجريدة من رواج كبير عقب صدورها فقال بأنها «لم تكد تظهر حتى لم تبق منها نسخة، حيث بيع المطبوع جميعه في ظرف سويعات قليلة[1]». كما أن هناك دليلاً غير مباشر يشير إلى ما لقيته هذه الجريدة الرسمية في عام ١٩١١ من رواج، فقد تحدث بكر شرف عن النشرات الاخبارية الرسمية التي كانت تصدر في عام ١٩١١ فقال بأن الناس في مكة المكرمة كانوا أيام غزو إيطاليا لطرابلس الغرب عام ١٩١١ يتلهفون لمعرفة أخبار هذا الغزو إلى حد أنهم إذا ما حصل أحدهم على «نسخة مما كانوا يسمونه (الأجنص) وهو خلاصة الأخبار التي كانت تصل تلغرافياً إلى الجهات العليا» فانهم يتجمهرون حوله ليقرأ لهم الأخبار التي كانت تصور لهم دائماً بصورة طيبة[2]. إن من الممكن أن تكون الحكومة التركية قد أصدرت - حينئذٍ إلى جانب جريدة «حجاز»-نشرة إخبارية دعتها «الأجنص»، ولكن من المرجح أنه قد نال صحيفة «حجاز» قسط وافر مما أشار إليه بكر شرف من إقبال الجمهور واهتمامه، ذلك لأنها كانت الجريدة الرسمية الوحيدة حينذاك، وذلك لأنها كانت تتابع نشر البرقيات

---

(١) «حجاز»، عدد٢ (١٥-١٠-١٣٢٦هـ/١٠-١١-١٩٠٨م).

(٢) «كانت الصحافة ثم صارت»، «البلاد السعودية»، عدد ٧٩٠ (٣٠-١-١٩٤٩م).

الاخبارية والبلاغات الحربية التي كانت ترسلها سلطات الحكومة التركية المركزية إلى ولاية الحجاز إبان الغزو الايطالي.

ويبدو أن رواج جريدة «حجاز» وإقبال الناس عليها لم يكن أمراً دائماً، بل كان مرتبطاً بظروف معينة كفترة صدورها لأول مرة، وكظهورها في أوقات الحروب والأزمات السياسية، ذلك لأن محرر الجريدة قد شكا بعد ذلك في عام ١٣٣٠هـ (١٩١٢م) من تضعضع حال الجريدة والمطبعة، ومن تأخر المشتركين عن «دفع بدل الاشتراكات المتراكمة لديهم»[١].

ورغم ما وعد به المحرر في بادىء الأمر من تحسين المستوى في الجريدة[٢]، فان «حجاز» لم تنجح في تطوير وسائلها الفنية، أو اتخاذ طريقة أكثر حيوية وجودة في كتابة التعليقات والتحقيقات الصحفية، إن من أبرز عيوبها هو أنه قد حرر معظم ما فيها من مواد بأسلوب ركيك تكثر فيه الأخطاء اللغوية والنحوية. ويبدو أن أبا الثريا سامي أمين السر في الولاية قد شعر بهذا النقص عندما اشتكى في العدد الثالث من جريدة «حجاز» من جهل أهل مكة باللغة التركية الرسمية ومن أنه لم يوجد فيهم رجل قدير يقوم بالترجمة في جريدة «حجاز» [٣]. ومن المرجح أنه يشير بكلامه هذا إلى ترجمة ما في الجريدة من مواد باللغة التركية الرسمية إلى اللغة العربية. ولأنه لم يطرأ على أسلوب التحرير تحسن ملموس بعد نشر هذه المقالة، فان من الممكن افتراض أن معظم محرري النسخة العربية كانوا من قبل ومن بعد أتراكاً. ولعل في هذا ما يفسر الركاكة والغموض في كثير من مواد الجريدة التي يبدو أن هيئة التحرير[٤] كانت مسؤولة عن كتابتها. ومع أن

---

(١) «حجاز» عدد ١٠٢ (٦-٦-١٣٣٠هـ/٢٣-٥-١٩١٢م).

(٢) انظر المصدر نفسه عدد٢ (١٥-١٠-١٣٢٦هـ/١٠-١١-١٩٠٨م).

(٣) انظر مقالته «مطلع أنوار المعارف»، «حجاز»، عدد٣ (٢٩-١٠-١٣٢٦هـ/٢٤-١١-١٩٠٨م).

(٤) لم تذكر الجريدة اسم رئيس تحريرها أو أياً من محرريها، وكلما ذكر فيها هو أن المسؤول عن شؤونها التحريرية هو «مكتب تحريرات الولاية». ولكن رشدي ملحس ذكر في مقالته السابقة أن احمد جمال أفندي وأحمد حقي أفندي والشيخ محمود شلهوب كانوا ممن أسهم في تحريرها.



النسخة التركية من العدد الأول
من جريدة «حجاز»

أسلوب تحرير الأخبار والافتتاحيات قد اتسم بشيء من الجودة في بداية السنة الأولى وفي العام السابع الذي يصادف قيام الحرب العالمية الأولى، إلا أن أسلوب بقية المواد ظل ركيكاً في هذه الأعداد نفسها، إن «حجاز» لا تفسر جمعها بين هذين النوعين من الأساليب، ولكن من المحتمل أنه قد كان هناك محرر مؤقت يجيد اللغة العربية وكل إليه أمر القيام بأعباء الجريدة وتحرير أبوابها الرئيسة في مناسبتين مهمتين، وذلك حين تأسيس الجريدة وحين قيام الحرب العالمية الأولى. ولا شك في أن «حجاز» قد عانت كثيراً من ركاكة التعبير ورداءة التحرير.

ورغم ما في أسلوب تحرير جريدة «حجاز» من عيوب لغوية، فقد كانت تنشر عدداً من الافتتاحيات والمقالات التي تنعى على الحجاز تأخره، وتدعو بحرارة إلى إصلاح أمره، وتناشد المواطنين أن يعيدوا ماضيهم المجيد وأن يلحقوا بركب الحضارة والمدنية. ولا ريب في أنه قد كان لتلك المقالات التي تعالج الشؤون الاجتماعية والتعليمية والأدبية بروح جديدة متحمسة أثر في إيقاظ المواطنين، وبث المفاهيم الحديثة بينهم. ولم تكن «حجاز» مجرد جريدة رسمية فقد مهدت الطريق لما أتى بعدها من صحف في مجال مناقشة شؤون البلاد المعاصرة، ومعالجة مشاكلها.

ومع أن «حجاز» كانت تصدر عن مكتب الوالي التركي بالحجاز، فانها كانت تحاول أن تكون في مناقشة الموضوعات قريبة من روح البلد الذي تصدر فيه، وتتجنب ما يوحي بالميل إلى الترك ضد العرب. في عام ١٩١٢ ثار جدل عنصري بين بعض الصحف العربية والتركية[١]، ولكن «حجاز» التي كانت حريصة على ألا تتورط في مثل هذا النزاع لم تشارك في هذا الجدل، ولم تنصر فريقاً على آخر، وإنما كانت تؤكد دائمًا أخوة العناصر العثمانية، وتدعو إلى تقوية الصلات بينها.

---

(١) انظر حافظ وهبة، «جزيرة العرب في القرن العشرين»، ص١٥٩.

إن تاريخ انقطاع «حجاز» عن الصدور غير معروف، فتاريخ آخر ما يوجد من أعدادها [1] هو ٢١-٤-١٣٣٣هـ (٧-٣-١٩١٥م)، وليس في هذا العدد ما يشير إلى أن الجريدة كانت تنوي أن تحتجب عن الصدور. ولكن من المرجح أن تكون «حجاز» قد انقطعت عن الصدور في عام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م) [2]، وأنها لم تصدر بعد ٩-٩-١٣٣٤هـ (١٠-٧-١٩١٦م) حينما قضي على الحكم التركي بمكة.

شمس الحقيقة:

وقد ظهرت إلى جانب «حجاز» الرسمية جرائد أخرى غير رسمية من بينها «شمس الحقيقة» التي صدرت بمكة المكرمة في ١٦-٢-١٩٠٩ [3]. ويبدو من عدديها السابع [4] (المؤرخ في ٧-٣-١٣٢٧هـ، ٢٩-٣-١٩٠٩م)، والثاني عشر [5] المؤرخ في ١٤-٤-١٣٢٧هـ (٥-٥-١٩٠٩م) أن صاحب امتياز الجريدة هو محمد توفيق مكي، وأن

---

(١) لقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة جامعة الرياض التي تبدأ بالعدد الأول وتنتهي بالعدد ١٧٥ المؤرخ في ٢١-٤-١٣٣٣هـ (٧-٣-١٩١٥م). ورغم أن هذه المجموعة غير كاملة إلا أنها أوفى ما يوجد الآن - كما أعلم - من مجموعات هذه الجريدة. وتحوي مكتبة جامعة ليدن بهولندا مجموعة صغيرة من «حجاز» تتكون من الأعداد من ١٢٦ إلى ١٣٢ ومن ١٤٨ إلى ١٥١ . كما أن مكتبة جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس تحتفظ بالعدد الأول من هذه الجريدة.

(٢) ذكر خير الدين الزركلي (شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج٣، ص ١٠٢٥) أن جريدة «حجاز» قد توقفت عن الصدور في سنة١٣٢٧هـ (١٩٠٩م) وأن صحيفة «شمس الحقيقة» قد خلفتها في السنة نفسها، ويبدو أن الأمر قد اشتبه على الزركلي هنا، ذلك لأن «حجاز» لم تتوقف - كما تدل على ذلك الحقائق المذكورة آنفاً - عن الصدور في عام ١٣٢٧ . أما أن «شمس الحقيقة» قد خلفت «حجاز»، فهذا ما ينفيه كون هذه الصحيفة قد استمرت في الصدور في نفس الوقت الذي كانت تصدر فيه «شمس الحقيقة»، ولقد كانت صحيفة «حجاز» جريدة الولاية الرسمية، أما «شمس الحقيقة» فكانت - كما سيأتي فيما بعد - صحيفة أهلية يقال بأن منشئيها كانوا ينتمون إلى جمعية الاتحاد والترقي.

(٣) انظر فيليب دي طرازي، كتابه السابق، ج٤، ص٩٢.

(٤) يوجد هذا العدد في مكتبة جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس.

(٥) يوجد هذا العدد في حوزة الأستاذ عبد القدوس الأنصاري رئيس تحرير مجلة «المنهل» التي تصدر في جدة.

رئيس تحريرها هو عبد الله قاسم[1]. ولم أعثر على العدد الأول من هذه الصحيفة، ولكن جريدة «حجاز» قد تحدثت عنها بعد يومين من ظهور عددها الأول فقالت: «شمس الحقيقة، بدأت تظهر في البلد المقدسة جريدة غير رسمية بهذا الاسم، هذه الجريدة التي ستنشر الآن مرة في الأسبوع بالعربي والتركي تنبىء النسخة الأولى منها بأنها ستتوفق إلى خدمة الوطن بالخدم الكبيرة. فنحن نرحب من صميم قلوبنا برصيفتنا الجديدة، ونتمنى دوام توفيقها»[2].

وقد وصفت جريدة «شمس الحقيقة» نفسها بأنها «جريدة وطنية يومية سياسية علمية تجارية انتقادية فكاهية تنشر مرة في الأسبوع مؤقتاً». وكانت تصدر كل يوم ثلاثاء وتتخذ عبارة «حب الوطن من الايمان» شعاراً لها. ويتكون كل من العددين السابع والثاني عشر من أربع صفحات. وقد طبعا في مطبعة الولاية بمكة[3]، ولكن «شمس الحقيقة» قد أنشأت فيما بعد - كما ذكر من قبل - مطبعة خاصة بها.

كانت «شمس الحقيقة» تطبع باللغتين العربية والتركية، ولكن نسختها التركية كما يبدو من العدد الثامن[4] المؤرخ في ١٣-٣-١٣٢٧هـ (٤-٤-١٩٠٩م) والعدد ٢١ المؤرخ في ١٤-٨-١٣٢٧هـ (٣١-٨-١٩٠٩م) والعدد٢٢[5] المؤرخ في ٢١-٨-١٣٢٧هـ

---

(١) ذكر رشدي ملحس (مقالته السابقة) أن إبراهيم أدهم كان نائباً لمدير «شمس الحقيقة» وبهذا قال كل من محمد سعيد العامودي (كتابه السابق، ص١٨٩) وعبد الله عبد الجبار (كتابه السابق، ص١٥٦). ولم أر فيما اطلعت عليه من أعداد هذه الجريدة التي صدرت باللغتين العربية والتركية ذكراً لابراهيم أدهم. ومما تجدر الاشارة إليه أنه لم يذكر واحد من هؤلاء الكتاب الثلاثة اسم عبد الله قاسم رئيس تحرير «شمس الحقيقة».

(٢) عدد ١٥ (٢٧-١-١٣٢٧هـ/١٨-٢-١٩٠٩م).

(٣) لم أعثر إلا على عددين من النسخة العربية وثلاثة أعداد من النسخة التركية، ولهذا فان هذه الدراسة ستعتمد على هذه الأعداد الخمسة وعلى بعض المعلومات التاريخية الموجودة هنا وهناك.

(٤) يوجد هذا العدد في مكتبة معهد هوفر بجامعة إستانفورد.

(٥) يوجد هذان العددان في مكتبة حقي طارق أس باستانبول.

(٧-٩-١٩٠٩م) لم تكن تطبع في عدد واحد مع النسخة العربية كما كانت تفعل جريدة «حجاز» بل كانت تصدر في طبعة مستقلة سميت «شمس حقيقت». ويتكون كل من العددين الثامن والثاني والعشرين من أربع صفحات، ولكن العدد الحادي والعشرين - الذي وافق ظهوره مناسبة الاسراء والمعراج - صدر في ثماني صفحات، وقد طبعت هذه الأعداد الثلاثة في مطبعة الولاية بمكة، وجاء فيها بأن محمد توفيق مكي هو صاحب امتياز «شمس حقيقت» ومديرها، وأنها «جريدة تخدم المنافع العثمانية العمومية». ولكن من الملاحظ أن عبد الله قاسم رئيس تحرير «شمس الحقيقة» لم يرد له ذكر في هذه الأعداد من «شمس حقيقت». ويبدو أن «شمس حقيقت» لم تكن راضية عن مدى انتشارها، إذ ورد في العدد ٢١ بأن الجريدة احتجبت عن الصدور مدة ثلاثة أسابيع بسبب عدم رواجها.

إنه ليس من الواضح متى احتجبت «شمس الحقيقة» عن الصدور، ولكن رشدي ملحس[١] والعامودي[٢] وعبد الله عبد الجبار[٣]، يؤكدون جميعاً بأنها انقطعت عن الصدور بعد «بضعة أشهر» من ظهورها، ويجمع هؤلاء كذلك على وصف الجريدة بأنها «لسان حال جمعية الاتحاد والترقي بمكة». كما أن الشيخ محمد حسين نصيف قد ذكر بأنها «كانت تسير على سياسة جمعية الاتحاد والترقي وكانت لسانها»[٤]. وليس بواضح هنا أهذا الوصف مجرد تسجيل لانطباعاتهم الخاصة، أم أنه نص ذكرته «شمس الحقيقة» فهم يقتبسونه؟ ومهما يكن، فان الافتراض الأخير لا ينطبق على العددين السابع والثاني عشر، ذلك أنه لم يذكر فيهما بأن الجريدة لسان حال للجمعية.

---

(١) مقالته السابقة.
(٢) كتابه السابق، ص١٨٩.
(٣) كتابه السابق، ص١٥٦.
(٤) مقالته السابقة.



﴿ مكة المكرمة ﴾

شمس الحقيقة

العدد السابع من جريدة «شمس الحقيقة»

ويبدو أن مؤسسي «شمس الحقيقة» ومحرريها كانوا من أصل تركي، فقد قال أحمد السباعي بأن صاحبها كان موظفاً تركياً[1]، وقال الشيخ محمد حسين نصيف بأن محرريها كانوا من شبان الأتراك المولودين بالحجاز، والذين كانوا ينتمون إلى جمعية الاتحاد والترقي بمكة[2]. وقد وصف الملك عبد الله بن الحسين رئيس تحريرها عبد الله قاسم بأنه كان رئيساً لوفد جمعية الاتحاد والترقي الذي قدم للسلام على الشريف حسين في جدة عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)[3]. ومع أن «شمس الحقيقة» لم تصرح - كما ذكر سابقاً - بأنها لسان لحال جمعية الاتحاد والترقي، فان ما يوجد من أعداد نسختيها العربية والتركية ليظهرها في الحقيقة بصورة الصحيفة الحزبية، فأعمدتها مليئة بالكتابات التي تمدح جمعية الاتحاد والترقي، وتبرر من الوجهة الدينية شعارها، وتشيد بمآثرها وتهاجم أعداءها. ولكن انشغالها بمثل هذه الموضوعات لم يمنعها - بأي حال - من معالجة الشؤون الاجتماعية والتعليمية المحلية بطريقة تشبه طريقة «حجاز» من حيث الدعوة الملحة إلى الرقي، والحرص على نشر الأفكار الحديثة. ورغم أن «شمس الحقيقة» كانت تركية في ميلها، فانها لم تدخل - كما أخبرني الشيخ محمد حسين نصيف - في أي نزاع عنصري بين العرب والأتراك. بل انها على العكس من ذلك قد لامت «من يفاخر بين عناصر العثمانيين حتى يوقع التفرقة بينهم»[4].

وقد صدقت «شمس الحقيقة» حين وصفت نفسها بأنها جريدة «انتقادية»، ذلك أن الصفحات الموجودة منها ليست - في الحقيقة - سوى مجموعة من مقالات النقد السياسي والاجتماعي. وقد بلغ ميلها إلى النقد حداً جعلها تحيل العمود الفكاهي إلى هجاء سياسي. وقد أخبرني الشيخ

---

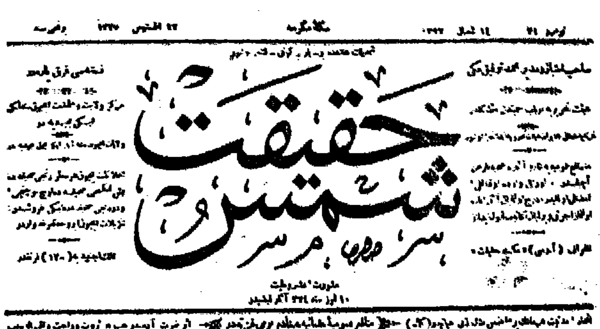
(١) «تاريخ مكة»، ج٢، ص ١٩٠.
(٢) المقابلة السابقة.
(٣) «مذكراتي»، ص٣٤.
(٤) انظر العدد ١٢ (١٤-٤-١٣٢٧هـ/٥-٥-١٩٠٩م).

محمد حسين نصيف بأن «شمس الحقيقة» كانت تعرِّض بالشريف حسين وموظفيه، ولكن الحسين اشتكى إلى الحكومة التركية في استانبول، فأمرت باغلاق الجريدة، ونقل رئيس تحريرها إلى وظيفة أخرى خارج ولاية الحجاز[1]. ويؤكد أحمد السباعي ذلك، فيقول بأن «شمس الحقيقة» كانت تهاجم بعض المسؤولين بمكة، وأن الحسين قد غضب من سياستها هذه، وهدد صاحبها بالقتل، فهرب من الحجاز[2].

وليس في الأعداد الخمسة الموجودة من نسختيها العربية والتركية هجوم صريح على الشريف حسين، ولعل هذا الهجوم قد ورد في أعداد أخرى. أما الجفوة بين الحسين وبين عبد الله قاسم رئيس تحرير «شمس الحقيقة» فقد بدأت منذ أن وصل الحسين إلى أرض الحجاز في آخر عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) لمباشرة عمله. وقد تحدث الملك عبد الله بن الحسين عن ذلك في مذكراته فقال: «... هذا ولا ينبغي أن أغفل ذكر وفد حزب الاتحاد والترقي التركي عندما سلم على الأمير حسين بجدة متقدماً باسم الاتحاد والترقي يرأسه عبد الله قاسم وقال: جئنا نرحب بالأمير الدستوري الذي يؤمل من سيادته أن يضرب صفحاً عن الأصول الادارية القديمة وعن الظلم الذي كان يرتكبه الشريف عون الرفيق والشريف علي، تبعاً للادارة المستبدة السابقة، وإرضاء للسلطان، وإن البلاد إذ تحيي سيادة الأمير فانها تحيي فيه الأمير الذي عرف روح العصر والتجدد المطلوب للعمل تحت الدستور الذي هو نبراس السلامة. فأجابهم بقوله: لقد حظيت بمقام أسلافي وآبائي على الشريطة التي بايع بها الشريف أبو نمي السلطان سليم الأول، وإن هذه بلاد الله لا تقوم فيها غير شريعة الله المشتملة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي حريصة على الاحتفاظ بحقها، فليذهب كل منكم ليشتغل بما يخصه، المأمور في وظيفته، والتاجر في تجارته،

(١) المقابلة السابقة.

(٢) كتابه السابق، ص١٩٠.



شمس حقيقت

العدد الحادي والعشرون من جريدة «شمس حقيقت»

والصانع في حرفته، وإياكم من قال وقيل وما يقولون، فهذه بلاد الله ليست بملك لأحد، وإن السلطان الآمر بالدستور الذي تذكره والذي أمر بأن يعمل في بلاده، يفتخر هو وأسلافه بأنهم خدام الحرمين الشريفين، وليس الخادم بالملك. دستور بلاد الله وشريعة الله وسنة نبيه. فخرجوا يتعثرون وكتبوا إلى الآستانة وإلى مراكزهم يقولون: بعث عبد الحميد برجل جلس على مقام أسلافه، لا يعبأ بأحد ولا يقر بدستور ولا بتجدد. وقد ابتدأت الحرب بينه وبين الاتحاد والترقي من تلك اللحظة»[١].

حاول الشريف حسين أن يمنع توزيع «شمس الحقيقة» في الحجاز، ولكنه لم يستطع لأن السلطات التركية في مكة لم تكن غير راضية عنها. وقد بلغ من تعلق بعض القراء بها أن كانوا يقرأونها سراً خوفاً من غضب الشريف[٢]. ولا توجد معلومات كافية عن مواردها المالية، ولكن يبدو أنها قد اعتمدت - إلى حد ما - على دخلها من التوزيع والاعلان. ويظهر أن مورد الاعلان كان أقل مما كان يدره التوزيع من ربح، ذلك أنه ليس في العددين السابع والثاني عشر من نسختها العربية سوى خمسة إعلانات تجارية قصيرة. وقد تعرضت الجريدة لبعض المصاعب المالية، فقد جاء في نسختها التركية «شمس حقيقت» (عدد ٢١) اعتذار لأنها اضطرت للتوقف مرتين، بسبب قلة جمهورها القارىء وغلاء أجرة الطباعة. وقد ورد في هذا العدد أنه رغم كون الجريدة لم تدفع أجرة محرريها بعد، فان خسارتها «سبعون ليرة حتى اليوم».

ولقد كتبت معظم مواد عدديها السابع والثاني عشر بأسلوب ركيك يشبه الأسلوب الذي حررت به بعض مواد «حجاز»، ولكنها استطاعت أن تتناول مواضيع جدلية لم يكن في استطاعة «حجاز» الرسمية أن تمسها، لأنها لم تكن ذات صفة رسمية، كما أنها كانت - كما قال الشيخ محمد

---

(١) ص ٣٤-٣٥.

(٢) محمد حسين نصيف، المقابلة السابقة.

حسين نصيف - شبه حرة لظهورها إبان صدور الدستور العثماني[١]. ورغم أن «شمس الحقيقة» لم تعمر - كما يبدو - سوى فترة قصيرة، وأن محرريها كانوا أتراكاً، فانه لا شك في أن ما كانت تنشره من آراء جريئة وتبثه من أفكار عصرية قد أسهم في تنوير أذهان قرائها وتوسيع آفاقهم الفكرية.

الإصلاح الحجازي:

وكما أن شبان الأتراك المولودين بمكة قد أسسوا - كما يبدو - جريدة «شمس الحقيقة»، فقد أنشأ بعض أهالي جدة من العرب صحيفة «الاصلاح الحجازي»[٢] التي صدرت في جدة في يوم الاثنين ٢٦-٤-١٣٢٧هـ (١٧-٥-١٩٠٩م). كان «صاحب امتياز الجريدة ومديرها» هو راغب مصطفى توكل الذي وصفه الشيخ محمد حسين نصيف بأنه سوري الأصل[٣]. أما «محرر الجريدة» فهو أديب داود هراري[٤] الذي يرجع إلى أصل لبناني[٥]. ورغم البحث الطويل فاني لم أستطع العثور على أكثر من عدد واحد هو العدد الأول الذي يتضح منه أن «الاصلاح الحجازي» «جريدة سياسية أدبية تجارية تصدر مرة في الأسبوع»، وأنها تتخذ من الآية الكريمة «إن أريد إلا الاصلاح» شعاراً لها، وقد طبع هذا العدد الذي يتكون من أربع صفحات في مطبعتها الخاصة بها[٦]:

---

(١) مقالته السابقة.

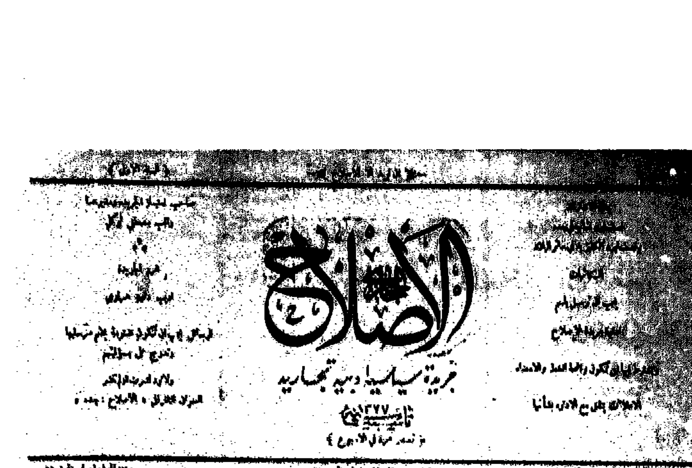
(٢) محمد حسين نصيف، المقابلة السابقة.

(٣) المقابلة السابقة.

(٤) يسميه كل من محمد سعيد العامودي (كتابه السابق، ص١٨٨)، وعبد الله عبد الجبار (كتابه السابق، ص١٥٦) «هراوي» بالواو. ويبدو أن هذا تصحيف، إذ أن «الاصلاح» نفسها قد سمته «هراري» بالراء.

(٥) محمد حسين نصيف، المقابلة السابقة.

(٦) يوجد هذا العدد في مكتبة جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس.



الإصلاح

جريدة سياسية دينية تجارية

افتتاح جريدة الإصلاح ومطبعتها بجدة

العدد الأول من جريدة «الإصلاح الحجازي»

أعلن المحرر في المقال الافتتاحي الذي يرسم خط سير الجريدة بأنها ستجند نفسها لخدمة الأمة، وقال بأن «كل سعينا يرمي إلى المصلحة العمومية لا الشخصية مهما قامت في وجهنا الصعوبات ولا نتحول عن هذا المبدأ ما دام فينا قلب ينبض». ويشمل هذا العدد - إلى جانب هذا المقال - تعليقات عن خلع السلطان عبد الحميد ومبايعة السلطان محمد رشاد، وأخباراً مختلفة عن الدولة العثمانية. وإذا جاز الحكم على أسلوب تحرير «الاصلاح» من عددها هذا، فانه من الممكن أن يقال بأن أسلوبها أسلوب أدبي جزل واضح ليس فيه شيء مما حفلت به صفحات «حجاز» و«شمسُ الحقيقة» من عجمة وركاكة.

ومع أن الجريدة قد استمرت في الصدور عدة أشهر، فانه لم يستطع أحد من المعنيين بتاريخ الصحافة أن يصفها وصفاً شاملاً. ولعل أهم ما ذكر عنها من معلومات هو ما قاله الشيخ محمد حسين نصيف من أن أهالي جدة وتجارها قد ساهموا في تأسيس جريدة «الاصلاح الحجازي» وعيّنوا لها محرراً لبنانياً. وقال كذلك بأن أهل جدة كانوا فرحين بصدورها، ولكنها كانت محدودة في انتشارها. ونسب الشيخ نصيف معظم ما كان يكتب فيها إلى توكل وهراري. وذكر بأن الحسين كان يرعاها ويساعدها بالمال، وأنها كانت تدافع عنه وترد على مهاجمة «شمس الحقيقة» له [1].

أما ما ذكره الشيخ نصيف من خصومة بين «الاصلاح» و«شمس الحقيقة» فانه ليس في العدد الأول من «الاصلاح» ما يشير إلى ذلك إشارة صريحة، بل ان هذا العدد ليبدو - من حيث الاتجاه والمضمون - شبيهاً بأعداد «شمس الحقيقة» و«حجاز». ويظهر أن هذه العداوة نشبت فيما بعد، إذ يوجد في العدد ٢١ (١٤-٨-١٣٢٧هـ/٣١-٨-١٩٠٩م) من «شمس حقيقت» مقال يهاجم جريدة «الاصلاح» ومحررها أديب هراري

---

(١) المقابلة السابقة.

هجوماً شديداً، ويتهم الجريدة بأنها قد أصبحت أداة يسيرها أعداء جمعية الاتحاد والترقي، ويبثون فيها آراءهم بواسطة هراري وغيره من كتاب «الاصلاح». ولما لهذا المقال من أهمية تاريخية فاني سأورد هنا ترجمة لبعض ما جاء فيه. قال محرر «شمس حقيقت»: «هذا تنبيه لجريدة «الاصلاح» التي تصدر في جدة. إنكم إن ظننتم أننا لا نعرف مصدر تلك الأفكار التي نشرها «هراري» و«فته» في العدد العاشر من جريدتكم فما أشد غفلتكم! لقد نشر ما يشبه هذه الأقوال في «الصاعقة» و«المؤيد» قبل ظهور جريدتكم فلم نرد على ما مس أشخاصنا، ولكننا لم نقصر في دحض تلك الأقوال الخائنة التي كتبت ضد الدولة العثمانية المعظمة. وإذ بينا حقيقة هذه الجرائد البالية، وحقيقة عدد من الجرائد الأخرى التي تعرفونها، فقد تم - بعون الباري - منعها من دخول الأقطار العثمانية. وقبل ظهور جريدتكم «الاصلاح» كتب لنا أحمد عزت اسكندراني مقالاً ذكر فيه بأن جريدة «الاصلاح» ستنشر عند ظهورها ما لا يتناسب واسمها. لم ننشر هذا المقال، ولكن العدد الثالث من جريدتكم قد أيد ما قاله عزت أفندي. ولقد خابت آمالكم بسبب تلك الضربة التي وجهتها لكم «شمس الحقيقة». وعندما نبهنا أرباب الحمية إلى أفعالكم كفت جريدتكم - حينئذٍ - عن السير في مثل هذا الطريق، واتجهت إلى الأمور الصحفية الأخرى. إننا ندرك الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء كل من الرسالة التي نشرها «فته» الذي نعرف حقيقته، والمقالة السفيهة التي كتبها محرركم المبتدىء «هراري». ولن ترد «شمس الحقيقة» ... على هذه الأقوال التي كتبها هذان الشخصان بدون إرادة واختيار منهما. إننا لن نرد على هذه الأقوال لأن منزلتنا أعلى مما يدركه نظركم القصير.

... لقد اتخذ أعداء المشروطية محرركم الغر مطية لهم في مقالته هذه، فتذكروا شرف جريدتكم الموهوم، هذه الجريدة التي لم يزد عمرها عن شهر ونصف. وتذكروا العاقبة الوخيمة لجريدة «المؤيد» التي زاد عمرها عن ربع قرن... نريد أن نقول لكم: لا تفتحوا أعمدة جريدتكم

للعناصر المعادية للمشروطية، وإلا فلن يبقى لكم اسم في الأقطار العثمانية» انتهى.

أما صلة «الاصلاح» بالشريف حسين فيبدو أنها كانت وطيدة منذ البدء، إذ ان في عددها الأول مقالة تمدحه وتدحض اتهامات من كتبوا للسلطات التركية في استانبول يتهمونه بعدم الكفاءة في الحكم.

ورغم أن الحسين كان يساعد جريدة «الاصلاح» بالمال، وأن شركة مساهمة كانت تنفق عليها، فانها لم تعش كما يبدو - سوى بضعة أشهر. فقد ذكر محمد لبيب البتنوني بأن جريدة «الاصلاح» كانت قد انقطعت عن الصدور حين زيارته لمدينة جدة في ٢-١٢-١٣٢٧هـ (١٥-١٢-١٩٠٩م)[١]. وقد أشار كذلك كل من رشدي ملحس[٢]، ومحمد سعيد العامودي[٣]، وعبد الله عبد الجبار[٤] إلى أن «الاصلاح» احتجبت بعد بضعة أشهر من صدورها. وقد أكد الشيخ محمد حسين نصيف بأنها «لم تدم أكثر من ستة أشهر»[٥] ويظهر أن وفاة مديرها والصعوبات المالية التي تعرضت لها كانت من الأسباب التي أدت إلى احتجابها، إذ ان الشركة التي تصدرها قد حلت بعد موت راغب مصطفى توكل[٦].

وقد أشار البتنوني إلى هذه الصعوبات المالية واعتبرها سبب احتجاب الجريدة فقال: «وقد رأيت في سوق المدينة [جدة] لوحة مكتوباً عليها: جريدة الاصلاح ومطبعتها فسألت عنها، فعلمت أنها ابتدأت عملها بعد

---

(١) «الرحلة الحجازية»، ص٩.
(٢) مقالته السابقة.
(٣) كتابه السابق، ص ١٨٨.
(٤) كتابه السابق، ص ١٥٦.
(٥) مقالته السابقة.
(٦) محمد حسين نصيف، المقابلة السابقة.

إعلان الدستور العثماني ولكنها لم تجد رواجاً فاضطر صاحبها إلى إغلاقها، وقفل محررها التركي[1] راجعاً إلى الآستانة»[2].

صفا الحجاز:

وإلى جانب جريدة «الاصلاح الحجازي»، صدرت في الحجاز[3] جريدة «صفا الحجاز»[4] التي تشبهها من حيث كون صاحبها عربي الأصل[5].

---

(١) يبدو أن الذي أخبر البتنوني لم يكن دقيقاً حين وصف محرر «الاصلاح» بأنه تركي ذلك أنه إنما كان لبنانياً كما ذكر سابقاً.

(٢) كتابه السابق، ص٩.

(٣) يذكر فيليب دي طرازي (كتابه السابق، ج٤، ص٩٢) بأن جريدة «صفا الحجاز» قد صدرت في مكة المكرمة، ولكن رشدي ملحس (مقالته السابقة) قد ذكر بأنها صدرت في جدة، وبهذا يقول كل من محمد سعيد العامودي (كتابه السابق، ص ١٩١) وعبد الله عبد الجبار (كتابه السابق، ص١٥٥) وخير الدين الزركلي (شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج٣، ص ١٠٢٥). أما محمد ماجد الكردي (أم القرى، عدد ٢١٢ في ١٨-١-١٩٢٩) الذي كتب مصححاً وموضحاً بعض ما ورد في مقالة رشدي ملحس السابقة، فلم يذكر مكان صدورها، ولم يعترض على ما جاء في هذه المقالة من أنها صدرت في جدة. كما أن جريدة «حجاز» التي أعلنت قرب صدور «صفا الحجاز» (عدد ١٧ في ١٢-٢-١٣٢٧) قد ذكرت بأنها ستصدر في مدينة جدة.

(٤) تختلف المصادر في تسمية هذه الجريدة، فعند رشدي ملحس (مقالته السابقة) والعامودي (كتابه السابق، ص ١٩١) وعبد الله عبد الجبار (كتابه السابق، ص١٥٥) وخير الدين الزركلي (شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج٣، ص ١٠٢٥) تسمى «الصفا»، ولكن محمد ماجد الكردي (أم القرى عدد ٢١٢ في ١٨-١-١٩٢٩) وفيليب دي طرازي (كتابه السابق، ج٤، ص٩٢) يسميانها «صفا الحجاز» كما أن جريدة «حجاز»، عدد ١٧، قد سمتها «صفا الحجاز» ويبدو أن هذه التسمية أرجح، لأن الكردي اطلع على الجريدة، ولأن «أم القرى» قد اعتبرت قوله هذا تصحيحاً لما ورد في مقالة ملحس التي نشرتها في العدد ٢١١.

(٥) لقد أشير - فيما سبق - إلى أن رؤساء تحرير الصحف في هذه الفترة - عدا جريدتي «الرقيب» و«المدينة المنورة» اللتين لم يتبين أصل محرريها - كانوا إما أتراكاً أو عرباً من غير الحجاز. انه لم يعلل هذه الظاهرة أحد ممن كتبوا عن هذه الصحافة، ولكن ربما كان من الممكن أن يقال بأن «حجاز» التي أصدرتها السلطات التركية، و«شمس الحقيقة» التي أصدرها - كما قيل - بعض أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بمكة، قد آثرتا المحررين الذين يرجعون إلى أصل تركي ثقة بهم، واستفادة من إجادتهم للغة التركية الرسمية في تحرير نسختيهما التركيتين. أما بالنسبة لكون محرري «الاصلاح الحجازي» و«صفا الحجاز» عرباً من غير الحجاز، فربما كان ذلك يعود إلى مجرد كونهم يفوقون إخوانهم المواطنين في الخبرة الصحفية.

ولا توجد في المصادر التي أشارت إلى «صفا الحجاز» معلومات كافية عنها، ولعل أهم ما كتب عنها هو ما قاله محمد ماجد الكردي الذي أتيح له أن يطلع على الجريدة فوصفها بأنها «يومية سياسية أدبية تجارية»، وأضاف بأن صاحب امتيازها أحمد رأفت الاسكندراني[١] كان ينوي أن يصدر لها ملحقاً أسبوعياً[٢]. ولكن الاسكندراني لم يستطع أن يصدر من جريدته هذه سوى عددين اسبوعيين أرّخ أولها في ١٢-٨-١٣٢٧هـ (٢٩-٨-١٩٠٩م) وأرّخ ثانيهما في ٢٠-٨-١٣٢٧هـ (٦-٩-١٩٠٩م)[٣]. ولم يحدد الكردي عدد صفحات العدد الأول، ولكنه قال بأن العدد الثاني قد طبع في صفحة واحدة[٤]. ويصف فيليب دي طرازي «صفا الحجاز» بأنها «جريدة خطية صغيرة الحجم كانت تطبع على الجلاتين»[٥] ويبدو من عدم نجاح الاسكندراني في جعل جريدته يومية، أن طموحه كان يفوق كثيراً ما كان لديه من وسائل طباعية وتحريرية ضعيفة.

وليس هناك من سبب واضح لسرعة احتجاب «صفا الحجاز»، كما أنه لم يقتبس أحد من الذين تحدثوا عنها شيئاً من موادها، ولم يأت بمعلومات عن سياستها أو طريقة تحريرها[٦]، وربما كان من المفيد هنا أن

---

(١) يصفه رشدي ملحس (مقالته السابقة) بأنه مصري الأصل.

(٢) انظر «أم القرى» عدد ٢١٢ (١٨-١-١٩٢٩).

(٣) انظر الكردي (مقالته السابقة). ذكر كل من رشدي ملحس (مقالته السابقة) والعامودي (كتابه السابق، ص١٩١) وعبد الله عبد الجبار (كتابه السابق، ص١٥٥) وخير الدين الزركلي (شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج٣، ص ١٠٢٥) بأن الجريدة لم تصدر سوى عدد واحد، ولكن قول الكردي هذا قد نشر في «أم القرى» التي اعتبرته تصحيحاً لما جاء في مقالة محررها رشدي ملحس التي نشرت في عددها ٢١١.

(٤) مقالته السابقة.

(٥) كتابه السابق، ج٤، ص٩٣. وقد تحدثت جريدة «حجاز» (عدد ١٧ في ١٢-٢-١٣٢٧) عن جريدة «صفا الحجاز» وأشارت إلى قرب صدورها فقالت: «علمنا من أوراق الاعلانات الواردة أنه ستصدر في جدة جريدة جديدة بهذا الاسم (صفا الحجاز) وأنها ستكون باحثة عن السياسة والأدب والتجارة. ونحن نتمنى لهذه الجريدة المبادرة إلى تزيين عالم المطبوعات».

(٦) لم أستطع العثور على أي نسخة من عدديها.

يشار إلى أن الاسكندراني مؤسس هذه الجريدة هو نفسه كاتب مقال «أفعال العباد» الذي نشر في جريدة «شمس الحقيقة»[1]، والذي تميز بالجرأة في النقد الاجتماعي، واتسم أسلوبه بالركاكة وعدم التـزام قواعـد اللغة العربية. وإذا ما فرض أن محرراً واحداً هو الذي سيتولى تحرير معظم المواد في جريدة خطية صغيرة كصفا الحجاز، فانه من الممكن أن يستنتج بأن وجهة نظر الاسكندراني وطريقته في التعبير قد تركتا آثارهما في الجريدة.

الرقيب:

وقد أسهمت المدينة في النهضة الصحفية التي حدثت بعد عام ١٩٠٨، فأخرجت صحيفتين هما «الرقيب» و«المدينة المنورة»[2].

إن المعلومات التي توجد عن جريدة «الرقيب» قليلة جداً، فقد أهمل الكتاب المحليون الذين كتبوا عن الصحافة ذكرها، ولم يشر إليها سوى فيليب دي طرازي الذي أورد اسمها في قائمة صحف المدينة، وقال بأن إبراهيم خطاب وأبا بكر الداغستاني قد أصدراها في يناير ١٩٠٩. ويضيف طرازي إلى ذلك قوله: بأن «الرقيب» جريدة خطية كانت تطبع على الجلاتين لعدم وجود مطابع في المدينة آنذاك[3]. ورغم ما قد يبدو من ضآلة شأن هذه الجريدة، فان لها أهمية تاريخية، إذ هي أول صحيفة تنشأ في المدينة[4].

المدينة المنورة:

ولقد سكت معظم الكتاب المحليين كذلك عن الحديث عن جريدة

---

(١) انظر العدد ١٢ (١٤-٤-١٣٢٧هـ/٥-٥-١٩٠٩م) وانظر المقال مقتبساً في الفصل الثالث من هذا الباب.

(٢) لم استطع العثور على أي عدد من أعداد هاتين الصحيفتين.

(٣) كتابه السابق، ج٤، صفحات ٩٢-٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٣.

«المدينة المنورة». ولكن أحد مؤسسيها الشيخ محمود شويل قد أشار إليها إشارة عابرة حين تحدث عن الصحافة في أوائل هذا القرن فقال: «فكرنا في إخراج صحيفة فقام باصدارها الأستاذ مأمون الأرزنجاني. وقد طبعناها على البالوظة وأسميناها المدينة المنورة»[1]. وإذا كان محمود شويل لم يحدد تاريخ صدورها فان فيليب دي طرازي قد فعل ذلك حين أوردها في قائمة صحف المدينة، وقال عنها بأن محمد مأمون الأرزنجاني أصدرها في ١٦-١١-١٩٠٩[2]. وقد ذكرها كذلك البتنوني الذي زار المدينة في شهر ذي الحجة ١٣٢٧هـ (يناير ١٩١٠م) بصحبة الخديوي عباس فقال: «وفي المدينة جريدة اسمها المدينة المنورة تصدر باللغة التركية والعربية على مطبعة البالوزة كلما كان هناك داع لصدورها، ومديرها حضرة الفاضل الشيخ محمد مأمون، وكانت تصدر مدة وجود الجناب العالي بها، شارحة حركاته اليومية وناشرة كل ما كان يقدم لذاته السنية من المدائح نظمًا ونثراً، ومن ضمن ما رأيت فيها قصيدة لحضرة مديرها تهنئة للجناب العالي بقدومه قال في مطلعها:

البدر في أفق العلياء قد طلعا   وكوكب السعد في إسعاده سطعا»[3]

ورغم ما للمعلومات التي أوردها كل من طرازي والبتنوني عن جريدتي «الرقيب» و«المدينة المنورة» من أهمية، فانه ليس في هذه المعلومات ما يشير إلى قيمتها الصحفية أو الأدبية، ولا ما يدل على سياستها أو مدى انتشارهما. ويبدو أن وسائل الطباعة البدائية قد كانت مسؤولة - إلى حد كبير - عن اختفائهما من المكتبات وندرة ما يعرف عنهما من معلومات.

---

(١) مقالته السابقة.
(٢) كتابه السابق، ج٤، ص٩٢.
(٣) كتابه السابق، ص ٢٥٥.

أثر هذه الصحف في الحياة الفكرية:

شهدت هذه البلاد في سنة ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) حقبة جديدة في تاريخ حياتها الفكرية، فقد صدرت فيها حينئذٍ سبع صحف، وورد إليها عدد من الجرائد والمجلات العربية الأخرى. ويبدو أن جمهور القراء قد تعرضوا لتأثير فكري جديد أحدثه اطلاعهم على هذه الصحف التي كانت تمثل مصالح متنوعة، وتعبر بصراحة عن وجهات نظر مختلفة. ورغم هذا فان أحمد علي ومحمد سعيد العامودي ينفيان مثل هذا التأثير، يقول أحمد علي في حديثه عن قيمة كل من «حجاز» و«شمس الحقيقة» بأن «ليس لهما أي أثر صحفي في البلاد، إنما تذكران دوماً بكونهما مبدأ تاريخ الصحف والصحافة بمكة»[١]. وحين يلخص العامودي نتيجة عرضه الموجز لأكثر صحف هذه الفترة[٢]، يؤكد بأنه «لم يكن لهذه الصحف أية قيمة أدبية أو سياسية، أو أي أثر في تكوين الوعي، أو توجيه التفكير»[٣]. وبما أنه لا يتصور ألا يكون لصحيفتين محليتين رائدتين هما «حجاز» و«شمس الحقيقة» «أثر صحفي» في بلد كانتا تخاطبان أهله، وتعالجان شؤونه، فانه من الواضح أن قول أحمد علي ما زال في حاجة إلى مزيد من الأدلة. أما ما قاله العامودي عن القيمة الأدبية لصحف هذه الفترة التي يبدو أنه لم ير بعضها، ولم يطلع إلا على أعداد قليلة منها[٤]، فانني لا أجروء على تقدير القيمة الأدبية لصحف لم أستطع الاطلاع على جزء منها، ولكن من الممكن أن يقال بأنه كان لجريدة «حجاز» - التي نفى العامودي قيمتها الأدبية ضمن ما نفى - أهمية أدبية واضحة، لقد كان فيها ركن أدبي نشرت فيه قصائد لشعراء معاصرين كشوقي وحافظ، وكانت تقدم لهذه القصائد بمقدمات نقدية تدعو إلى الأصالة في الأدب، وتهاجم الشعراء المقلدين،

---

(١) «من تاريخ الصحافة السعودية»، مجلة «الحج» عدده (مارس ١٩٦٤)، ص ٢٦٥.

(٢) لقد تحدث عن «حجاز» و«شمس الحقيقة» و«الاصلاح الحجازي» و«صفا الحجاز».

(٣) كتابه السابق، ص ١٨٩.

(٤) انظر المصدر نفسه، ص ١٨٧-١٩١.

وتنادي الأدباء أن يتخذوا من شوقي - الذي مزج في شعره بين عناصر من الثقافتين الشرقية والغربية - مثالاً يحتذى[1]. وإذا لم تكن جريدة «حجاز» قد ابتدأت الحركة الأدبية الحديثة بمكة المكرمة فانها أسهمت فيها حين تبنت هذه النظرات الأدبية الحديثة، ودعت إلى مثل هذه الأفكار الواعية. أما بالنسبة لما نفاه العامودي من أهمية صحف هذه الفترة من الوجهتين السياسية والاجتماعية، فان من الواضح أن «حجاز» و«شمس الحقيقة» و«الاصلاح الحجازي» كانت مشغولة أصلاً بالشؤون السياسية والاجتماعية وأنها كانت تدعو بحماس إلى التطور الاجتماعي والتعليمي. ولقد ثار بين «شمس الحقيقة» و«الاصلاح الحجازي» جدل سياسي عبرت فيه هاتان الصحيفتان عن آراء فئات معينة متنافسة. ولو لم يكن لهما تأثير في الرأي العام لما جهد الشريف حسين في أن يقضي على الأولى وأن يرعى الأخرى.

أما من حيث أثر هذه الجرائد في حياة البلاد الصحفية فان من الممكن أن يقال بأنه كان أثراً محدوداً، ذلك لأنها لم تكن ميداناً يمد شباب هذه البلاد بالخبرة الصحفية، ولم تصبح مجالاً تتبارى فيه الأقلام المحلية، بل كانت - ولا سيما الجرائد الرئيسة - تحرر بأسلوب أعجمي ينفر منه ذوق العربي، وتأباه سليقته، ولذلك اقتصر الاسهام في هذه الجرائد على محرريها الذين رحلوا عن هذه الديار بعد انقطاع جرائدهم عن الصدور.

وقد يعجب المرء من ظهور سبع من الصحف في أقل من عامين في الفترة ما بين ١٩٠٨ و١٩٠٩، ولكن هذا العجب قد يقل إذا ما تذكر أن بعض هذه الصحف لم يعش سوى بضعة أشهر، وأن واحدة منها لم تدم أكثر من أسبوعين. ولم ينقطع أثر هذه المنشآت الصحفية بانقطاع صدور صحفها، ذلك أن مطابعها التي كانت تنتقل حينئذٍ من يد إلى يد لم تتعطل عن العمل، بل ظلت تؤدي وظيفتها المهمة في الحياة الثقافية.

---

(١) انظر «حجاز» عدد ١٦ (٥-٢-١٣٢٧هـ/٢٦-٢-١٩٠٩م) وعدد ١٨ (١٩-٢-١٣٢٧هـ/١٢-٣-١٩٠٩م).

الفصل الثالث
نصوص صحفية

قانون المطبوعات والمطابع العثماني.

(صدر هذا القانون في ١١ رجب ١٣٢٧هـ الموافق ١٣ يوليو ١٩٠٩م. وحيث أنه لم ينشر فيما اطلعت عليه من اعداد جريدة «حجاز» فقد نقلته عن كتاب «صحافة ليبيا في نصف قرن» للأستاذ علي المصراتي الذي أحسن صنعاً حين سعى إلى ترجمته إلى اللغة العربية، ذلك أنه القانون الذي صدرت في ظله حينئذٍ الصحف في سائر الولايات العربية).

الفصل الأول
قانون المطبوعات

المادة الأولى : كل جريدة أو رسالة يومية أو مؤقتة - دورية - يجب أن يكون لها مدير مسؤول.

المادة الثانية : كل شخص من الرعايا العثمانية بلغ ٢١ سنة ويتمتع بحقوقه المدنية ولم يصدر عليه حكم باختلاس أو تزوير أو فقدان للثقة أو ما يماثلها من أفعال تدل على سوء الأخلاق بشرط أن يتقيد بهذا القانون يمكنه أن يكون مديراً لجريدة أو رسالة دورية من أي نوع.

ويجب أن يكون المدير المسؤول له قدرة على الكتابة باللغة التي ينشر بها وتعتبر هذه الفقرة شرطاً.

المادة الثالثة : كل من يتقدم بطلب لاصدار جريدة يومية أو موقوتة يجب أن يتقدم باستمارة وطلب موقع باسمه فان كان من سكان العاصمة - دارالسعادة - يتوجهبطلبه إلى نظارة الداخلية. وفي الولايات أو المتصرفيات يتقدم إلى الوالي أو المتصرف.

١ - عنوان الجريدة أو الرسالة الدورية.
٢ - مكان الصدور.
٣ - موضوع الجريدة واتجاهها.
٤ - وقت النشر - يوم الصدور.
٥ - اسم صاحب الامتياز ولقبه وعمره ومحل إقامته وجنسيته.
٦ - اسم ولقب وعمر ومحل إقامة وجنسية المدير المسؤول.
٧ - اللغة التي تنشر بها الصحيفة.

المادة الرابعة : كل رسالة أو جريدة تصدر قبل استيفاء البيانات السابق ذكرها تعطل في الحال ويغرم صاحبها بغرامة من خمسة جنيهات ذهباً إلى خمسين جنيهاً نقداً. وفي حالة التكرار يحكم عليه بغرامة من عشرة جنيهات إلى مائة جنيه ذهباً، أو بسجنه من ٢٤ ساعة حتى شهر. وإذا كانت محتويات الجريدة أو المجلة فيها ما خالف القانون أوجب ذلك عقاباً أشد ويقدم للمحاكمة.

وإذا قدمت في البيانات معلومات منافية للحقيقة فيعتبر الطلب في حكم ملغى.

المادة الخامسة : كل جريدة أو مجلة يومية أو دورية تعتبر ملكاً لصاحبها. ويمكن انتقال ملكيتها لغيره. عند وفاة صاحب الامتياز تنتقل إلى الورثة على حسب الأحكام الجارية في تقسيم التركة وتستمر في الصدور تحت مسؤولية مديرها المسؤول.

المادة السادسة : اسم الجريدة عينا حق لصاحبها ولا يسمح للغير باستعماله أو استعمال اسم يقاربه موجب للالتباس. مع هذا، الجريدة أو المجلة الدورية التي تتوقف عن الصدور مدة خمسة عشر عاماً يجوز للغير أن يصدر بهذا الاسم جريدة تحمل ذلك الاسم المتوقف.

المادة السابعة : إذا استقال المدير المسؤول أو وافاه الأجل أو صدر عليه حكم يوجب سلب اعتباره يجب على صاحب الامتياز والترخيص أن يشعر المراجع المسؤولة في مدة خمسة أيام. كما أنه يجب أن يحيط الجهات المختصة بالمسؤول الجديد. وإذا أصدر الجريدة صاحب الامتياز قبل الاشعارات اللازمة الآنفة الذكر تجري عليه أحكام المادة الرابعة.

الفصل الثاني
أحكام العقوبات

المادة الثامنة : يرسل عددان من كل جريدة أو مجلة موقوتة إلى أكبر موظف في الداخلية، وإلى المدعي العام موقعة من مديرها المسؤول، وأي جريدة أو مجلة ترسل خالية من توقيع المدير المسؤول يدفع غرامة قدرها خمسون قرشاً - أي نصف ليرة ذهباً.

المادة التاسعة: إذا صدرت جريدة أو مجلة يومية أو دورية خالية من اسم المدير المسؤول يتعرض صاحبها إلى غرامة نقدية قيمتها ليرة ذهبية، وهذه الغرامة النقدية لا تحول دون تطبيق القانون إذا كانت هناك عقوبات أخرى ومسؤوليات أخرى.

المادة العاشرة: النداء على الصحف والمطبوعات والدوريات مسموح به بصوت مرتفع للباعة في الأزقة وفي المحلات العامة والميادين. بشرط ألا تتعدى المناداة اسم الصحيفة أو ثمنها أو اسم المحرر. ولا يسمح للباعة بالنداءات المخالفة للآداب العامة أو يخل بشرف هيئة أو يمس شخصاً أو كسر اعتبار، ولا يسمح بالنداءات الموجبة للهيجان والاثارة.

كل من يخالف هذه التعليمات يدفع غرامة نقدية من خمسة وعشرين قرشاً إلى مائة قرش. أو بالسجن من أربع وعشرين ساعة إلى مدة أسبوع.

المادة الحادية عشرة: المسؤولية التي تنتج عما تنشره الصحيفة أو المجلة تلحق:

أولاً - المدير المسؤول أو من يمثله.
ثانياً - الموقع في المقال.
ثالثاً - صاحب المطبعة.
رابعاً - البائع والموزع.

وعندما تنحصر المسؤولية في شخص فلا تجري تحقيقات مع غيره. وقد تلحق المسؤولية أكثر من شخص بوصفه فاعلاً مشتركاً. ويكون صاحب الامتياز للصحيفة مسؤولاً عن التعويض

المادي إذا ما رفع شخص أو هيئة ضد الصحيفة دعوى وطلباً بالتعويض.

المادة الثانية عشرة : عندما يرى شخص أو هيئة ان ما نشر في الصحيفة أو المجلة يعد ماساً بها أو يلحق بها أي ضرر مادي أو معنوي، في هذه الحالة يحق له أن يرفع أمره إلى القضاء مباشرة حتى من غير أن ينذر الجريدة أو يحتج عليها. وعندما تصدر المحكمة حكمها بالتعويض المادي بالاضافة إلى هذا، تطبق أيضاً عليه العقوبات الأخرى المنصوص عليها في قانون المطبوعات. وعلى الجريدة أن تنشر في صفحاتها الردود والتكذيبات التي يرسلها أصحابها للتوضيح أو التفنيد في نفس المكان والعمود الذي نشرت فيه الانتقادات والتصريحات المردود عليها. ويشترط أن تنشر الايضاحات والردود كاملة بنصها بدون أن تتصرف فيها الجريدة. وفي حالة عدم إدراج الردود والايضاحات المرسلة يدفع صاحب الامتياز غرامة مقدارها خمسون ليرة ذهبية. وعند رفض الجريدة للنشر يحق عند ذاك لصاحب الرد والايضاح أن يطبعه في مناشير أو في صحف أخرى. ويدفع المحكوم عليه مصاريف ذلك.

المادة الثالثة عشرة : للجريدة أن تنشر على صفحاتها جلسات المحاكم وجميع المجالس الرسمية ومقرراتها. إلا إذا كانت الجلسات سرية. وفي هذه الحالة يجوز لها أن تنشر الحكم أو القرارات التي صدرت عن الجلسات السرية بدون أن تنشر المداولات أو ما جرى في الجلسات من نقاش. كل من يخالف هذه المادة

يدفع غرامة من خمس ليرات ذهبية إلى خمس وعشرين ليرة ذهبية.

المادة الرابعة عشرة : إذا وقع ما يعد في الجلسات العلنية مخلاً بالآداب من عبارات نابية وأمرت هيئة المحكمة بعدم نشرها ونشرت يعاقب الناشر بغرامة نقدية من ليرتين ذهب إلى عشر ليرات ذهب، أو بالسجن من ٢٤ ساعة إلى أسبوع.

المادة الخامسة عشرة : لا يسمح بنشر القانون والمراسيم قبل إعلانها رسمياً. يعاقب المخالف بغرامة قدرها من ليرتين ذهب إلى عشر ليرات ذهب، وإذا لزم الأمر تصادر الجريدة.

المادة السادسة عشرة : عندما ينشر ما من شأنه إهانة أو تزييف الأديان أو المذاهب أو تحقير العناصر المعروفة في البلاد العثمانية يعاقب الناشر بموجب المادة الحادية عشرة ويسجن من شهر إلى سنة ويدفع غرامة من عشرين ليرة ذهبية إلى مائة ليرة أو تطبق عليه إحدى هاتين العقوبتين.

المباحثات والدراسات العلمية والفلسفية التي تستند على أدلة علمية وتكتب في شأن المذاهب والأديان لا تعد إهانة.

المادة السابعة عشرة : كل من تثبت مسؤوليته طبقاً للمادة (١١) في نشر مقال للتحريض على الجرائم المنصوص عليها في الفصل الثاني من قانون العقوبات يعاقب بما يعاقب به فاعلو الجرائم المذكورة أنفسهم. وإذا

لم يظهر أي أثر فعلي لتحريضه يعاقب بالابعاد المؤبد - نفي أبدي.

المادة الثامنة عشرة : كل من يهدد شخصاً بنشر ما يخل بشرفه أو يحط من قدره وإفشاء سره بواسطة المطبوعات مطالباً بالمال أو منافع أخرى مقابل سكوته أو عدم نشره، يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات. وبغرامة من عشر ليرات إلى مائة ليرة ذهبية.

المادة التاسعة عشرة : كل من ينشر حوادث وأخباراً مصطنعة أو محرفة أو وثائق مزيفة وكان ما نشره سبباً في إخلال الأمن وثبت سوء قصده وتعمده، يسجن من ستة أشهر إلى سنتين، ويغرم من خمس ليرات ذهب إلى مائة ليرة، أو باحدى هاتين العقوبتين.

المادة العشرون : من نشر صوراً أو مقالات تخل بالآداب العامة ومنافية للأخلاق، يعاقب المسؤول حسب المادة الحادية عشرة، ويغرم من ليرتين ذهب إلى عشر ليرات ذهب.

المادة الواحدة والعشرون : كل جريدة أو رسالة موقوتة يجب عليها أن تنشر الردود والتكذيبات والايضاحات بشرط ألا يتعدى الرد مساحة مثل المردود عليه وأن ينشر الرد في نفس المكان الذي سبق أن نشر فيه من غير تأخير أو تسويف. وفي حالة عدم امتثال صاحب الجريدة بهذا يعاقب بغرامة نقدية من خمس ليرات إلى خمسين ليرة ذهب.

المادة الثانية والعشرون : كل المخالفات المذكورة في المواد السابقة إذا تكررت وثبت فيها الاصرار لمخالفة القانون يجازى المخالف بأقصى العقوبات المنصوص عليها.

المادة الثالثة والعشرون : الجريدة أو المجلة التي تقام ضدها دعوى لنشرها ما يوجب التشويش أو التحريض للحكومة أن تعطلها عن الصدور إذا رأت في ذلك ما يوجب المحافظة على النظام وصيانة الأمن حتى قبل صدور الحكم. أما إذا صدر الحكم ببراءة المدير المسؤول فيحق له عند ذلك أن يطالب بتعويض من الجهات التي أمرت بتعطيل الجريدة.

المادة الرابعة والعشرون : كل المخالفات والعقوبات المتعلقة بالمطبوعات والمندرجة في هذا القانون تشمل أيضاً جميع الرسائل اليومية والجرائد الأسبوعية والصحف وملاحق الصحف والمناشير المخطوطة والمطبوعة والاعلانات والصور وكل اللوحات التي تعرض للجمهور سواء التي تعرض للبيع والتي توزع مجاناً.

الفصل الثالث
الذم والقدح

المادة الخامسة والعشرون : كل ما ينشر في حق شخص أو هيئة للاخلال بشرفها والحط من قيمتها يعد ذماً وقدحاً. أما الانتقاد النزيه في دائرة

آداب البحث والمناظرة فلا يعد النقد جرماً.

المادة السادسة والعشرون : كل من تهجم على حضرة الباداشاه – السلطان – بكتابة مقالات تتضمن ألفاظاً أو تعبيرات قصد منها الذم والقدح وثبتت مسؤوليته حسب المادة (١١) يسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات.

المادة السابعة والعشرون : وفي حالة صدور الذم والقدح في حق ملوك ورؤساء الدول الصديقة يعاقب المتهم من شهر إلى سنتين سجناً.

المادة الثامنة والعشرون : كل من ثبتت عليه المسؤوليات بموجب المادة (١١) بذم أو قدح في حق العائلة المالكة أو مجلس الأعيان والمبعوثان والمحاكم والدوائر والهيئات الرسمية والجيش والأسطول ورجال السلك الدبلوماسي والقنصلي يعاقب بالسجن من خمسة عشر يوماً إلى ستة أشهر سجناً أو بغرامة قدرها خمس ليرات إلى خمسين ليرة ذهب أو بالعقوبتين معاً. وعندما يطلب المدعي تعويضاً وثبت حقه يلزم المحكوم عليه بدفع القيمة.

المادة التاسعة والعشرون : وفي حالة وقوع الذم والقدح في حق أفراد فكل من ثبتت مسؤوليته بمقتضى المادة (١١) يسجن من أسبوع إلى ثلاثة أشهر. وتؤخذ منه غرامة من ليرتين ذهب إلى خمس وعشرين ليرة ذهب. أو باحدى هاتين

العقـوبتـين. ويحق للمـدعي المطالبـة بالتعويض.

المادة الثلاثون : وعندما يقع الذم والقدح في حق أعضاء مجلس الأعيان والمبعوثان وموظفي الحكومة فان كان هذا الهجوم متعلقاً بشخصهم كأفراد تطبق عليهم المادة (٢٩). وإذا كان الذم والقدح بأمور تتعلق بمناصبهم تطبق عند ذاك المادة (٢٨). وإذا كان الذم والقدح يتعلق بانتسابهم إلى مؤسسات مالية أو شركات مساهمة تجاريـة فاذا ثبتت صحة ما ادعاه الكاتب فلا يلحقه أي عقاب.

الفصل الرابع
مواد متفرقة

المادة الواحدة والثلاثون : القضايا التي تتعلق بمخالفة قانون المطبوعات تفصل فيها المحاكم العامة. أما المخالفات التي تتعلق بمـادة ١٦-١٧-١٩-٢٠-٢٦، والذم والقدح والطعن في العائلة المالكة فيرفعها المدعي العام ويتتبعها. وأما القضايا المتعلقـة بطعن في رؤسـاء وملوك الـدول الصـديقـة وأعضـاء السلك الـدبلومـاسي فيرفعها المدعي العام بناء على التماس من السفارات ومراجعة وزارة الخارجية. أما إذا كان المتهم بالقدح والذم في حق عضو من أعضاء مجلس المبعوثان والأعيان والمصالح الحكـومية والهيئـات الـرسميـة والجيش والأسطول فيرفع القضية المدعي العام بناء

على طلب كتابي من رؤساء هذه الهيئات والمجالس.

المادة الثانية والثلاثون : كل ادعاء يقدم إلى المحاكم بعد مرور ثلاثة أشهر من نشر المواد أو المقالات التي من أجلها رفعت الشكوى بعد مرور ثلاثة أشهر لا تقبل الشكاوى والدعاوى.

المادة الثالثة والثلاثون : وقت التعبئة العامة وخطر الحرب لا يسمح للجرائد بنشر تحركات الجيش والأسطول ولا نشر أي شيء يتعلق بوسائل الدفاع، إذا كان من المصلحة عدم نشر هذا بناء على منشور يصدره رئيس الوزراء ان أوجب الحال. وكل من يخالف أوامر المنع يعاقب بغرامة نقدية من خمسين ليرة ذهب إلى مائة ليرة ذهب. أو من ستة أشهر إلى سنتين سجناً. أو بتطبيق هاتين العقوبتين.

المادة الرابعة والثلاثون : المجلات الدورية الفنية والأدبية المحضة التي ليست بسياسية تعتبر في حكم الكتب ولا تكون خاضعة لأحكام الاصدار والتوزيع المشار إليه في هذا القانون.

المادة الخامسة والثلاثون : يمنع دخول الجرائد والمجلات المطبوعة في البلاد الأجنبية أو الايالات الممتازة بقرار من مجلس الوزراء. أما إذا كان المنع يتعلق بعدد بعينه فأمر المنع يصدر من نظارة الداخلية وكل من يوزع أو يبيع هذه الممنوعات بقرار أو بأمر عمداً يجازى بغرامة

قدرها من ليرتين ذهب إلى خمس عشرة ليرة ذهب.

المادة السادسة والثلاثون : يلغى قانون المطبوعات السابق والصادر في ٢ شعبان ١٢٨١هـ.

المادة السابعة والثلاثون : ناظر الداخلية وناظر العدل مكلفان بتطبيق هذا القانون.

مـادة خـاصة: على أصحاب الجرائد والمجلات الموجودة حالياً اليوم وعلى مديريها المسؤولين أن يستكملوا الشروط القانونية المندرجة في هذا القانـون في مدة شهـر من تاريـخ إعلانه وفي حال عدم امتثالهم يعاقبون بموجب المادة الرابعة.

صدر في ١١ رجب ١٣٢٧هـ الموافق ١٣ يوليو ١٩٠٩م.

قانون المطابع:

الباب الأول
الفصل الأول

المادة١ : لا يمكن لأي أحد أن يؤسس مطبعة قبل أن يتقدم ببيان به اسمه ومحل إقامته وشركاؤه المساهمون معه ومحل إقامتهم وبأي لغة يطبع. يقدم الطلب في اسطنبول إلى وزير الداخلية، وفي خارجها إلى الحكومة المحلية.

المادة٢ : كل صاحب مطبعة إذا غير مكان المطبعة يلزمه أن يخبر الحكومة تحريرياً. وإذا تغير صاحب المطبعة على الصاحب الجديد قبل

أن يتسلمها تقديم البيانات اللازمة. وعند وفاة صاحب المطبعة على الورثة أن يقدموا البيان في مدة خمسة عشر يوماً. وإذا كان الوارث صغيراً أو محجوراً عليه على الوصي أن يسرع بتقديم البيانات اللازمة.

المادة٣ : كل من يؤسس مطبعة ويطبع فيها الكتب والمجلات والأوراق السائرة والبطاقات وغيرها من غير رخصة تقفل مطبعته. ويدفع غرامة خمسين ليرة ذهب.

الفصل الثاني
في الكتب والرسائل

المادة٤ : لا حاجة إلى أخذ رخصة لطابع الكتب والمجلات العلمية والفنية والأدبية والصناعية. إلا أنهم مطالبون بارسال نسختين عقب الطبع في اسطنبول إلى ناظر المعارف والداخلية وفي الولايات لادارة المعارف والحكومة المحلية. وإذا كانت المؤلفات دينية فلا بد أن ترسل منها نسختان أخريان إلى دار الفتوى. وفي مخالفة هذا غرامة من ليرتين ذهب إلى خمس ليرات ذهباً.

المادة٥ : كل من يقع منه تزوير في اسمه أو مكان المطبعة يغرم بعشر ليرات ذهب إلى خمس وعشرين ليرة ذهب.

المادة٦ : المصاحف الشريفة وأجزاء القرآن والأحاديث النبوية لا يمكن طبعها إلا بعد الحصول على ترخيص بالطبع من مشيخة الاسلام باسطنبول ومن مجلس المعارف بالاشتراك مع القاضي والمفتي في الولايات. ولا بد من الحصول على ختم التصديق من الهيئتين قبل التوزيع. وكل طبعة خالية من الموافقة

والتصديق تصادر حالاً من المطبعة. ويغرم صاحب المطبعة من ٢٥ليرة ذهب إلى ٥٠ ليرة ذهب.

المادة٧ : المخالفات المذكورة في قانون المطبوعات وعقوباتها تسري أيضاً على مؤلفي الكتب ومحرري المجلات.

الباب الثاني
الأحكام المتفرعة عن الأصول والمعاملات

المادة٨ : القضايا المبنية والناشئة عن مخالفات مواد هذا القانون تفصل فيها المحاكم العادية بطلب من المدعي العام.

المادة٩ : كل جرم يسجل في مضبطة وتقرير ويقدم إلى الجهات المختصة. ويقيم الدعوى المدعي العام بناء على تبليغ الدوائر المختصة. والكتاب أو الشيء المطبوع الذي يدل على المخالفة يجب إرفاقه مع التقرير ليكون من الأدلة.

المادة١٠ : كل من تكررت منه المخالفة للمواد المنصوص عليها في هذا القانون يعتبر التكرار تحدياً وتوجب المجازاة بأقصى العقوبات.

المادة١١ : كل ما يطبع في المطابع يجب ذكر اسم المطبعة يستثنى من هذا الأوراق الخاصة وأوراق الدوائر والذي يخالف يغرم من ليرتين إلى ١٥ليرة ذهب.

المادة١٢ : على أصحاب المطابع التي ينقصها استيفاء البيانات اللازمة المبادرة باستكمالها في مدة لا تتجاوز شهراً وكل إهمال حتى تنقضي مدة هذا الأجل يعاقب صاحبه بموجب المادة الثالثة.

المادة١٣ : على وزير الداخلية والعدل تطبيق هذا القانون.

مـادة خاصة : الأجانب الذين يتمتعون بالامتيازات القديمة ويشتغلون بالطباعة تجري عليهم أحكام هذا القانون، ويشترط على الأجنبي أن يقدم تعهداً باسمه ومصـدقاً من طـرف السفارة أو القنصلية التي يتبعها. ولا فرق بينهم وبين رعايا الدولة العثمانية في وجوب الرضوخ لهذا القانون.
صـدر في ١١ رجب ١٣٢٧هـ، المـوافق ١٣ يـوليـو ١٩٠٩م.

نماذج من جريدة حجاز:
١ - افتتاحية العدد الأول:
بقلم أبي الثريا سامي: أمين السر في الولاية.

(«حـجـاز»، عـدد١ (٨-١٠-١٣٢٦هـ/ ٣-١١-١٩٠٨م). كـان أمـين السر في الولاية يشرف على جريدة «حجاز» ويوجه جميع أمورها التحريرية. ويتحدث الكاتب في هذه الافتتاحية عن الخطة التي ستتبعها الصحيفـة من حيث التبويب ومعالجة الموضوعات. وإذا لم تكن المقالة قد ألقت من الأضواء ما يكفي لتبيان سياسة الجريدة، فان فيها إشارات تاريخية مهمة توضح أن جـريدة «حجـاز» لم تـظهـر قبـل عـام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م).

حمداً وثناء لا يتناهيان للذي علّم بالقلم علّم الانسان ما لم يعلم، الذي بفضله سبحانه وتعالى توفقنا في هذا اليوم المبارك إلى الظهور إلى عالم المطبوعات في هذه القطعة المباركة الحجازية. ولو أننا تقدمنا إليها ببضاعة مزجاة. وصلاة وسلاماً متلازمين على سيد الكائنات الذي بشر كل من

خدم الملة الاسلامية وسعى في إعلاء شأنها بشفاعته العظمى، وشكراً شكراً ومائة ألف شكر للأمة النجيبة العثمانية التي بفضل مساعيها المبرورة أصبحنا اليوم ننطق بألسن كانت لا تنبس، ونبصر بعين البصيرة التي كانت عمياء. أصبحنا اليوم في عداد الأحياء، بعد أن كنا في حالة العدم، بل ان العدم خير من تلك الحياة. أصبحنا قادرين على أن نظهر للقراء جميع ما نكتبه، ونستكتب كل ما نريد.

أصبح كل منا قادراً على أن يظهر أفكاره ورغباته بكل حرية إلى أنظار العموم، وها نحن قد أقدمنا على الدخول إلى عالم الصحافة مع عجزنا وقلة بضاعتنا، ومع أنه لم يكن لنا رأس مال نتكل عليه سوى ما نؤمله ونرجوه من إقبال أهل الحمية والغيرة من عموم القارئين الكرام.

ولا نرى لزوماً لبسط الكلام في إبانة مسلك جريدتنا هذه، وماذا عسى أن يكون من جريدة هي جريدة الولاية الوحيدة سوى أن تسلك مسلك اخواتها في سائر الولايات من إثبات الأمور الضرورية، وإظهار الحقائق من مصادرها الوثيقة.

وغاية ما نقول أن جريدتنا تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم رسمي، وقسم غير رسمي، وقسم لدرج الاعلانات الرسمية وغير الرسمية. فنطلب أولاً من الباري سبحانه وتعالى التوفيق والتسديد في جميع أعمالنا. ونؤمل ثانياً من قرائنا الكرام أن يتفضلوا علينا بتوجيهاتهم ورغباتهم الخالصة، فمنا الخدمة ومنهم الاقدام والرغبة.

٢ - شكر جميل يساق لأهل الحمية بمكة المكرمة.

(«حجاز»، عدد٢ (١٥-١٠-١٣٢٦هـ/ ١٠-١١-١٩٠٨م). توضح هذه الكلمة ما كان قد أشير إليه في افتتاحية العدد الأول من تبيان لسياسة الجريدة، فهي تؤكد بأن

الصحيفة ستتناول الموضوعات العامة، وستسهم في مجال الاصلاح والتوجيه. والحقيقة أن «حجاز» قد حققت شيئاً من وعدها، فلم تصبح مجرد وسيلة لنشر البيانات الرسمية والأخبار الادارية. وفي هذه الكلمة - كذلك - إشارة مهمة إلى ما لقيته الصحيفة من رواج إبان ظهورها، وإلى أن القائمين على أمر هذه الجريدة - التي ظلت حتى حين احتجابها أسبوعية ذات أربع صفحات - كانوا يأملون في أن يزيدوا من حجمها وأن يصدروها مرتين في الأسبوع. ومما يثير الانتباه هو أن هذه الكلمة قد حررت بأسلوب لا يخلو من شوائب العامية، والحقيقة أن القواعد النحوية والاملائية لم تراع في بعض ما نشر في جريدتي «حجاز» و«شمس الحقيقة» من مواد، وحيث ان مثل هذه الأخطاء ليست قليلة نادرة، فانه لن يشار إليها فيما سيأتي من نصوص تقتبس من هاتين الجريدتين).

إن جريدتنا هذه نالت توجهاً عظيماً من الأهالي، أولئك الكرام الذين لم يروا إلى اليوم بين ظهرانيهم عملاً كهذا وجهته خدمة المعارف، إنها لم تكد تظهر حتى لم تبق منها نسخة حيث بيع المطبوع جميعه في ظرف سويعات قليلة، وتلك همة كبيرة، ووطنية عالية من كرام الأهالي حقيقة بكل تبجيل، وإننا بمجرد ورود الورق وانتظام الشغل نكبر حجم الجريدة وربما أصدرناها ذات ثمان صحائف، كما لنا الأمل في إصدارها مرتين كل أسبوع.

إننا مطمئنون أن جريدتنا هذه ستتلى بين العالم الاسلامي في كافة الأقطار بكل رغبة واشتياق لأنها تريد أن تظهر بمظهر صوت الحق يعلو من جوانب كعبة الله المعظمة. وهذه الأمنية الجميلة هي التي تحملنا على العمل

الدائم في سبيل حشو صحائفنا بكثير من الحقائق الغراء والنصائح المفيدة والارشادات المدنية، ونظن أن سعينا هذا وجدنا يقوم ببعض الشكر الذي يجب علينا تلقاء التوجيه العظيم الذي نلناه (ومن يتوكل على الله فهو حسبه).

٣ - حول مطبعة الولاية واشتراكات الجريدة.

(«حجاز»، عدد ١٠٢ (٦-٦-١٣٣٠هـ/ ٢٣-٥-١٩١٢م). كانت الجريدة متفائلة إبان ظهورها، ولكن ما إن تقادم عهدها حتى بدأت تضطر إلى الانقطاع عن الصدور، وأصبحت تشكو من حال مطبعة الولاية التي كانت تطبع فيها. وإذا كانت «حجاز» قد استبشرت في العدد الثاني بما لقيته من رواج كبير، فانها لتشكو هنا - بعد مرور حوالي أربع سنوات على صدورها - من إعراض المشتركين وتأخرهم في دفع الاشتراكات).

كلمات زهيدة بحق مطبعتنا مطبعة ولاية الحجاز الجليلة ليس من الممكن إنكار حال وجودية مطبعة ولايتنا الجليلة لأن كونها في حالة توجب اضمحلالها، فتأسفنا من ذلك ونظن أن ذلك حصل بسبب مأمورينها وعدم تنظيم معاملاتها أوجبت تأخير زيادة منافعها وتركتها إلى هذه الحالة، مع كون مطبعتنا هي مطبعة مهمة مكملة، والذي أخرها إلى هذه الحالة عدم الالتفات، وتناقص الحروف وسوء استعمال حساباتها ومعاملاتها، وبذلك حصل عكس شؤون الولاية بعدم انتشار الجريدة الحجازية وصرنا محرومين من انتشارها جملة أشهر.

وبعد وصول والي ولايتنا الجليلة إلى مكة المشرفة أسبوعين نظر ودقق

في مهام أمور الولاية حصل وقوفه عليها، ومن جملتها حالة مطبعتنا التي يرثى لها، وعندما نظر في حالتها المذبذبة الهالكة أصدر أمره السامي باصلاحها وتنظيم حالتها، ولذلك أرجعنا مديرها الحالي عباس أفندي إلى خدمته السابقة وهي مرتب أول بمطبعتنا المذكورة، وقد عينا مديراً موقتاً لمديرية المطبعة المذكورة، على أنه إذا رأينا حسن جريان معاملته يصير تعيينه اصالة وهو من أرباب الاقتدار محمود عزيز شلهوب أفندي وقد شرع في مباشرة خدمته المذكورة وقد تعهد بأمور تحريرها جملة من أرباب الأقلام، وإن شاء الرحمن بعد الآن يصير انتظام الجريدة بطرز لطيف يوجب ممنونية القراء الكرام.

ودوام انتشارها هو متوقف على معاونتها السرية بدفع بدل اشتراكها المتراكم عند مشتركينها الكرام من مأمورين وأهالي، نرجو من هممهم العالية دفع بدل الاشتراكات المتراكمة لديهم، لأن مطبعتنا محتاجة للمعاونة في الحالة الحاضرة، نرجو ونؤمل ذلك، وأيضاً نرجو دفع بدل اشتراك العام الحالي ليحصل لنا غاية الممنونية والنجاح.

٤ – مطلع أنوار المعارف:
بقلم أبي الثريا سامي: أمين السر في الولاية.
ترجمة أحمد عزمي.

(«حجاز»، عدد ٣ (٢٩-١٠-١٣٢٦هـ/ ٢٤-١١-١٩٠٨م). يتسم كثير مما نشر في جريدة «حجاز» بركاكة الأسلوب وغموضه. ولكن بعض موادها قد حرر بأسلوب واضح، كهذه المقالة التي ترجمها أحمد عزمي الذي كان يسهم أحياناً بنشر بعض المقالات في هذه الجريدة. وإلى جانب ذلك فان هذه المقالة مهمة لمن يدرس تطور الأسلوب الصحفي، ذلك لأنها

لا تراعي الأسس الشكلية للمقال الصحفي، بل
تتخذ شكل الخطبة الوعظية وتتبع أسلوبها).

أيها القراء الكرام. أتراكم تظنون الظنون في بلاد الله أيها تكون تلك التي كانت مطلعاً لأنوار العلوم؟ إنني لا يخامرني شك في ذلك، وإنني أقول والفخر ملء جوانحي انها هي بلد الله الحرام، هي المشرفة إلى يوم القيام، هي هذه البقعة المباركة التي كانت قبل اليوم بألف وثلاثمائة سنة وكسور كما يعلم أهل الاحاطة بالتاريخ مهد المدنية ومركز البلاغة، ومهبط الخطابة وهلم جرا. أي علماء أنبتت هذه البقعة المقدسة، وأي بلغاء وخطباء أخرجت للعالم، أليس من محصولها أمثال امرىء القيس حامل لواء الشعراء وحسان بن ثابت المؤيد بالروح القدس، وكثير أمثالهم ممن يضيق صدر الحصر عن تعدادهم؟ أتعلمون أيها القوم أية دفائن وكنوز كانت مخبوءة في ثنايا هذه الأرض المباركة؟ ألم تكن هذه الأرض الحجازية معلمة العالم أجمع والمفيضة عليه شوارق الأنوار؟ إننا إذا أرجعنا البصر إلى ما قبل اليوم بألف وثلاثمائة سنة متفكرين فيما كان تجيش صدورنا بعوامل من الأسف قاضية فاذا القلوب لدى الحناجر كاظمين، ثم لا تزال تلك العوامل تموج وتطغى حتى تكاد تأخذنا في سبيلها فنكون من المغرقين.

أيها الناس ماذا كنا، وإلام صرنا، وماذا عملنا، وما سيكون من أمرنا؟ ألم نكن قبل اليوم بثلاثة عشر قرناً مثال العلم والعرفان؟ ألم نصبح بعد ثلاثة عشر قرناً مثال الغفلة والغلظة، ألسنا الذي رضي لنفسه هذه الحالة، ألسنا الذي بحث عن حتفه بظلفه، وهوى في هوة من الانحطاط هائلة؟ ويا ليتنا مع ذلك اعتبرنا!

لا يبلغ الأعـــداء من جـــاهـــل ... مـــا يبلغ الجـاهـــل من نفســـه

عباد الله! قد والله استبدلنا العلم والعرفان بالجهل والخسران، وصفاء القلب ونزاهة الطبع بالفسق والفجور، كما استبدلنا السعي

والاجتهاد بالكسل والعطل. عباد الله! إننا قد استبدلنا الحياء بالوقاحة، والعفة بالدناءة، والشرف بالخسة حتى طوتنا يد الأيام من سجل المدنية إلى سجل الأنعام، ويا ليتنا اعتبرنا بما كان «وما ربك بظلام للعبيد».

عباد الله! هلموا نتساءل، ألا نزال نستطرد السير على هذا السياق، ألا نزال نسترشد الجهل والتعصب؟

إذا كان الغراب دليل قوم يمر بهم على جيف الكلاب

ألا نزال نرضى على أنفسنا البداوة إلى ما شاء الله؟ يا قوم لنفتكر على أية أرض نحن هنا؟ ولننظر في صفحات تاريخ الأمة إن صرفنا النظر عن التاريخ العمومي، لننظر في ذلك ولنفتكر، وإن تكن حصتنا منه الخزي والعار!

أسألكم كم من مدرسة تعدون في هذه البلدة المشرفة، كم تعدون فيها من المعلمين، كم تعدون فيها من رجال يجوز انتخابهم للمبعوثين من الذين أحاطوا علمًا بلسان الدولة الرسمي؟ أخي إني أقرب لك الأمر وأقول إننا في مكة هذه بطولها وعرضها لم نجد رجلاً أهلاً يتولى أمر الترجمة في جريدتنا هذه! وفوق ذلك لا نكاد نرى عملاً يذكر من الناس وقد مضت أربعة شهور طوال على عهدهم بالحرية.

أيها الاخوان لننصف من أنفسنا، ولنعلم أن هذه البلدة المقدسة لا ينبغي لها أن تكون مأوى الجهالة والعطالة والسفالة فاننا إن فعلنا ذلك أغضبنا ربها في سماء كبريائه، وهل ينبغي لنا ذلك؟ على أنه مهما سنحت لي من فرصة لا أتأخر عن الكتابة في هذا الموضوع الهام منتظراً العمل المشكور من أربابه. وأختم الآن استصراخي هذا بالحكمة القائلة: «اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد».

نماذج من جريدتي «شمس حقيقت» و«شمس الحقيقة».

١ - اعتذار خاص.

(«شمس حقيقت»، عدد٢١ (١٤-٨-١٣٢٧هـ/ ٣١-٨-١٩٠٩م). ترجمت هذه الكلمة عن اللغة التركية. وتشير هذه المقالة - التي يبدو أنها تتحدث عن نسختي الجريدة التركية والعربية - إلى أشياء مهمة حول صلة الجريدة بالجمهور القارىء، وإلى حالة هذا الجمهور وموقفه إزاء ما كان يعرض عليه من مطبوعات).

احتجبت جريدتنا مرة ثانية - على غير عادتها - وذلك لسببين:

الأول: قلة رغبة الجمهور هنا في القراءة والاطلاع، لأن الأماكن المقدسة قد حرمت من المدارس. وفي مصر - مثلاً - يحاول العامل الفقير الذي نال شيئاً من العلم أن يوفر بعضاً من نقود خبزه ليشتري بها جريدة تطلعه على الأخبار والأحوال العالمية، أما الحال عندنا فعلى العكس من ذلك. وإن جرائدنا المحلية لتضطر إلى الاعتماد على مواردها من داخل الولاية التي تصدر فيها، لأنها لا تستطيع الحصول على شيء من الولايات الأخرى. ومع أن إدارة هذه الصحيفة لم تدفع أجرة محرريها بعد، فان ما خسرته حتى الآن قد بلغ سبعين ليرة.

الثاني: غلاء أجرة الطباعة. ولكن رغم هذه المشكلات فان الجريدة قد أخذت على عاتقها خدمة أم القرى، وصممت على أن تتغلب على كل الصعوبات، ولذا فقد أوصت على شراء مطبعة خاصة بها. وحينما تأخر وصول المطبعة، أبرق أرباب الشهامة من الأخوة الطيبين الغيورين على انتشار الجريدة طالبين إرسال المطبعة بصرف النظر عن تكاليفها الباهظة.

هذا ونأمل أن تنتشر الجريدة بشكل أوسع وأحسن، وأن توفق لارضاء قرائها ومن الله التوفيق.

٢ - أفعال العباد.
بقلم أحمد رأفت الاسكندراني.

(«شمس الحقيقة»، عدد١٢ (١٤-٤-١٣٢٧هـ/ ٥-٥-١٩٠٩م). إن ما تتسم به هذه المقالة من غموض وركاكة في الأسلوب ليمثل - في الحقيقة - تلك الصفة التي تتصف بها معظم المواد التي نشرت في العددين السابع والثاني عشر من اعداد «شمس الحقيقة». ولكن رغم هذه العيوب اللغوية كانت الجريدة تحرص على تناول الموضوعات المحلية، وتحاول معالجتها بطريقة تتسم بالصراحة وحب الاصلاح).

ليس الحداثة في سن بمانعة   قد يوجد الحلم في الشبان والشيب

وهي أمثال إذا تأملنا معانيها وتدبرنا مغازيها أكسبتنا حسن الظن وكامل الثقة خصوصاً بمشروع لجنة قومسيون جلب المياه في البلاد الحجازية الذي هيأته للبلاد همم أهل المكارم حتى قضي على أهل الاسلام أن يمد لهم يد المساعدة والمشاركة لاتمام أعمال اللجنة المذكورة.

ولما تصفحنا جريدة «الحجاز» لمحنا نظراً منها معمد به أعمال هذه اللجنة واهتمامها، وممثلة المزايا بأسلوب ليرى الرائي من محاسن ظهوره شيء يذكره بمد يد الاسعاف بالمال حتى يحتسب عند الله من المحسنين لإغاثة الفقراء من الظمأ الشديد وهم متسولين في الطرق والأزقة شاكين باكين حاملين بيمينهم قارورة يتوسلون بأهل اليسار ملوها ماء، وينادون

وأطفالهم يستغيثون من الظمأ والجوع حتى أدمعت العيون وتفتت الأكباد من هول المصاب ولا مجيب ولا رقيب ولا حسيب.

ولما اشتهرت أعمال هذه اللجنة ببراهين الظهور في المنشأ واكتسبت قدوة تشكر ليتمكن سلطانها في النفوس الحية لجلب الرضا وطيب الخاطر بدفع الإعانات التي تجتمع منها للآن شيء يذكر من الأموال، ابتدت اللجنة في ثغر جدة بتكرير مياه عذبة بواسطة آلة بخارية تسمى كنداسا ومقدار تكريرها يومي ٢٥ طولنباته وزيادة من الماء النقي وقررت مبيع هذا الماء للطالبين باعتبار كل عبوة من الماء المذكور تزن ١٢أقة بثمن٣٠ فضة صاغ، ولم تصرح باعطاء الفقراء ماء مجاناً فليتأمل المتأملون.

وما جاء بحادثة «نعمان» كما أنبأني محدثي في ٢٧ صفر ١٣٢٧ باصابة ثلاثة أنفار من عمال لجنة جلب المياه وهم في أسفل العين مشتغلين بحركاتهم المرسومة لهم من رؤساء العمل إذ انقطعت مواصلات الهواء الجوي فقضى نحبهم مأسوفاً عليهم لعدم تيقظ المأمورين بهذا العمل...

وعدم التحفظ من وقاية الضرر ناشىء من سوء إدارة الرئيس أو لجهله لأن العمال التي قضى نحبهم في أسفل العين سلبت منهم الحواس أولاً، ثم زهقت منهم الروح لاختناقهم بمادة الأوكسجين والأزوت حال انقطاع مواصلة الهواء الجوي عنهم، وعسى أن ورثاء المتوفين شملتهم عناية اللجنة رعاية لمصابهم بدفع قيمة الدية أو بصرف إعانة شهرية لمن يستحقون من أطفالهم.

هل يمكن مع هذا أن يستقيم أمر جماعة بني نظامهم وعلق بقاؤهم في الحياة على تعاونهم ورفد بعضهم بعضاً في الأعمال، أو لا تكون هذه الأفاعيل السابق ذكرها سبباً في تفانيهم، لا ريب أن البقاء على تلك الأحوال من ضروب المحال، فلا بد للنوع الانساني في حفظ بقائه. ولذا لجأ أهل البصيرة في أزمنة مختلفة إلى العدل، وظنوا كما ظن بعض العارفين

ونطق به في كلمة جليلة، أن العدل نائب المحبة. نعم لا يخلو القول من حكمة، ولكن من الذي يضع قواعد العدل ويحمل الكافة على رعايتها قبل ذلك هو العقل، فكما كان الفكر والذكر والخيال ينابيع الشقاء، كذلك تكون وسائل السعادة، وفيها مستقر السكينة، وقد رأينا أن اعتدال الفكر وسعة العلم وقوة العقل وأصالة الحكم تذهب بكثير من الناس إلى ما وراء حجب الشهوات وتعلو بهم فوق ما تخيله المخاوف فيعرفون لكل حق حرمته، ويميزون بين لذة ما يفنى ومنفعة ما يبقى. وقد جاء منهم أفراد في كل أمة وضعوا أصول الفضيلة وكشفوا وجوه الرذيلة، وقسموا أعمال الانساني إلى ما تحضر لذته وتسوء عاقبته، وهو ما يجب اجتنابه، وإلى ما قد يشق احتماله ولكن تسر مغباته وهو ما يجب الأخذ به، ومنهم من أنفق في الدعوة إلى رأي نفسه وماله وقضى شهيد إخلاصه في دعوة قومه إلى ما يحفظ نظامهم، فهؤلاء العقلاء هم الذين يضعون قواعد العدل، وعلى أهل السلطان أن يحملوا الكافة على رعايتها وبذلك يستقيم أمر الناس.

٣ - رسالة من مدرس في الحرم المكي.

(«شمس الحقيقة»، عدد٧ (٧-٣-١٣٢٧هـ/ ٢٩-٣-١٩٠٩م). لقد حفل هذا العدد من «شمس الحقيقة» برسائل القراء، التي تلقي أضواء مهمة على الأحوال الاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة حينئذٍ في مكة المكرمة. وتبدي هذه الرسالة - التي نسبت إلى مدرس من مدرسي الحرم المكي - وجهة نظر كاتبها في حالة علماء الحرم وظروف معيشتهم، كما تشكو من ضيق موارد رزقهم).

قد وجدنا في آخر عدد من جريدتكم «شمس الحقيقة» الزاهرة

استلفات الأنظار لمراقبتها، فرأينا من أهم ذلك أن ننبهكم على هذه المسألة، والحال أنها من واجبات، صحيفتكم الحرة التي ذكرتم في جملة اعدادها أنها منسوبة لطلبة العلم بدليل أنها نوهت من أول عدد بالاقبال على العلم ونشره، وبفضل العلم والعلماء لا يخفى على جنابكم أن العلماء وطلبتهم في المسجد الحرام الذين هم من جملة القائمين بفرض الكفاية عن المسلمين وهو تدوين العلوم الشرعية والاشتغال بالتأليف والتدريس من منذ أعوام في بلد الله الحرام لم يزالوا متشوفين إلى ما يسد رمقهم من صدقات المتصدقين وإجارة أنفسهم في أداء فرض الحج عمن لم يبلغه وهم في عيشة ضيقة لم تلتفت إليهم الدولة بشهرية من أوقاف الحرمين كما التفتت لأهل البصرة وبغداد والشام فرتبت لأقل عالم منهم شهرياً نحو الخمسة الليرات، فأدى ذلك إلى يأس العلماء والطلبة الوطنيين النافعين للوطن لما بلغ غلاء الأقوات وغيرها إلى ما هو مشاهد اليوم، وقلّت الصدقات والاحسانات إليهم بل اضمحلت فكاد أن يذهب العلم وطالبوه. ولتمام الدليل الذي أقمتموه في صحيفتكم الحرة أنها منسوبه لطلبة العلم، نرجو أن تنادي فيها بأعلى صوتك بحي على الفلاح وتستلفتوا أنظار الدولة بالتوجه للعلم والعلماء وطلبتهم فيعينونهم بمرتب شهري يصرف نظرهم عن الصدقات ويبعثهم على التوجه التام للعلم وطبع مؤلفاتهم فيه المناسبة لهذا الزمان. وهل الأوقاف الجمة على الحرمين الشريفين كان وقفها على موضوع غير هذا الموضوع الذي هو أهم موضوع، فيتم المقصود بتأسيس المدارس وتعليم العلم والصنائع وتحيا البلاد وأهلها. نسأل الله أن يوفق أهل الخير للخير ويعينهم عليه.

افتتاحية العدد الأول من جريدة الإصلاح الحجازي.

(«الإصلاح الحجازي»، عدد ١
(٢٦-٤-١٣٢٧هـ/١٧-٥-١٩٠٩م). إذا كان
قارىء جريدتي «حجاز» و«شمس الحقيقة» يلاحظ

أن بعض موادهما قد حرر بأسلوب غامض ركيك،
فانه سيجد هذا العدد من صحيفة «الاصلاح» متسمًا
بجودة الأسلوب وإشراق اللغة ووضوح الفكر،
وإن هذه الافتتاحية لتبين هذه الخصائص وتمثلها.
وإلى جانب ذلك فانها ترسم سياسة الصحيفة،
وتوضح رأي المحرر في وظيفة الصحافة ورسالتها).

الصحافة اليوم من أعظم أركان الهيئة الاجتماعية وعليها معول كبير في ترقية البلاد أدبياً ومادياً، فهي لسان حال الأمة أو مرآة يرى فيها الشعب أفكاره وأخلاقه... وقد قال أحدهم إذا أردت أن تدرس شعباً درساً مدققاً فاقرأ جرائده، فهذه القاعدة تصدق على الجرائد الغربية لأن جرائدنا التي تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً قليلة بالنسبة إلى غيرها.

لماذا وضعت الجرائد؟ يظن بعضهم أنها وسيلة لابتزاز الأموال أو لخدمة فئة من الناس وتنفيذ مآربهم لأغراض شخصية، ولا يخفى هذا الخطأ الفظيع على كل ذي فهم فان جرائد كهذه ضررها يفوق نفعها كثيراً.

الجرائد الحرة هي تلك التي تنظر إلى الشعب واحتياجاته قبل كل شيء، وتسعى بكل جهدها كي تخدمه أحسن خدمة، ففي ذلك تتميم واجباتها. وقد اتخذنا هذا المبدأ قاعدة لعملنا، فنحن نادي على رؤوس الأشهاد كي نجعل هذه الحقيقة مقررة عند القراء الكرام. إن كل سعينا يرمي إلى المصلحة العمومية لا الشخصية مهما قامت في وجهنا الصعوبات ولا نتحول عن هذا المبدأ ما دام فينا قلب ينبض.

ولكن الأمر الذي يجعلنا نأسف كثيراً هو أن جماعة كبيرة من رجال الصحافة يحسبون أن الجرائد بضاعة تجارية يعرضونها في السوق عرض السلع، فكلما كان منظرها الخارجي خلاباً زادت رواجاً، وقد جهلوا أو تجاهلوا أن للجرائد وظيفة أسمى من هذه، وأن الحرة منها تتبرأ من

عمل دنيء كهذا. الجرائد يجب أن تكون من الأمة وللأمة، فاذا نادى واستصرخ الشعب فهي تنادي باسمه فتحزن لحزنه وتفرح لفرحه، ولا ينبغي أن تبالي وافق القول بعضاً أو أغضب آخرين إن كان ما تقوله وتجاهر به مبنياً على حقائق قوية راهنة. ومعلوم أنه من المستحيل إرضاء كل القراء لتباين الأذواق والمشارب بين الناس، ونحن نرى أن أنبل عمل يقدر أن يعمله الانسان في هذه الدنيا هو أن يكرس نفسه وجسده لأجل الغير ومنفعتهم، والجريدة التي تتم هذا الأمر تكون قد قامت بواجباتها أحسن قيام.

كثيرون من أصحاب الجرائد يظنون أن الاصلاح يتم بمدح زيد وذم عمرو، وقد اتخذت بعض الجرائد الكبيرة هذه الطريقة، فترى أعمدتها مملوءة سباً وشتماً، ففي هذا المبدأ ما فيه من سخافة العقل وقصر النظر. إذا أردنا إصلاح شعب فلا يجب أن ننظر إلى الأفراد بل إلى مجموعهم، وإصلاح البلاد وعادات أهلها وأخلاقهم أهم بكثير من إصلاح فرد شاذ بأعماله وأفكاره فغايتنا خدمة الشعب على العموم. بعدم النظر إلى الأفراد، والوصول إلى هذه النتيجة أقصى أمانينا.

والجريدة فاتحة أعمدتها لقبول كل مقالة تبحث في شؤون البلاد الاقتصادية والعمرانية، وندعو الأدباء إلى كتابة كل ما يعود على الوطن بالنفع الجزيل. وليكن مفهوماً أننا نضرب صفحاً عن كل ما يردنا من الرسائل التي يشتم منها رائحة القدح والتشفي من الغير، لأن مثل هذه الأمور هي التي أخرتنا في الماضي، وهي حجر عثرة في سبيلنا بالمستقبل.

وستعتمد الجريدة على أصدق الأنباء وأوثقها، ولا تنقل أقل خبر إذا لم تتأكد ثقة راويه. وقد سميناها «الاصلاح» لأننا في حاجة شديدة إلى الاصلاح، وهي لا تدخر وسعاً في سبيل هذا الاصلاح، وتتفانى في خدمة هذه البلاد العربية خصوصاً، والذي يشجعنا على ذلك هو ما اتصف به أهلها في قديم الزمان من علو الهمة، وسمو الأفكار، ولا

شك أنه بعونه تعالى يستطيعون في المستقبل أن يسترجعوا ما كانوا عليه قديماً.

والجريدة تصافح رصيفاتها في مصر وسوريا وأميركا، فانها وإن كانت بعيدة عنهن، وتفصلها جبال وسهول وبحار، لكن تربطها بأخواتها وحدة المبدأ والغاية، وهي تأمل من رصيفاتها وقرائها الكرام أن ينظروا إليها بعين التؤدة، وإن رأوا فيها قصوراً أو عيباً فالعصمة لله والأعمال بالنيات والسلام.



الباب الثاني

الصحافة قبل توحيد البلاد

١٩١٦-١٩٢٤



الفصل الأول
تاريخ الصحافة

علاقة الشريف حسين بالأتراك:

كان الحجاز في أوائل القرن العشرين جزءاً من الدولة العثمانية التي كانت تضم حينئذ كثيراً من الأقطار العربية. ولكن ولاية الحجاز كانت تحتل مكاناً خاصاً بين الولايات العثمانية، وذلك بسبب قدسية مكة والمدينة، وبسبب عدم قدرة الأتراك على السيطرة على بادية الحجاز وطرق الحج. وكانت حكومة الحجاز المحلية منوطة بحاكمين تعينهما الحكومة المركزية، أما الأول فهو الوالي الذي كان يتخذ من بين رجال الدولة العثمانية، وأما الثاني فهو أمير مكة الذي كان يختار من بين الأشراف. وكان الوالي مسؤولاً عن الجيش والادارة الحكومية، وكان الأمير مسؤولاً عن شؤون الحج والبادية. ولم تكن الصلة بينهما - في معظم الأحوال - صلة اتفاق ووئام، ذلك لأن الاصطدام بين مثل هذين الحاكمين - اللذين يعيشان جنباً إلى جنب في عاصمة واحدة هي مكة المكرمة - أمر لا مفر منه.

وحين أعلن الدستور العثماني في عام ١٩٠٨م، دخلت ولاية الحجاز مرحلة جديدة من مراحل حياتها، ذلك لأن جمعية الاتحاد والترقي التي كانت مسيطرة آنذاك على الحكم في الدولة العثمانية قد خلعت أمير مكة الشريف علياً لشكها في إخلاصه للدستور، واختارت الحسين بن علي خلفاً له. ورغم أن السلطان عبد الحميد قد حذر الاتحاديين - كما قال

شكيب أرسلان - من احتمال انفصال الحسين عن الدولة العثمانية[1]، إلّا أنهم أرسلوه إلى مكة لتولي منصبه. ولكن يبدو أن الاتحاديين قد اختاروا رجلاً لم يكن يؤيد دستورهم، ذلك لأن الحسين كان - كما قال أحمد السباعي - «من أشد المحافظين وأكثرهم تمسكاً بما ورث من عقائد، ولهذا كان لا يميل إلى فكرة الدستور ولا يعترف في أعماقه بمبادئه . . . وكان بحكم إقامته في الآستانة عرف الكثير من خفايا أصحاب الدستور واختلط ببعض شبابهم وشاهد شيئاً من تهاون بعضهم بروح الدين فأثر ذلك في عقيدته السلبية نحو رجال الدستور»[2]. وما أن وصل الحسين ميناء جدة حتى ظهر الخلاف بينه وبين وفد جمعية الاتحاد والترقي الذي قدم للسلام عليه[3].

ولم تكن علاقة الحسين بولاة الأتراك علاقة ود واتفاق، ولذلك تعاقب على ولاية الحجاز ستة من الولاة خلال مدة إمارته التي دامت سبع سنوات. ورغم أن الأتراك قد أحسوا حينئذ بشيء مما يضمره الحسين لهم من عدم الولاء إلّا أنهم صبروا عليه، لأنهم كانوا في حاجة إلى رجل مثله في الجزيرة العربية التي واجهوا فيها كثيراً من الصعاب. فقد استعادت لهم قواته في عام ١٩١١ منطقة عسير التي استولى عليها محمد الإدريسي. وقد قوى هذا النصر من مركز الحسين، وشجعهم على أن يعتمدوا عليه في محاولة تعزيز سلطتهم في هذه المنطقة.

فرح العرب بإعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨، وذلك لأنهم ظنوا أن نظام اللامركزية سيتبع في حكم الولايات العربية، وأن اللغة العربية ستستخدم في شؤونهم التعليمية والادارية، ولكنهم سرعان ما تبينوا أن جمعية الاتحاد والترقي لن تحقق هذه الأهداف.

---

(١) انظر تعليقات شكيب أرسلان على كتاب «حاضر العالم الاسلامي» تأليف لوثروب ستودارد، ترجمة عجاج نويهض، ج٢، ص٣٩٧.

(٢) كتابه السابق، ص١٨٥.

(٣) الملك عبد الله بن الحسين، «مذكراتي»، ص٣٤-٣٥.

ولقد تتالت بعد ذلك عدة أحداث باعدت بين العرب والترك، وجعلت العرب أكثر ميلاً إلى ما في وعود الحلفاء السخية من إغراء، ولذلك فإن الأتراك لم يجدوا أنفسهم في ١٠ يونيو ١٩١٦ أمام قوات الحلفاء فحسب، بل كذلك أمام قوات عربية قادها الشريف حسين وأبناؤه. ولم يأت شهر يوليو من عام ١٩١٧ حتى كانت قوات الشريف حسين قد افتتحت مدينة العقبة واستولت على سائر أجزاء الحجاز عدا المدينة المنورة التي بقيت في أيدي الترك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

وواصلت القوات العربية سيرها شمالاً حتى دخلت دمشق في ١ أكتوبر ١٩١٨. ولكن ما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى تبين للشريف حسين أن تلك الدولة العربية الكبرى التي وعده الحلفاء بالمساعدة في إنشائها تحت رياسته لم تكن سوى حلم، ذلك لأن فرنسا وبريطانيا قد أعلنتا حينئذ عزمهما على إنشاء حكم انتدابي فيما يقع خارج الحجاز من مناطق عربية كانت تابعة للدولة العثمانية. وما لبث الفرنسيون أن احتلوا دمشق في يوليو ١٩٢٠ وقضوا على الحكم الهاشمي الذي لم يدم فيها طويلاً.

ولقد أثرت هذه الأمور في شخصية الشريف حسين، وفي طريقة معالجته لشؤون الحجاز الداخلية، كما أثرت في سياسته الخارجية ولا سيما ما كان يتعلق منها بجيرانه في نجد[١]. وقد جرت بعد ذلك سلسلة من الأحداث التي أدت إلى تنازل الشريف حسين لابنه علي في ٥ أكتوبر ١٩٢٤. وما لبثت القوات الهاشمية أن نزحت عن مكة المكرمة، واتخذت مدينة جدة مقراً لها. وقد وصل الملك عبد العزيز بن سعود إلى مكة المكرمة في ٨ جمادى الأولى ١٣٤٣هـ/٥ ديسمبر ١٩٢٤م، وبدأ في تنظيم الادارة

---

(١) انظر أمين الريحاني، «ملوك العرب»، ج١، ص٥٠-٥١ و ٦٢. وحافظ وهبة، كتابه السابق، ص٢١٧-٢٢١.

الحكومية الجديدة. وظل علي بن الحسين مقيمًا في جدة إلى أن تنازل عن العرش وغادرها في ٦ جمادى الثانية ١٣٤٤هـ/٢٢ ديسمبر ١٩٢٥م.

القبلة:

يبدو أنه لم يبق من الصحف في ولاية الحجاز عند قيام الحرب العالمية الأولى سوى جريدة واحدة هي الجريدة الرسمية «حجاز». إن تاريخ انقطاع هذه الجريدة عن الصدور غير معروف، ولكن من المرجح أنها لم تصدر - كما ذكر من قبل - بعد ١٠ يوليو ١٩١٦ حين قضى الشريف حسين على الحكم التركي بمكة. وبعد خمسة أسابيع من هذا التاريخ صدرت «القبلة» أولى صحف العهد الهاشمي. وهكذا فإن الظروف السياسية التي أودت بجريدة «حجاز» قد أوجدت وسائل دعاية سياسية اخرى، فصدرت في الحجاز في هذه الفترة أربع جرائد هي: «القبلة» و «الحجاز» و «الفلاح» و «بريد الحجاز»، ومجلة واحدة هي «مجلة مدرسة جرول الزراعية».

وقد ظهرت جريدة «القبلة» بمكة المكرمة في ١٥-١٠-١٣٣٤هـ/١٥-٨-١٩١٦م، وكانت تصدر مرتين في الأسبوع. وإلى جانب ما يدل عليه اسم هذه الجريدة من صبغة دينية، فإن «القبلة» قد صرحت بأنها «جريدة دينية سياسية اجتماعية تصدر لخدمة الإسلام والعرب». واتخذت من الآية الكريمة «وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلّا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه[1]» شعاراً لها.

لم تبين «القبلة» في افتتاحية عددها الأول المبادىء التي ستسير عليها، ولكنها أكدت في هذا العدد بأنها ستجند نفسها لشرح قضية الشريف حسين

---

(١) حذفت هذه الآية من الجريدة بعد ذلك، ويبدو أنها قد حذفت خوفاً من أن يهان القرآن حين يرمي القراء الجريدة بعد الفراغ من قراءتها، ولقد عبرت «القبلة» عن هذا الخوف في العدد ١٤١ (١٣-٣-١٣٣٦هـ/٢٧-١٢-١٩١٧م).

في صراعه مع جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تسيطر حينئذ على الدولة العثمانية. وإذا لم تكن «القبلة» قد أوضحت منذ البدء سياستها الصحفية فإنها فعلت ذلك في عام ١٩١٩ عندما أعلن محررها رأي الجريدة في الصحافة فقال: «نحن نعلم أن الصحافة لم توجد بين الأمم إلّا لترشدهم إلى الخير وتبين لهم أبوابه، ووسيلة تظهر لهم أوجه الشر والضر وتعين لهم أسباب الوقاية منه، وتطلعهم على أحوال العالم ومظاهره إن كانت خيراً أو شراً[١]». وقد أكدت «القبلة» رأيها هذا بمناسبة الاحتفال بعامها السابع حيث وعدت بأن تجند نفسها لخدمة القضية الاسلامية، وافتخرت بتمسكها بأهدافها الدينية والوطنية، وبكونها «كل هذه السنوات السبع التي انقضت مثال الصدق والاخلاص والنزاهة[٢]».

ورغم أن «القبلة» قد نفت بأنها جريدة رسمية أو لسان حال للحكومة الهاشمية[٣]، فقد كانت صلتها بالشريف حسين وحكومته قوية، ذلك لأنها كانت تطبع في المطبعة الحكومية التي كان يشرف عليها «مدير الجريدة المسؤول[٤]» نفسه، ولقد كانت تتبع أي سياسة يتبناها الشريف

(١) «حول الصحافة العربية»، عدد ٣٣٩ (١١-١٢-١٩١٩).

(٢) العدد ٦٩١ (٣١-٥-١٩٢٣).

(٣) في ٣ محرم ١٣٣٨هـ (٢٩ سبتمبر ١٩١٩م) نشرت جريدة «القبلة» عدد ٣١٨ الاعلان التالي: «إعلان عن مكتب الجريدة. رأينا كثيراً من الصحف الخارجية تصرح بأن جريدة «القبلة» هي الجريدة الرسمية في الحجاز، ومتى أسندت إليها خبراً أو نقلته عنها شفعت ذلك بقولها الجريدة الرسمية، وهذه إشاعة عارية عن كل صحة، لذا نعلن بكل صراحة تكذيب ما يقال عن صحيفتنا في الخارج». وفي ١٥ ذي القعدة ١٣٣٩هـ (٢١ يوليو ١٩٢١م) نشر في جريدة «القبلة» عدد ٥٠٢ الاعلان الرسمي الآتي: «إعلان رسمي. بناء على ما تتناقله الألسنة من أن جريدة «القبلة» هي الجريدة الرسمية للحكومة وأنها لسان حالها، وحيث ان ذلك كله مخالف للحقيقة وأن الجريدة المذكورة ما هي إلّا جريدة وطنية لا علاقة لها بالحكومة سوى أنها تساعدها وتمدها بالورق ونحوه كما تمد سواها مما شاكلها من المشاريع العمومية العائدة بالنفع العام للوطن، وقد سبق لإدارة «القبلة» أن أعلنت ما هو من هذا القبيل، فلإشعار العموم بحقيقة الواقع صار إعلانه».

(٤) من المرجح أن يكون منصب «مدير الجريدة المسؤول» في «القبلة» هو منصب رئيس التحرير، لأن «المدير المسؤول» كان يتولى الاشراف على التحرير، ولأنه لم يشر في «القبلة» إلى منصب أعلى من منصبه.

حسين، حتى ليبدو أن ما فيها من آراء لم يكن يعبر عن وجهة نظر رئيس تحريرها بقدر ما كان يعبر عن وجهة نظر الشريف حسين نفسه، ولذلك فعندما حاولت «القبلة» أن تفسر سبب استمرارها في مناقشة موضوع الخلافة كانت كمن يتحدث بلسان الشريف حسين حين قالت: «رغمًا عما يفرض مما نتهم به من توالي بحثنا في الخلافة، فضرورة حرصنا على عدم ما في تطفل الغير على أهم مسألة إسلامية وهي الخلافة تلجئنا إلى الخوض في هذا البحث مع ما فيه من التهمة التي يعلم الباري أننا منها براء كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب[١]» فالتهمة التي تحرص الجريدة هنا على نفيها هي أن يكون الشريف حسين قد أراد منصب الخلافة لنفسه، هذه الخلافة التي تخلى الأتراك عنها بعد عدة أشهر من نشر هذا القول فبويع بها الشريف حسين.

وبالاضافة إلى ما تدل عليه سياسة جريدة «القبلة» من صلتها القوية بالشريف حسين، فإن هناك أدلة اخرى تعزز القول بأن «القبلة» كانت شبه رسمية. فقد ذكر الشيخ محمد حسين نصيف - أحد معاصري الشريف حسين - بأن «القبلة» كانت لسان حال الشريف حسين، وأكد أنه هو وحده الذي كان يرسم سياستها[٢]. ويشبه هذا القول ما كتبه خير الدين الزركلي الذي زار مكة في عهد الشريف حسين فتحدث عن جريدة «القبلة» وصلتها بالشريف حسين قائلاً بأنها: «لسان حاله والمعبرة عن آرائه وأفكاره[٣]» ويضيف إلى ذلك قوله بأن أمر الجريدة والمطبعة في يد الحسين [٤] ويقول أحمد السباعي كذلك بأن الحسين قد «أنشأ في عهده جريدة «القبلة» للدفاع عن حركته والدعاية لها . . . وكان يشرف بنفسه على سياستها[٥]».

(١) العدد ٧٤٠ (٢٦-١١-١٩٢٣).
(٢) المقابلة السابقة.
(٣) «ما رأيت وما سمعت»، ص١٣٥.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) كتابه السابق، ص٢٣٨.

كان محب الدين الخطيب أول «مدير مسؤول» لجريدة «القبلة»، ولكن اسمه لم يظهر فيها إلاَّ منذ العدد الثاني، واستمر ذكره بعد ذلك في كل عدد من أعدادها حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ عندما خلفه حسين الصبان الذي دام في منصبه حتى انقطاع الجريدة عن الصدور، ورغم أن اسم محب الدين الخطيب ظل يظهر في «القبلة» مديراً مسؤولاً لها إلى حين تعيين حسين الصبان في عام ١٩٢٠، إلاَّ أنه يبدو أن الجريدة بقيت بدون مدير مسؤول مدة تزيد عن عام، ذلك لأن الخطيب قد ترك العمل فيها في عام ١٣٣٧هـ (١٩١٩م)[١] ولعل «القبلة» كانت تشير إلى هذه الحقيقة عندما قالت بمناسبة تعيين حسين الصبان: «حيث انه لا بد من أن يكون لإدارة المطبعة و «القبلة» مدير حاضر مسؤول يتولى شؤونها فقد عهد إلى الشيخ حسين الصبان بذلك، وستصدر باسمه من هذا التاريخ[٢]». ولم تذكر الجريدة سبباً غير هذا لإحلال الصبان محل الخطيب، ولكن الخطيب نفسه ذكر بأنه ترك العمل في جريدة «القبلة» لأنه لم يكن راضياً عن عمله فيها، وقال متذكراً أيام عودته إلى الحجاز مع مساعده وصديقه أحمد شاكر الكرمي[٣] في شهر رجب عام ١٣٣٦ (ابريل أو مايو ١٩١٨) للعمل في جريدة «القبلة»: «وانقضى عام تمكن فيه اليأس من قلبين لم يكن لليأس سبيل إليهما، فقررنا أن نبتعد عن تلك البيئة، فحمل البحر صديقي إلى وادي النيل، واخترقت أنا البادية بطريق المدينة إلى دمشق[٤] . . .».

ومن تولى التحرير في «القبلة» وشارك في الكتابة فيها كذلك فؤاد

---

(١) انظر مقالة محب الدين الخطيب: «أحمد شاكر الكرمي» في كتاب «أحمد شاكر الكرمي مختارات من آثاره الأدبية والنقدية والقصصية»، جمع عبد الكريم الكرمي، ص٢٨٢. في ٩-٥-١٩١٩ ذكرت «القبلة» (عدد ٢٨٠) خبر سفر محب الدين إلى سوريا، ولكنها لم تشر إلى أنه قد ترك العمل إلاَّ في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠.

(٢) «القبلة»، عدد ٤٢٠ «١٧-١-١٣٣٩هـ/٣٠-٩-١٩٢٠م».

(٣) في ٢٥ نوفمبر ١٩١٩ نشر أحمد شاكر الكرمي بعد مغادرته الحجاز مقالاً عن الصحافة العربية في جريدة «الكوكب» المصرية. وقد ناقشت «القبلة» (عدد ٣٣٩ في ١١-١٢-١٩١٩) هذه المقالة نقاشاً حاد اللهجة، إذ وصفت آراء الكرمي بالفساد والبطلان.

(٤) مقالته السابقة.

الخطيب والطيب العبيّ وعبد الملك خطيب ومصطفى فهمي والطيب الساسي[1]. ويقول الزركلي بأن الحسين نفسه قد كتب «مقالات كثيرة فيها يعرفها قراؤها بأسلوب كتابته الذي لا يتغير ولا يتبدل[2]». وقال الشيخ محمد حسين نصيف كذلك بأن الحسين كان يحرر بعض افتتاحيات «القبلة» ولا سيما تلك التي كانت تتعلق بالقضايا السياسية الهامة، وأن القارىء يستطيع معرفة أسلوبه بما يتسم به من إكثار في استخدام مثل هذه الكلمات: «حسيات» و «كمالات» و «معنويات[3]».

وبالاضافة إلى ما سبق ذكره من رعاية الشريف حسين للقبلة واهتمامه بها فإن القارىء ليشعر بأن «القبلة» لم تكن سوى مرآة تعكس نشاط الحسين السياسي منذ عام ١٩١٦، وبأن سلسلة القضايا التي خصصت لها صفحاتها كانت متفقة - من حيث الزمن والاتجاه - مع مراحل هذا النشاط ومظاهره. ولذلك كانت «القبلة» مشغولة في سنتيها الأولين بالاشادة بمن قاموا ضد الأتراك، وبمدح الحلفاء ومهاجمة جمعية الاتحاد والترقي وحلفائها الألمان. ولقد أفاضت «القبلة» في الحديث عن هذه الجمعية حتى أن محررها أعلن في لحظة من لحظات سأمه بأنهم قد ملوا معالجة القضية «التورانية»، وأبدى شعوره بأنه لا بد من أن القراء قد أحسوا بمثل ذلك[4].

أصيب الجنود العرب بنشوة النصر حين افتتحوا دمشق في عام ١٩١٨ بقيادة فيصل بن الحسين، وبدا للشريف حسين حينئذ أن آماله قد أصبحت قريبة المنال، فأخذت «القبلة» في تمجيد العرب والتبشير بمستقبلهم الزاهر، ولكن الفرحة لم تطل، إذ لم تمض سوى بضعة أشهر حتى أبدى

---

(١) محمد حسين نصيف، المقابلة السابقة.

(٢) «ما رأيت وما سمعت»، ص١٣٥.

(٣) المقابلة السابقة.

(٤) انظر «القبلة»، عدد ١٢٧ (٢٣-١-١٣٣٦هـ/٨-١١-١٩١٧م).

بعض السوريين امتعاضهم من أن تربط بلادهم بحكومة الحجاز. ولذلك فما كادت «القبلة» تنتهي من مهاجمة جمعية الاتحاد والترقي حتى بدأت تهاجم المنشقين من السوريين وتدعو إلى جمع الكلمة.

كانت فرنسا وبريطانيا قد وعدتا الحسين بالمساعدة في إنشاء دولة عربية مستقلة تتكون من الحجاز ومن المناطق العربية التي كانت تحت حكم الأتراك، ولكن «القبلة» أدركت في عام ١٩١٩ أن هاتين الدولتين كانتا تنويان سراً إقامة حكم انتدابي في بعض هذه المناطق. ولم يأت عام ١٩٢٠ حتى حقق الفرنسيون نيتهم، فاستولوا على دمشق وقضوا على الحكم الهاشمي فيها. وقد وجدت «القبلة» نفسها - إزاء موقف هؤلاء الحلفاء - تحارب عدواً آخر، ولكنها كانت في هذه المرة تحارب بروح غير متحمسة، ونفس مليئة بخيبة الأمل.

وقد تخلت «القبلة» بعد هذا عن الخوض في شؤون السياسة، واتجهت إلى معالجة الموضوعات الارشادية. وقد أوضح محرر «القبلة» في ٢٤ أكتوبر ١٩٢١ سبب هذا الاتجاه حين تحدث عن مهنة الصحافة فقال: «رأينا في هذه الآونة - ولا نشك أن الفضل والكمال رأي - ما رأيناه من انتحال صحفنا بل صحف العالم بأجمعه المسلك الذي انتحلته، المخالف لاساس تشكيلها وتأسيسها في العالم، وهو أن تكون مظهراً للارشاد ومرآة للحقائق والفضائل والكمالات! ولإلزام المصلحة لنا بالاشتراك في المباحث والمواضيع مع رؤيتنا لهذه العلة التي جعلت الغاية المقدسة العالية النزيهة من الصحافة عاليها سافلها - رأينا أن تشتغل «القبلة» في هذه الآونة بنشر السيرة النبوية المشتملة على مفاخر الدنيا وسعادة الآخرة مادية كانت أو معنوية، وألا تنشر عدا ذلك سوى شيء من أنباء العالم نقلاً عن صحفه وشركاته البرقية. ومع ذلك فالعهدة فيما ننقله على الراوي». وقد حققت «القبلة» وعدها هذا، فتركت الاهتمام بالشؤون السياسية وأخذت تنشر سلسلة من المقالات الدينية المطولة تحت عنوان «للعظة والذكرى».

واستمرت في ذلك حتى عام ١٩٢٣ عندما تأثرت بما جدَّ في قضية الخلافة من تطور سياسي سريع، فتخلت عما فرضته على نفسها من اعتزال للأمور الدنيوية، ودخلت معترك الحياة السياسية، وبدأت في مناقشة موضوع الخلافة من ناحيتيه السياسية والروحية. وحين بويع الحسين بالخلافة في ١١ مارس ١٩٢٤ شغلت «القبلة» بهذا الحدث، وعادت مرة ثانية إلى صخب الحياة السياسية الذي كانت قد هجرته منذ عامين، وأوقفت نشر سلسلة المقالات التي كانت تنشر بعنوان «للعظة والذكرى»، والتي بلغت حينئذ ١٢٥ حلقة. ومهما يكن، فلم تعش «القبلة» بعد هذا طويلاً، إذ ما لبثت أن احتجبت عن الصدور في ٢٥-٢-١٣٤٣هـ (٢٥-٩-١٩٢٤م) وإذ ما لبث الحسين أن تنازل عن السلطة لابنه علي في ٥ أكتوبر ١٩٢٤.

ومن هذا يتبين أن «القبلة» لم تكن بالنسبة للشريف حسين مجرد وسيلة من وسائل الدعاية السياسية، بل كانت مرآة تعكس مشاعره الخاصة، وتصور تفاعله مع الأحداث الجارية. ولقد كانت «القبلة» ذات صبغة ذاتية قوية، ولكن الذي لونها بهذا اللون الذاتي لم يكن رئيس تحريرها، بل كان راعيها الشريف حسين.

كانت «القبلة» أشبه ما تكون بالجريدة الحزبية. ولذلك كان معظم ما نشر فيها عبارة عن مقالات جدلية وتعليقات سياسية لم تكن تلتزم دائمًا بالموضوعية. وفي سنتها الأولى كان فؤاد الخطيب ومحب الدين الخطيب غالباً ما يحرران مقالاتها الافتتاحية، ولكن هذه الافتتاحيات قد أصبحت فيما بعد غير موقعة. وكانت افتتاحيات فؤاد الخطيب - الذي كان مسؤولاً عن الشؤون الخارجية في الحكومة الهاشمية، والذي لم تذكر «القبلة» قط أنه كان محرراً رسمياً فيها - تتميز بأسلوبها الخطابي الأدبي، أما مقالات محب الدين الخطيب فيبدو أنها كانت أقرب إلى طريقة التحرير الصحفي الحديث، إذ كان أسلوبها أقل تأنقاً، وكان مضمونها أقرب إلى طبيعة عرض

الأحداث السياسية الجارية والتعليق عليها. وفي السنوات الأخيرة غلبت هذه الطريقة على أسلوب تحرير الافتتاحيات.

أما الأخبار التي كانت توجد - في العادة - مفرقة ما بين أعمدة الصفحات الثانية والثالثة والرابعة، فتتلو الافتتاحيات في الأهمية، وكانت هذه الأخبار تتلون - أحياناً - بآراء الجريدة المختلفة، وتستغل لخدمة أغراضها الدعائية. ولم تكن القبلة تنشر شيئاً من الأخبار والأحداث المثيرة، بل كانت تتسم دوماً بالجد والرزانة، ولم تكن تلجأ إلى النقد الحاد واللهجة القاسية إلاّ في مجال الخصومة السياسية.

إنه لما يشك فيه أن تكون «القبلة» قد حققت تلك المبادىء الصحفية المثالية التي أعلنتها ووعدت باتباعها. ومهما يكن فقد كانت صحيفة متزنة، تراعي القيم الأخلاقية والتقاليد، ولم تكن «القبلة» مجرد نشرة رسمية، إذ ان أعمدتها كانت مليئة بمواد أكثر حيوية وإمتاعاً من تلك الاعلانات الرسمية والتقارير الحكومية التي تحفل بها - عادة - الجرائد الرسمية.

لم تكن «القبلة» مجرد صحيفة محلية، بل كان مجال اهتمامها يتعدى نطاق الحجاز، فقد كان يكتب فيها - أحياناً - كتاب من مختلف البلدان العربية، وكانت - كما يقول إبراهيم عبده - تقرأ في مصر والشام وسائر البلدان العربية والاسلامية[1]. ورغم أن «القبلة» لم تغفل عن معالجة شؤون الحجاز، إلا أنها كانت غير قانعة بشهرتها المحلية، وكانت تشعر بشخصيتها كجريدة تجاوز انتشارها حدود الحجاز. فعندما ذكر أحمد شاكر الكرمي - أحد محرريها السابقين - في مقالة نشرها في جريدة «الكوكب» المصرية بأن «القبلة» تقرأ على نطاق واسع في الحجاز[2]، غضب محرر

(١) أنظر «سيرة من الحرمين»، ص١٩.

(٢) لقد قال هذا في ٢٥-١١-١٩١٩ في مقالته: «الصحافة العربية». وقد اقتبست «القبلة» هذه المقالة بأكملها في عددها ٣٣٩ (١١-١٢-١٩١٩). كما أن المقالة قد طبعت مرة ثانية في كتاب «أحمد شاكر الكرمي، مختارات من آثاره...» جمع عبد الكريم الكرمي، ص ٥١-٥٤.

العدد ١٤ — السنة الأولى

القبلة

جريدة دينية سياسية اجتماعية تصدر مرتين في الاسبوع لخدمة الاسلام والعرب

مكة المكرمة

العربية والعرب

الصفحة الأولى من العدد الرابع عشر من جريدة «القبلة» وقد استحوذت الافتتاحية الأدبية التي كتبها فؤاد الخطيب حول اللغة العربية على أعمدة هذه الصفحة.

«القبلة» من هذا القول الذي اعتبره تقليلاً من أمر انتشارها في سائر أرجاء العالم، وأبدى شيئاً من عدم الاهتمام بالشهرة المحلية حيث رد على الكرمي بجفاء فقال: «. . . الحقيقة أن «القبلة» لا يباع منها في القطر الحجازي إلا بضع مئات من النسخ، وبقية الخمسة آلاف نسخة منتشرة في العالم كله[1]».

ويبدو كذلك أن «القبلة» لم تكن تعير الرأي العام شيئاً كبيراً من اهتمامها، ذلك لأن محرر «القبلة» قد سخر من الكرمي الذي قال - في مقالته السابقة - بأن الرأي العام هو «محور نجاح الصحافة وقطب رحاها، وهو وحده الذي يعلي شأنها ويشرف قدرها أو يحكم عليها بالموت والفناء كما هو مشاهد في البلاد المتمدنة التي يظهر فيها أثر الرأي العام واضحاً جلياً». وقد حاول محرر «القبلة» كذلك تفنيد رأي الكرمي مستشهداً بحال الصحافة الغربية فقال: «جعل حضرة الكاتب المحور الذي تدور عليه حركة الصحافة الرأي العام، فهل ينظر معنا حضرة الكاتب إلى ما نشرته وتنشره صحف لندن وباريس وأميركا في رؤساء وزاراتهم وقادة أمورها، والصحف هي ترجمان الرأي العام الذي قام بالأمس في أميركا فمنح الحكومة ثقته وبعثها على إعلان حرب جاءت لأجلها الملايين من خلاصة الأيدي العاملة، والتهمت مئات الألوف من الأنفس الأميركية والمليارات الكثيرة من الليرات، وأصبح اليوم يسفه آراء قادته ويشبعهم طعناً ويضرب بكل ما يتطلبونه عرض الحائط كأنه نسي أنه كان بالأمس مؤيداً لهم، محبذاً عملهم حتى أقدموا على إعلان الحرب التي وقف اليوم يعارضهم في التدبر في نتائجها! فيا أفاضل العالم إننا نناشدكم الحقيقة كيف نحكم على هذا الرأي العام الذي هو أساس العمران وهو لم يستطع أن يفرق بين الضر والنفع في ظرف هذه المدة اليسيرة»[2].

---

(١) «حول الصحافة العربية»، «القبلة»، عدد ٣٣٩ (١١-١٢-١٩١٩).

(٢) المصدر نفسه.

ويظهر أن هذا الموقف الذي وقفته «القبلة» من الرأي العام لم يكن سببه أنها كانت تعتبر نفسها جريدة فئة مختارة من القراء، ذلك لأنها لم تعالج من القضايا إلا ما كان يتصل بالرأي العام ويهمه، ولكن من المحتمل أن تكون قد قصدت بموقفها هذا تأكيد تلك الفكرة التي تقول بأن على الصحافة أن ترشد قراءها وتعلمهم لا أن تكون وسيلة لتملق عواطفهم وإرضاء رغباتهم. وقد أوضحت «القبلة» هذا المبدأ حين قالت في هذه المقالة نفسها: «نحن نعلم أن الصحافة لم توجد بين الأمم إلا لترشدهم إلى الخير وتبين لهم أبوابه، ووسيلة تظهر لهم أوجه الشر والضر وتعين لهم أسباب الوقاية منه. . .».

كانت «القبلة» تحرر تحريراً جيداً، ولكن كتابها - الذين يبدو أنهم لم يكونوا شاعرين بما تدعو إليه نظريات التحرير الصحفي الحديث من إيجاز وسهولة في التعبير - كانوا يميلون إلى الاطناب وإلى جزالة الأسلوب العربي العريق، ولذلك كانت المقالات التي نشرت فيها تتسم بهذه الجزالة، وتتميز باستخدام طرق التعبير الأدبية.

كانت «القبلة» تصدر في أربع صفحات اتسمت ببساطة المظهر والترتيب، وربما كان لضعف وسائلها الطباعية دخل في خلو صفحاتها من تلك المظاهر الصحفية الحديثة كالتحقيقات والصور والمقابلات الصحفية، ولقد حاولت «القبلة» اجتذاب المعلنين إليها، ولكن ما نشر فيها من إعلانات تجارية كان قليلاً جداً. ومهما يكن فانه يبدو أن «القبلة» لم تعان من المصاعب المالية وذلك بسبب رعاية الشريف حسين لها، ولكن يظهر أن دخلها من الاعلان كان يقل كثيراً عن دخلها من التوزيع الذي بلغ خمسة آلاف نسخة في عام ١٩١٩[١].

---

(١) انظر «حول الصحافة العربية»، «القبلة»، عدد ٣٣٩ (١١-١٢-١٩١٩).

على ادارة الجريدة والمطبعة

الحجاز

الاشتراك

بسم الله الرحمن الرحيم

الغرض

(من هذه الجريدة)

العدد الأول من جريدة «الحجاز»

ان جريدة «القبلة» التي ظلت تصدر مدة تزيد عن ثماني سنوات هي أهم الصحف الهاشمية وأشدها تأثيراً في الحياة الثقافية والاجتماعية في البلاد، إنها سجل للحياة الفكرية والسياسية في تلك الحقبة. ولقد حققت «القبلة» من النجاح في الميدان الصحفي ما لم تحققه أي صحيفة من الصحف التي صدرت قبل توحيد البلاد، كما أن إسهامها في تطوير الصحافة المحلية كان أكثر مما أسهمت به جريدة «حجاز» أو أي صحيفة أخرى من صحف الفترة السابقة.

الحجاز:

حين قام الشريف حسين ضد الأتراك استطاع الاستيلاء على معظم أجزاء الحجاز، ولكن المدينة بقيت في أيديهم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وهناك صدرت جريدة «الحجاز»[1] في ٩-١٢-١٣٣٤هـ (٧-١٠-١٩١٦م) وكانت جريدة «سياسية أدبية اقتصادية اجتماعية». وقد ظهرت - في بادىء الأمر - ثلاث مرات في الأسبوع، ثم صدرت خمس مرات في الأسبوع ثم أصبحت يومية. وكانت «الحجاز» تطبع في مطبعتها الخاصة بها، وتتألف من أربع صفحات صغار أنقصت فيها بعد صفحتين.

كان حمزة غوث هو «المدير المسؤول» في جريدة «الحجاز»، ولكن يبدو أن شؤون التحرير كانت منوطة بالصحفي السوري بدر الدين النعساني الذي كان يكتب المقالات الافتتاحية ويوقعها باسمه الأول. ولم توضح الجريدة مركز النعساني فيها، ولكن خير الدين الزركلي أشار إلى طبيعة عمل النعساني في جريدة «الحجاز» فقال بأنه قد «عهدت إليه السلطة العسكرية العثمانية في خلال الحرب العامة الأولى باصدار جريدة «الحجاز» بالمدينة المنورة»[2].

---

(١) لم أستطع الاطلاع إلا على الأعداد التالية: ١ و٢ و٣ و٤ و٧ و٩ و١٠ و٢٨ و٣٩ و١٠٤ و١٠٥.

(٢) «الاعلام»، ج٧، ص ٣٢٣.

وتشبه جريدة «الحجاز» «القبلة» من حيث أنه لم يصرح فيها بأنها جريدة رسمية، ولكنها كانت ذات صلة قوية بالسلطة التركية في المدينة، هذه السلطة التي جندت الجريدة نفسها للدعاية لقضيتها والدفاع عن موقفها السياسي والعسكري. وقد أكد الزركلي - كما ذكر سابقاً - بأن السلطة العثمانية هي التي أصدرتها.

وذكر أحمد السباعي بأن جريدة «الحجاز» ليست سوى استمرار لجريدة «حجاز» الرسمية التي صدرت في مكة عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)، والتي كان - كما يقول - قد «انتقل صدورها إلى المدينة» بعد سقوط مكة في يد الشريف حسين[1]. ولكن يبدو أن هذا القول لا يعدو أن يكون تسجيلاً للانطباعات الخاصة التي يحملها الكاتب عن جريدة «الحجاز»، لأنه رغم كون جريدتي «حجاز» و«الحجاز» تتبعان سياسة واحدة، فان الجريدة الأخيرة تختلف عن الأولى من حيث انه لم يعلن بأنها جريدة رسمية، ومن حيث انها لم تكن تصدر نسخة من موادها باللغة التركية. وهي تختلف عنها كذلك بما تمتاز به من جودة في التحرير والطباعة، ومما يلاحظ كذلك هو أن جريدة «الحجاز» قد تجاهلت أمر سميتها التي يقول السباعي بأنها أصل لها، فوصفت سنة ١٣٣٤هـ (١٩١٦م) بأنها سنتها الأولى، وبدأت ترقيم أعدادها في هذه السنة بالعدد الأول.

ورغم ما ادعته جريدة «الحجاز» من اهتمام بميادين السياسة والأدب والاقتصاد والاجتماع، فان الدعاية السياسية - كما يبدو من الأعداد الموجودة - قد حظيت بأكبر قدر من اهتمامها. فمواد جريدة «الحجاز» تتكون - في العادة - من مقالات وأخبار تهدف إلى الاشادة بأعمال القوات التركية وحلفائها ومهاجمة الحلفاء الغربيين والشريف حسين. وقد كانت الجريدة - في أكثر ما يوجد من أعدادها - مهتمة بالقضايا العثمانية

---

(١) انظر كتابه السابق، ص ١٩٠.

وقضية الحرب الدائرة في الجبهة الأوروبية أكثر من اهتمامها بمعالجة الأحداث المحلية. وحيث ان جريدة «الحجاز» كانت ذات موضوع واحد، وانها كانت مجندة للدعاية السياسية، ولخدمة القوات التركية المحاصرة في المدينة، فانه لم يكن فيها سوى القليل مما يمكن أن يحظى باهتمام القارىء المدني العادي، ولولا ذلك الأسلوب المشرق البليغ الذي كان يكتب به محررها بدر الدين النعساني لكانت موادها أقل إمتاعاً.

ويظهر أن ظروف الحرب قد جعلت توزيع جريدة «الحجاز» خارج المدينة أمراً صعباً، ذلك لأنه بعد ستة أشهر من صدورها أشار إليها محرر «القبلة» وقال بأنه قد «وقع في يدنا عدد من جريدة تصدر في المدينة المنورة اسمها «الحجاز»[١]...». والمهم في هذه الملاحظة هو أن محرر «القبلة» قد بدا كما لو كان يقدم إلى قرائه جريدة لم يعرفوا مجرد اسمها. ويلاحظ كذلك أن معظم من سجلوا أسماء جرائد الحجاز كانوا غير شاعرين بوجود جريدة «الحجاز» وذلك بسبب ندرة ما بقي من أعدادها، فلم يرد ذكرها إلا عند فيليب دي طرازي[٢] وأحمد السباعي[٣]، أما أحمد علي فلم يشر إليها في مقالته السابقة. وكلما ذكره رشدي ملحس في مقالته السابقة هو أن السلطات العسكرية التركية في المدينة قد أصدرت صحيفة أسبوعية اسمها «المدينة المنورة» في عام ١٣٣٥هـ (١٩١٦ أو ١٩١٧م)، ويبدو أن الأمر قد اشتبه عليه فلم يفرق بين جريدة «الحجاز» هذه وبين جريدة «المدينة المنورة» التي صدرت قبل الحرب العالمية الأولى[٤]. ولا بد - كذلك - من

---

(١) «القبلة»، عدد ٧٢ (٢-٧-١٣٣٥هـ/ ٢٤-٤-١٩١٧م).
(٢) انظر كتابه السابق، ج٤، ص٩٢.
(٣) انظر كتابه السابق، ص ١٩٠.
(٤) إن التاريخ الذي ذكره ملحس ينطبق - إلى حد كبير - على جريدة «الحجاز»، وحيث ان أحداً سواه لم يذكر «المدينة المنورة» من بين الجرائد التي صدرت بعد الحرب العالمية الأولى، وحيث انه لم يذكر - في حديثه عن صحف الحجاز التي صدرت قبيل الحرب العالمية الأولى جريدة «المدينة المنورة» التي صدرت بالمدينة في ١٦-١١-١٩٠٩، والتي لم تعش سوى فترة قصيرة، فان من المرجح أن يكون قد اختلط عليه الأمر، وانه إنما يقصد هنا جريدة «الحجاز».

أن عبد الله عبد الجبار[1] ومحمد سعيد العامودي[2] كانا يقصدان جريدة «الحجاز» هذه عندما قالا بأن جريدة تركية - لم يسمياها - كانت تصدر في المدينة خلال الحرب العالمية الأولى[3].

إن تاريخ انقطاع جريدة «الحجاز» عن الصدور غير معروف، فلقد قال الزركلي بأن بدر الدين النعساني «أصدر الجريدة [الحجاز] ستة أشهر ورجع إلى دمشق فكتب في جريدة «الشرق» واستقر بعد الحرب العامة في حلب محرراً لجريدتها الرسمية مدة قصيرة ومدرساً في مدرستها التجهيزية إلى أن توفي[4]» ولكنه لم يبين ما حدث لجريدة «الحجاز» بعد رحيل النعساني.

وقد تحدث محرر «القبلة» عن جريدة «الحجاز» بعد ستة أشهر من صدورها، وأشار إشارة لا تخلو من تعريض إلى أنها قد عانت كثيراً من قلة الورق، وأن ذلك اضطرها إلى الاحتجاب مؤقتاً فقال بأن: «. . . في العدد الذي اطلعنا عليه منها أموراً لا بأس أن نذكرها، فمن ذلك أنها مطبوعة على وريقة صغيرة من نوع رديء، وفيها اعتذار عن احتجابها قبل صدور ذلك العدد لعدم وجود الورق، وأن أحد الموظفين أهدى لادارتها مقداراً من ذلك الورق الذي لا يصلح للطباعة والكتابة فنشرت به ذلك العدد الذي اطلعنا عليه، ولكن على وجه واحد بسبب رقة الورق[5]». إن آخر ما استطعت الاطلاع عليه من أعداد جريدة «الحجاز» هو العدد ١٠٥ المؤرخ في ١-٦-١٣٣٥هـ (٢٤-٣-١٩١٧م). ومهما يكن فلا بد من أن

---

(١) انظر كتابه السابق، ص ١٥٦.

(٢) انظر كتابه السابق، ص ١٨٩.

(٣) لقد أضاف العامودي إلى ذلك قوله بأنه لم ير هذه الجريدة، ولا يتذكر اسمها.

(٤) «الأعلام»، ج٧، ص ٣٢٣. وقد وصف سامي الكيالي بدر الدين النعساني بأنه «كان عثماني الهوى، تولى تحرير جريدة الشرق التي أمر باصدارها جمال باشا في دمشق خلال الحرب لتدافع عن سياسته الهوجاء». انظر «الأدب العربي المعاصر في سورية»، ص٣٣.

(٥) «القبلة»، عدد٧٢ (٢-٧-١٣٣٥هـ/ ٢٤-٤-١٩١٧م).

جريدة «الحجاز» قد احتجبت عن الصدور قبل أول يناير ١٩١٩، وذلك حين سلم الأتراك المدينة لقوات الشريف حسين.

الفلاح:

في عام ١٩٢٠ حكمت السلطات الفرنسية في دمشق على عدد من السوريين بالاعدام، وكان من بينهم عمر شاكر صاحب جريدة «الفلاح» التي صدرت في أول الأمر بدمشق في ٣١ أكتوبر ١٩١٩[١]. ولكن عمر شاكر تمكن من الهرب إلى مكة، فعاد إلى إصدار صحيفته فيها، فظهرت في ٢٤-١٢-١٣٣٨هـ (٨-٩-١٩٢٠م)[٢]، واعتبر عمر شاكر عام صدورها في مكة سنتها الثانية[٣].

تتكون «الفلاح» من أربع صفحات كبيرة الحجم. وكانت تظهر مرتين في الأسبوع في بادىء الأمر، ولكنها أصبحت أسبوعية بعد ١٧ أكتوبر ١٩٢٠. وقد ذكر في أعداد السنة الثانية بأن الجريدة تطبع في «المطبعة المخصوصة»، ولكنه لم يذكر في الأعداد التالية مكان طبع الجريدة[٤]. وقد وصفت الجريدة نفسها بأنها «جريدة عربية جامعة تخدم العرب والعربية» وكان شعارها هو: «حي على الفلاح»، أما هدفها فقد كان العمل من أجل استقلال بلاد العرب، والدفاع عن حقوقهم[٥]. وكانت «الفلاح» في سنتها الأولى بمكة متأثرة بشخصية محررها الذي كان - كما وصفه ناظر الصحة في

---

(١) انظر فيليب دي طرازي، كتابه السابق، ج٤، ص٤٦.

(٢) يقول فيليب دي طرازي (كتابه السابق، ج٤، ص٩٢) بأن «الفلاح» قد صدرت بمكة في ٢٦-٩-١٩٢٠. ولكن قوله هذا لا يتفق مع تاريخ أول عدد من أعدادها المكية الذي أرخ في ٨-٩-١٩٢٠.

(٣) حيث ان عمر شاكر قد نسي كما قال هو نفسه في العدد الثالث (١٠-٩-١٩٢٠) «أصل العدد المتسلسل اعتباراً من صدور الجريدة في دمشق» فقد كان يرقم أعداد كل سنة بأرقام خاصة بها.

(٤) ذكر أحمد السباعي (كتابه السابق، ص ٢٣٨) بأن «الفلاح» كانت تطبع في مطبعة الحكومة، وليس في الجريدة ما يشير إشارة واضحة إلى أنها كانت تطبع في هذه المطبعة.

(٥) انظر «الفلاح»، عدد٣ (١٠-٩-١٩٢٠).



الفلاح

ذكرى مولد النبي الكريم

العرب والتيمس

العدد التاسع «السنة الخامسة» من جريدة «الفلاح»

الحكومة الهاشمية بجدة - «صريحاً مفرطاً في اندفاعه»[1]، فكانت مقالاتها تتسم بالحماسة واستثارة العاطفة، وكانت تجند نفسها لخدمة القضية السورية، ولكن هذا الحماس بدأ يتضاءل بعد ذلك، وصار اهتمامها بشؤون الحجاز يزداد يوماً بعد يوم حتى أصبحت شبيهة بجريدة «القبلة» في آخر الأمر.

لقد كانت جريدة «الفلاح» أكثر الصحف الهاشمية تأثراً بالمفاهيم والاتجاهات الصحفية الحديثة، إذ انها قد خصت الأخبار بجزء كبير من صفحاتها، وإذ انها كانت تنشر رسائل منسوبة لمراسليها ومخبريها الصحفيين، وبالاضافة إلى ذلك فقد كانت مواد الجريدة متنوعة، فلم تقصر نفسها على المقالات السياسية، بل كانت تنشر المقالات الاجتماعية والعلمية والمواد الفكاهية، وكانت تحرص كذلك على نشر الصور الفوتوغرافية التوضيحية. ولهذا كان مظهرها أكثر حيوية وإشراقاً من مظهر أي صحيفة أخرى من صحف هذه الحقبة.

لم تول «الفلاح» ميدان الأدب شيئاً من اهتمامها، ولكنها لم تكن وحدها في ذلك، فان جميع الصحف الهاشمية قد شاركتها في هذا الاتجاه. ومهما يكن فانه يبدو أن إسهامها الأدبي الوحيد هو أن مقالاتها السياسية والاجتماعية قد كتبت بأسلوب أدبي مؤثر، فأسلوب تحريرها يشبه أسلوب «القبلة» من حيث الاشراق والوضوح، ومن حيث تأثره القوي بطرق التعبير الأدبية الجزلة. ولم تكن صفحات «الفلاح» مجالاً تلتقي فيه أقلام عدد كبير من الكتاب، ذلك لأن رئيس تحريرها كان - كما يبدو - هو الذي يحرر معظم موادها، أما إسهام الكتاب المحليين فيها فقد كان ضئيلاً.

ويبدو أن «الفلاح» قد عانت من الصعوبات المالية، ذلك لأن ناظر الصحة في الحكومة الهاشمية قال عن عمر شاكر - حين تأبينه له[2] - بأنه

---

(١) انظر «بريد الحجاز»، عدد١٩ (٢٨-١-١٩٢٥).

(٢) لقد قتل في مطلع عام ١٩٢٥ في حادث جوي.

قد أصبح في وضع مالي حرج بعد عام ١٩٢٢[١]. وإلى جانب هذه الصعوبات المالية فقد توقفت «الفلاح» عن الصدور مرات، فاحتجبت حين صدر بلاغ رسمي نشر في جريدة «القبلة» في ٤أكتوبر ١٩٢٠ جاء فيه: «بناء على بحث صحيفة «الفلاح» في مواضيع غير مناسبة تقرر تعطيلها لمدة غير معينة»، ولكن احتجابها لم يطل، إذ انها ما لبثت أن عادت إلى الصدور في ١٧ أكتوبر ١٩٢٠. ولعل أطول فترات هذا الانقطاع هي تلك التي أشارت إليها الجريدة نفسها في ٢٥ أغسطس ١٩٢٣، وذلك عندما قالت بأنها كانت قد توقفت عن الصدور «طول هذه المدة»[٢]، ان مدة هذا الاحتجاب غير معروفة، ولكن في مجموعاتها التي اطلعت عليها انقطاعاً لا يعرف سببه بين العدد ٢٦ المؤرخ في ١٣-٢-١٩٢١ (السنة الثانية) والعدد الأول المؤرخ في ٢٥-٨-١٩٢٣ (السنة الخامسة)، وربما كان سبب هذا الانقطاع هو ما أشار إليه ناظر الصحة بجدة من أن عمر شاكر قد هاجر إلى القاهرة حوالي غام ١٣٤٠هـ (١٩٢١ أو ١٩٢٢م) هجرة لم يلبث أن عاد بعدها إلى الحجاز[٣].وحين عادت «الفلاح» إلى الصدور في ٢٥ أغسطس ١٩٢٣ وصف محررها سنة ١٩٢٣ بأنها السنة الخامسة من عمر الجريدة، ولكنه ليس بواضح أصدرت الجريدة طوال عام ١٩٢١ وفي عام ١٩٢٢، أم أن المحرر كان يعد سنواتها ابتداء من تاريخ صدور أول أعدادها صارفاً النظر عما تعرضت له الجريدة من انقطاع مؤقت عن الصدور؟

وربما كان لندرة أعداد «الفلاح»، وقلة ما يوجد عنها من معلومات أثر كبير في اختلاف من حاولوا تحديد عدد ما صدر بمكة من أعدادها. فقد ظن حسين نصيف بأن «الفلاح» لم تصدر في مكة إلا في عامها الخامس،

---

(١) انظر كلمته السابقة.

(٢) «الفلاح»، عدد١، السنة الخامسة.

(٣) انظر كلمته السابقة.

ولذلك قال بأن أعدادها المكية قد بلغت ٤٦ عدداً[١]. ولكن رشدي ملحس قال بأن أعدادها المكية قد بلغت بضعة وخمسين عدداً[٢]. والحقيقة أنه لم يصل أحد من هؤلاء الكتاب إلى معرفة العدد الصحيح، ذلك لأن مجموعات «الفلاح» التي اطلعت عليها والتي ليست كاملة تحوي ٧٨ عدداً. ومما يحيط به الغموض - كذلك - هو معرفة التاريخ الذي احتجبت فيه «الفلاح» عن الصدور، ان تاريخ آخر ما اطلعت عليه من أعدادها هو ٢٠-٢-١٣٤٣هـ (٢٠-٩-١٩٢٤م)، ولو فرض أن هذا العدد لم يكن آخر أعدادها، فان من المرجح أن الجريدة قد احتجبت في مطلع الشهر التالي، وذلك عندما انسحبت القوات الهاشمية من مكة.

لقد كانت جريدة «الفلاح» شبيهة بسائر الصحف الهاشمية من حيث تأثرها بظروف الحرب التي كانت تعيش في ظلها، ومن حيث غلبة روح الحماسة والاستثارة العاطفية على ما كان ينشر فيصفحاتها. وإذ لم تكن «الفلاح» جريدة رسمية أو حزبية، فقد كانت تتمتع بشيء من الحرية في التعبير عن ميولها، والتنويع في أساليبها الصحفية، كما أنها كانت وسيلة للتنفيس عن مشاعر محررها الذي عاش في الغربة منذ أن حكم عليه الفرنسيون بالاعدام. وقد حاولت أن توسع من أفقها الصحفي، وأن تدخل ألواناً صحفية جديدة في ميدان الصحافة الهاشمية.

بريد الحجاز:

لقد أدى تطور الأحداث السياسية في الحجاز في نهاية عام ١٩٢٤ إلى انقطاع في الصحافة دام حوالي شهرين، ولكن الحزب الوطني الحجازي الذي ظهر في جدة على أثر هذه الأحداث السياسية قد أصدر جريدة «بريد

---

(١) أنظر «ماضي الحجاز وحاضره»، ص ١٠٣. انه لمن المؤكد أن أعداد السنة الخامسة قد بلغت ٤٦ عدداً. ولم يكن حسين نصيف وحده في القول بأن «الفلاح» صدرت في مكة مدة عام واحد، إذ ان عبد الله عبد الجبار (كتابه السابق، ص ١٥٦) قد اتفق معه في هذا.

(٢) مقالته السابقة.

الحجاز» في ٢٩-٤-١٣٤٣هـ (٢٦-١١-١٩٢٤م) لتكون لساناً لحاله[١]، ولتكون - كما قالت الجريدة - مصدراً «تستقى منه أنباء هذه البلاد[٢]». وقد أعلنت الصحيفة منذ أول عدد من أعدادها بأنها ستكون «جريدة سياسية» والحقيقة أنها قد اقتصرت على المجال السياسي، ولم تعالج موضوعاً آخر سواه، حتى لقد اعتذر محررها إلى القراء من إهمال الجريدة للميادين الصحفية الأخرى[٣].

كان محمد صالح نصيف صاحب امتياز «بريد الحجاز» ومديرها المسؤول ولم تذكر الجريدة اسم رئيس تحريرها في السنة الأولى، ولكنها ذكرته في السنة الثانية وفي ٩ديسمبر ١٩٢٥ حين أصبح الطيب الساسي - الذي كان محرراً سابقاً في جريدة «القبلة» - رئيساً لتحريرها.

وفي افتتاحية العدد الأول من «بريد الحجاز» أعلن المحرر استقلال جريدته وقال بأن «مورد الجريدة الوحيد هو ما يجمع من الاشتراكات والاعلانات فقط دون أن نقبل أي مساعدة كانت من أي شخص كان، لنتمتع بالحرية التامة». ولم تنكر الجريدة صلتها بالحكومة الهاشمية في جدة فحسب بل وعدت بأنها ستنتقدها وستظهر لها «مواطن الخلل إتماماً للفائدة ومحافظة على المصلحة العامة[٤]. . .». ومهما يكن، فانه يبدو أن الظروف السياسية التي كانت سائدة حينئذٍ في مدينة جدة قد حدت من هذه الحرية التي كان يأمل محرر «بريد الحجاز» أن تتمتع بها جريدته، وجعلها خاضعة للسياسة الرسمية ومجندة في سبيل خدمتها.

لقد وعد محرر «بريد الحجاز» قراءه في افتتاحية العدد الأول بأن الأعداد المقبلة ستكون أكبر حجمًا، وبأن موضوعاتها ستكون أكثر تنوعاً،

---

(١) انظر «بريد الحجاز»، عدد٣٨ (١٢-٤-١٩٢٥).
(٢) المصدر نفسه، عدد٢٨ (١-٣-١٩٢٥).
(٣) انظر المصدر نفسه، عدد٣٧ (٥-٤-١٩٢٥).
(٤) المصدر نفسه، عدد١.

شذرات

أخبار خارجية

الى مشتركي البريد

الصفحة الرابعة من العدد السابع والأربعين
من «بريد الحجاز» وذلك قبل احتجابها ببضعة أشهر.

ولكن شيئاً من هذه الوعود لم يتحقق، وذلك بسبب ضعف وسائل التحرير والطباعة التي كانت مهيأة للجريدة. كما أنه وعد بأن الجريدة ستوسع من آفاقها الصحفية وستشارك في نشر الأخبار العالمية، ولكنها ظلت حتى آخر عدد من أعدادها مجرد نشرة سياسية محلية صغيرة.

كانت «بريد الحجاز» تصدر مرتين في الأسبوع، وكانت تتألف من أربع صفحات صغار، وتطبع في المطبعة الشرقية بجدة. وحيث ان الجريدة قد عانت من ضعف وسائلها الطباعية والتحريرية، فانها لم تصدر سوى ٥٤ عدداً في سنتها الأولى وعددين في سنتها الثانية. وقد اعتذر المحرر في افتتاحية أول أعداد السنة الثانية مما حدث للجريدة من اضطراب في مواعيد صدورها، ووعد القراء بتلافي ذلك في أعدادها المقبلة[١]، ولكن الجريدة لم تعش بعد هذا طويلاً، ذلك لأنها قد احتجبت بعد أقل من أسبوعين[٢] حين تنازل الملك علي عن العرش وغادر جدة في ٦-٦-١٣٤٤هـ (٢٢-١٢-١٩٢٥م).

مجلة مدرسة جرول الزراعية:

في مطلع شهر رجب ١٣٣٨هـ (٢١ مارس ١٩٢٠م) صدرت بمكة المكرمة هذه المجلة التي تعتبر أول مجلة تظهر في الحجاز، وكانت «مجلة فنية زراعية تجارية صناعية تصدر في أول أسبوع من كل شهر». وقد تحدث مديرها المسؤول هاشم المعري عن الغرض الذي أنشئت المجلة من أجله فقال: «. . . وبما أننا دخلنا في دور الزراعة الحديثة وعزمنا بعد الاتكال على الله تعالى أن نفي هذه الحرفة الجليلة حقها عاملين بالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الدالة على الاهتمام بالزراعة والفلاحة، قد شرعنا في إصدار مجلتنا هذه باسم «مجلة مدرسة جرول الزراعية». . . ويتولى أمر تحرير هذه المجلة طلاب

---

(١) انظر العدد ٥٥ (٩-١٢-١٩٢٥).

(٢) لقد أرخ العدد ٥٦- الذي هو آخر ما يوجد الآن من أعدادها - في ٢٧-٥-١٣٤٤هـ (١٣-١٢-١٩٢٥م).

العام الاول ﴿ غرة رجب سنة ١٣٣٨ ﴾ الجزء الاول

مجلة مدرسة جرول الزراعية

بمكة المكرمة

قيمة الاشتراك عن سنة كاملة ٥٠ قرشاً

كافة المخابرات تكون باسم مديرها المسؤول «هاشم المصرى»

— مجلة فنية زراعية تجارية صناعية —

تصدر في أول اسبوع من كل شهر

يتولى تحريرها طلاب المدرسة الزراعية بمكة المكرمة

مندرجات الجزء الاول

افتتاحية المجلة	بقلم المدير المسؤول
الغاية من تأسيس المدرسة الزراعية	« التلميذ عباس سالم
برنامج مدرسة جرول الزراعية	« المدير المسؤول
ملخص الترصدات الجوية في المدرسة الزراعية	« التلميذ عمر مهدى
ظهور الخيل واول من ركبها	« امين بك مطر
المناظر الطبيعية والزراعية في الحجاز	« التلميذ عمر سهيل
مفكرات	« المدير المسؤول
القواعد الاساسية لاستعمال الاسمدة الصناعية والطبيعية	« التلميذ عمر مهدى
تطور النبات وتغيير الشخص	« ه . م

العدد الأول من «مجلة مدرسة جرول الزراعية».

المدرسة لتنير أفكارهم وتعمل على نشر الفكرة الزراعية في ديارنا المحبوبة الأمر الذي نحن في أشد الحاجة إليه. وقد عزمنا على إصـدارها في الوقت الحاضر مرة في الشهر ولنا وطيد الأمل في نموها حتى تكون أسبوعية، ولذلك يستنهض طلاب مدرستنا الزراعيين زملاءهم باتحافهم إياها من زبد أفكارهم، ونتمنى من حضرات الأفاضل أرباب هذا الفن تبادل الآراء الزراعية لنقف على دوران المحور الزراعي في البلاد العربية خاصة. . .».

والحقيقة أن هذه المجلة لم تنشر من المواد إلا مـا كان ذا صلة بالزراعة والعلوم الطبيعية، ولذلك فان ظهورها يعتبر مهمًا من الوجهة التاريخية، ذلك لأنها تمثل لوناً جديداً من ألوان الصحافة، وترسم اتجاهاً يخالف ذلك التيار السياسي الذي سيطر حينذاك على الصحافة الهاشمية. وسأورد فيما يلي فهرس العدد الأول لتتبين منه الموضوعات التي كانت المجلة تعالجها:

افتتاحية المجلة	بقلم المدير المسؤول
الغاية من تأسيس المدرسة الزراعية	= التلميذ عباس سالم
برنامج مدرسة جرول الزراعية	= المدير المسؤول
ملخص الترصدات الجوية في المدرسة الزراعية	= التلميذ عمر مهدي
ظهور الخيل وأول من ركبها	= أمين بك مطر
المناظر الطبيعية والزراعية في الحجاز	= التلميذ عمر صيرفي
متفرقات	= المدير المسؤول
القواعد الأساسية لاستعمال الأسمدة الصناعية والطبيعية	= التلميذ عمر مهدي
تطور النبات وتغيير الشخص	= هـ. م.

ويتكون أول أعداد المجلة من ٣٠ صفحة، أما العددان الثاني والثالث فيتكون كل منهما من ٣٢ صفحة. ويبدو أن المجلة لم تعمر طويلاً،

ذلك لأنها قد انقطعت عن الصدور - كما قال رشدي ملحس - بعد صدور عددها الثالث[1].

خاتمة :

وختاماً لما سبق ذكره فان من الملاحظ أن الصحف التي ظهرت قبيل توحيد البلاد إنما تمثل مظهراً من مظاهر التطور الصحفي، فقد توافر لها من الكفاءة في التحرير ما جعلها تمتاز على صحف الفترة العثمانية - التي كانت أقصر عمراً وأقل نجاحاً في تحقيق الأهداف الصحفية - بوضوح الفكر وسلامة التعبير.

لقد تطورت الصحافة في هذه الحقبة من حيث شكلها ومضمونها، واتسمت أساليب تحريرها بالوضوح والجزالة، ولكنها تشبه صحف العثمانيين في أن موضوع الدعاية السياسية قد استحوذ على أكبر قدر من صفحاتها. وقد كان للصحف الهاشمية التي ظهرت في ظروف سياسية مضطربة صلات رسمية قوية، ولذلك غلبت الصبغة الرسمية عليها، وقللت هذه الأحداث السياسية من فرصة إسهامها في ميادين أخرى غير الميدان السياسي.

وكان إسهام الكتاب المحليين في الصحف الهاشمية قليلاً إذا ما قورن بما أسهم به زملاؤهم العرب المهاجرون. ولذلك فان الصحف الهاشمية تشبه صحف العثمانيين من حيث انها لم تكن ميداناً تتمرس فيه أقلام أبناء البلاد. وصحيح أن إنتاج الكتاب والصحفيين الوافدين ولا سيما فؤاد الخطيب كان عاملاً من العوامل التي أثرت في الكتاب الناشئين،

---

(١) انظر مقالته السابقة. يتفق كل من محمد سعيد العامودي (كتابه السابق، ص ١٩٣) وعبد الله عبد الجبار (كتابه السابق ص ١٥٧) مع ما جاء في مقالة رشدي ملحس من أن هذه المجلة لم تصدر سوى ثلاثة أعداد. والحقيقة أنه لا يوجد منها الآن - كما أعلم - سوى ثلاثة أعداد ومهما يكن، فليس في العدد الثالث الذي صدر في غرة شوال ١٣٣٨هـ (١٨يونيو ١٩٢٠م) ما يشير إلى أنها كانت تنوي أن تحتجب عن الصدور.

وأوحت إليهم بالتعلق بالصحافة والأدب، ولكن الباحث سيعجب حين يدرك أن هذه البداية الصحفية التي استمرت ستة عشر عاماً منذ سنة ١٩٠٨ لم تخرج من أبناء هذه البلاد صحفياً واحداً يمكن أن يعتد بخبرته الصحفية، أو يعد من حملة الأقلام الجديدة.



الفصل الثاني
نصوص صحفية

افتتاحيتان من جريدة القبلة :

١ ــ فاتحة السنة الرابعة :

(«القبلة»، عدد ٢٩٨ (١٦ــ١٠ــ١٣٣٧هـ/ ١٥ــ٧ــ١٩١٩م). لم تكن جريدة «القبلة» قانعة بأن تصبح مجرد صحيفة محلية، بل كانت تشيد دائمًا بسعة انتشارها، وتنوّه بما تلقاه لدى قرائها ــ ولا سيما في الخارج ـ من تقبل ورواج. فكانت تحرص على أن تشير إلى سرعة نموها، وأن لها وكلاء في الأقطار الأخرى كأمريكا والهند والعراق ومصر . وما هذه الكلمة التي تودع بها الجريدة عامها الثالث سوى مثال لاعتزازها بمكانتها وافتخارها بالنجاح الذي كانت ترى انها قد حققته في ميدان الصحافة العربية) .

باسمك اللهم نطلب المعونة في المبدأ والختام، وبتوفيقك ومعونتك نتوخى الوصول إلى بلوغ المرام، وبالصلاة والسلام على نبيك نؤدي واجباً في دين الاسلام، صلى الله عليه وعلى آله الذين سلكوا في طرق الهداية أقوم طريقة، وصحابته الكرام الذين أعلوا منار الحق والحقيقة .

وبعد، فإن صحيفتنا «القبلة» تستقبل فى هذا اليوم بعددها هذا

السنة الرابعة من سني حياتها، وتعده فاتحة خير لأعمالها الصالحة في هذه السنة المباركة، بعد أن قطعت السنة الأولى من دور الرضاع وسنتي الفطام متناولة السنة الثانية وهي تسير السير الحثيث وتعمل إن شاء الله تعالى لخدمة الاسلام والعرب وما فيه السعادة والخير لجميع بني البشر شاكرين المولى ثم حسن عظمة الرغبة فيها واشتداد إقبال القراء عليها، ولا نرتاب أن ما أحرزته في مضمار الصحافة العربية من قصب السبق، وبلوغ الشهرة في أنحاء المعمورة ما لم تبلغه صحيفة عربية في سنها هذا كما أشرنا تنزلا وتعطفاً ليس إلا، فقد نشأت في وقت حرب وضرب وفي حين يذهل فيه الخليل عن خليله، ومع ذلك سنبذل كل ما في الوسع على دوام الألطاف ومحاسن ظنون مطالعيها والمتنزلين لقراءتها، ولم تزل تتقدم التقدم السريع وتعمل في سبيل الخدمة العمومية دون توانٍ ولا فتور، كل ذلك بمعونة الباري عز وجل وحسن توفيقاته. . .

٢ ــ حول الصحافة العربية:

(«القبلة»، عدد ٣٣٩ (١٨ــ٣ــ١٣٣٨هـ / ١١ــ١٢ــ١٩١٩م). كتبت هذه المقالة رداً على المقالة التي نشرها ــ كما ذكر من قبل ــ أحمد شاكر الكرمي في جريدة «الكوكب» المصرية. وإذا ما صرف القارىء النظر عن المناسبة التي كتبت هذه الكلمة من أجلها، فإن المقالة توضح رأي القائمين على أمر «القبلة» في رسالة الصحافة، وتبين وجهة نظرهم نحو الرأي العام وجمهور القراء. ولعل مااصطبغت به المقالة من روح تشاؤمية أثر من آثار خيبة الأمل التي أصيبت بها «القبلة» بسبب الأحداث السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى).

رأينا في إحدى صحفنا المشهورة المعروفة في العدد ١٦٧ بحثاً مسهباً عن عالم الصحافة تحت عنوان «الصحافة العربية» استرسل فيها حضرة

محررها في وصف الصحافة وتعريفها، والمقصود منها، واستدرج لما يحيق بالبلاد العربية من الجهل والغباوة، واستنتج من هذا الجهل كساد سوق الصحافة وعدم انتشارها واضطرار محرريها لاستعمال الوسائط الغير مشروعة في سبيل استجرار المنفعة، وان بلاداً في هذا الحال من الجهل لا يتأتى لها أن تنهض نهضة أدبية، ولا تصل الصحف فيها إلى الدرجة المطلوبة، إذ هي محرومة من معاضدة الرأي العام وعطفه، وهو محور نجاح الصحف وقطب رحاها، وبه وحده إعلاء شأنها وتشرف قدرها، وهو الذي يحكم عليها بالموت والفناء.

قرأنا هذا الاستنتاج الذي جعله حضرة الكاتب مبدأ مجمعاً عليه، ونحن نلتفت متطلعين إلى المبدأ الصحيح الذي لأجله وجدت الصحافة في الأمم. نعم نحن نعلم أن الصحافة لم توجد بين الأمم إلا لترشدهم إلى الخير وتبين لهم أبوابه، ووسيلة تظهر لهم أوجه الشر والضر وتعين لهم أسباب الوقاية منه، وتطلعهم على أحوال العالم ومظاهره إن كانت خيراً أو شراً.

هذا ما نعلمه ولأجله وجدت الصحافة بلا ريب. أما قول الكاتب ان أرقى البلاد العربية وأسعدها في انتشار العلم لا يزيد عدد القراء فيها عن العشرة في المائة، فلنا عليه الأسئلة الآتية:

أولاً: عندما تأسست «التيمس» كم كان مقدار الذين يحسنون الكتابة والقراءة في لوندره نفسها؟ فلو راجَع حضرة الكاتب كتب الاحصاء لعَلِمَ أن الأمم في بدء نهوضها لا تكون على غير الحالة التي عليها بلادنا في الوقت الحاضر، ومن هنا يعلم تعليله الذي جعله مداراً للحكم، وأراد به إسقاط البلاد العربية.

ثانياً: قوله «إن حرمان الأقطار العربية من الرأي العام حمل المحترفين في مهنة الصحافة العربية على عدم الاعتماد على مساعدة الأمة وحدها في إحياء صحفهم وانتشارها، وجعلهم يسلكون طرقاً أخرى

لترويجها كالانحياز إلى فريق من الأعيان والمثرين والاشتغال بمدحهم وإطرائهم، أو خدمة سياسة حكومة من الحكومات أو طائفة من الطوائف، الخ . . .». نقول عليه: ما هو السبب الذي لأجله أوقف بولو باشا ثم أدى به الأمر إلى الاعدام؟ أليس أهم الأسباب التي بُني عليها الحكم هو مساومته بعض أرباب الصحف الراقية لتمشي معه حيثما يريد، وتنشر بين أبناء قومها بل في العالم أجمع المبادىء التي يبتغيها، وهي نفس الأسباب التي تشير إلى وجودها يا حضرة الكاتب بين بعض الصحف العربية؟ وهل كانت الصحف المشهورة التي ساومها الباشا المعلوم هي في درجة صحفنا حتى ينطبق عليها حكمك الذي حكمت به حيث اشتركا في علة الحكم؟

ثالثاً : جعل حضرة الكاتب المحور الذي تدور عليه حركة الصحافة الرأي العام، فهل ينظر معنا حضرة الكاتب إلى ما نشرته وتنشره صحف لندن وباريس وأميركا في رؤساء وزاراتهم وقادة أمورها، والصحف هي ترجمان الرأي العام الذي قام بالأمس في أميركا فمنح الحكومة ثقته، وبعثها على إعلان حرب جاءت لأجلها الملايين من خلاصة الأيدي العاملة، والتهمت مئات الألوف من الأنفس الأميركية والمليارات الكثيرة، وأصبح اليوم يسفه آراء قادته، ويشبعهم طعناً ويضرب بكل ما يتطلبونه عرض الحائط، كأنه نسي أنه كان بالأمس مؤيداً لهم محبذاً عملهم حتى أقدموا على إعلان الحرب التي وقف اليوم يعارضهم في التدبر في نتائجها.

فيا أفاضل العالم إننا نناشدكم الحقيقة كيف نحكم على هذا الرأي العام الذي هو أساس العمران وهو لم يستطع أن يفرق بين الضر والنفع في ظرف هذه المدة اليسيرة؟ فلينظر أخونا الفاضل إلى ما يقال في هذا الباب وليتخذه مقياساً. وليس المقصود هنا البحث في موضوعه فإن من حسن إيمان المرء تركه ما لا يعنيه. ولكن الأسف والأسى هو من تقصد الاخوان أو الكثير ممن لم يكن منهم النقيصة بالعالم العربي حتى يمثل هذه المقايسات الباطلة التي تعينت ماهيتها.

وأبسط دليل على فساد ما ذكر تعريضه بالقبلة بقوله: «وفي الحجاز توجد جريدة واحدة وهي جريدة منتشرة انتشاراً كبيراً في ذلك القطر». مع أن الحقيقة أن «القبلة» لا يباع منها في القطر الحجازي إلا بضع مئات من النسخ وبقية الخمسة آلاف نسخة منتشرة في العالم كله.

أما وقد عللنا كل هذا فما هو السبب يا ترى الذي حدا ببعض أرباب الصحف في العالمين إلى الانحياز والخدمة والسير في هذه الطرق الغير قويمة؟ والذي يظهر ولا نخاله إلا صحيحاً أن السبب الحقيقي لذلك هو الأخلاق والميل الفطري إلى المنفعة. والأخلاق وحدها هي التي تعمل في تقويم المعوج في مثل هذه الأحوال. والأخلاق وحدها هي التي تطور الأمم وتحور مشاعرها وأميالها وتكيفها كيفما تريد.

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت وإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

افتتاحية العدد الأول من جريدة الحجاز :

(«الحجاز»، عدد١ (٩-١٢-١٣٣٤هـ / ٧-٨-١٩١٦م). لقد صدرت هذه الجريدة في ظروف سياسية حرجة، فقد كانت الحرب العالمية الأولى حينئذ على أشدها، وكانت المدينة المنورة مهددة بقوات الشريف حسين. وإذا لم تكن الجريدة قد أشارت في افتتاحيتها هذه إلى أنها أنشئت لمعالجة هذا الموقف السياسي، فإن ما يوجد الآن من أعدادها يدل على انها لم تستطع أن تحقق الأهداف الاصلاحية العامة التي أعلنتها، بل جندت نفسها لمعالجة القضايا السياسية والحربية التي كانت تواجهها الدولة العثمانية آنذاك).

الغرض من نشر هذه الجريدة في هذا البلد الطيب الطاهر بلد الأنصار أوسهم وخزرجهم، ومهاجر أشرف المرسلين ومرقده المبارك،

ومجتمع حماة الدين من الأنصار والمهاجرين، ومن انضم اليهم وانتظم في سلكهم لرفع لواء الاسلام والدفاع عن سيد الأنام. والدعوة الى الديانة السمحة الحنيفية والشريعة الطاهرة الاسلامية بالحجة والبرهان، والذب عنها بالسيف والسنان من مهاجرة القبائل ومسلمة الأنصار، ومشرق أنوار التنزيل، ومهبط جبريل بالقرآن الجليل ومنبع أشرف القوانين الدينية والمدنية وباب السعادتين الدنيوية والأخروية إنما هو تقوية أواصر الاخاء بين العناصر الاسلامية وإحكام روابط المحبة بين الأقوام المحمدية وخدمة الجامعة العظيمة الاسلامية التي ابتدأ بعد الاستتار ظهورها، وأخذ يشرق على الأكوان بعد طول الاحتجاب نورها، وان تكون واسطة تبادل الأفكار بين رجال النهضة في الأمصار القاصية والأطراف المترامية المتنائية. وواسطة التعارف بين أبطال الحركة المباركة من الأقوام الذين اختلفت بهم البلدان، وجمعتهم وحدة القبلة والنبي والقرآن، ومسرحاً يعرض عليه كل مسلم من أي الأقوام كان أبحاثه في الحالة الإسلامية الاجتماعية وأفكاره في ترقيتها والوصول بها إلى ما يليق بها من المكانة السامية والمنزلة العالية، وآراءه في الداء والدواء وأسباب السقوط وطرق الارتقاء والسعي وراء هذه الغاية الشريفة والاشتداد خلف هذا المقصد الجلل معتمدين في ذلك بعد الله على مؤازرة أهل الفضل وحَمَلة الأقلام من فطاحل أهل الاسلام حتى تكون كلمة الله هي العليا وتكون العزة لله ولرسوله وللمؤمنين.

وإن بلداً كالمدينة المنورة كانت في الأزمان السابقة على انقطاعها عن البلدان وبعدها عن العمران مع ما ينضم إلى ذلك في ذلك الحين من فقدان أسباب الاتصال وقلّة وسائل الانتقال مبدأ انقلاب فكري تام وتجدد ديني عام، ونقطة استناد لحركة فتحية شملت الكرة الأرضية من أقصاها إلى أقصاها، ومن مبدئها إلى منتهاها جديرة بأن تكون اليوم على اتصالها بسائر الأقطار الاسلامية بأقرب الأسباب وأقواها مبدأ وصلة بين الأقوام الاسلامية وسبب ارتباط بين عناصر كثيرة تدين بدين واحد وتتوجه بأجسامها إلى قبلة واحدة وتخضع بقلوبها لخليفة واحد، وحرية بأن تحكم ما أسسته وتتعهد

ما أنشأته، وأن تكون في زمن الخلفاء العثمانيين كما كانت في زمن الخلفاء الراشدين، سيما وأن فيها اليوم من علماء الدين المبين أشدهم حرصاً على إعلاء كلمة الدين وتعلقاً بأهداب خليفة المسلمين، وفيها وحولها من أسود العرب بقية أولئك الأبطال الذين قضوا صروح الأكاسرة وفضوا جيوش القياصرة وجعلوا دولة الرومان في خبر كان، ونشروا دينهم ولغتهم بالطرق المعقولة والوسائط المقبولة بين الزنوج والبربر كما نشروهما بين الفرس وبني الأصفر، واندفعوا في فتوحاتهم المشفوعة بالرحمة والحنان، المقرونة بتأسيس قواعد العمران اندفاع المطر الواكف والسيل الجارف حتى دان لسلطانهم القريب المصاقب، وأدى إليهم الأتاوة البعيد العازب، وبلغوا في فتوحاتهم في نصف قرن من الزمان ما لم تبلغه في ثمانية قرون دولة الرومان، وفيها أيضاً من جالية البلاد الاسلامية والأقوام المحمدية ما بين عربي وتركي ومصري وبربري وحبشي وزنجي وتونسي وجزائري ومراكشي وفارسي وهندي وجاوي وصيني وأفغاني وبخاري وقازاني وبلوجي وغير ذلك من الأقوام الاسلامية والجماعات المحمدية أقوام كثيرون هاجروا إلى المدينة المنورة بأشباحهم، وظلوا في أوطانهم بأرواحهم ينتظرون الفرصة للرجوع إليها وإخراج من أخرجهم منها، والإيقاع بمن أوقع بهم فيها، وكلهم متعلقون بعرش الخلافة العثمانية الإسلامية ثبت الله قواعده، يحومون بقلوبهم حوله كما تحوم الطيور الصادية حول الماء، ويرمقونه بأبصارهم كما يرمق المدلج الحائر البدر في السماء. فهي بماضيها وحاضرها أحرى البلاد الاسلامية بأن تكون مبدأ وصلة بين أهل الاسلام، ومركز مخابرة بين من يدين بدين محمد عليه الصلاة والسلام.

هذا هو الغرض الأهم والمقصد الأعم من تأسيس هذه الجريدة، وثمة غرض آخر أخص من الأول عائد إلى البلاد المباركة الحجازية نفسها، وهو البحث عن أحوال هذه الخطة الطاهرة واستعدادها الطبيعي، والنظر في الأسباب التي تنهض بها وتمكن سكانها من الانتفاع بخيراتها والبحث عما يجب البحث عنه لترقية أحوالها وترفيه أهليها وتأمين حاجاتهم، فإن هذه

القطعة المعظمة كما خصها الله جل شأنه بجعلها كعبة دينية يتوجه إليها ثلاثمائة مليون من المسلمين منحها من المنافع المادية ما تكتفي به عن النظر إلى خيرات غيرها من البلاد وانتظارها، بل ما يكفي لإغناء أهلها وإسعادهم، والنهوض بهم وإصعادهم. ففيها من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب والبقول والفواكه قسم لا يستهان به، وفيها منابت أشجار النخيل المباركة، وتكثر في فيافيها وجبالها المعادن من ذهب وفضة وفحم ونحاس وغير ذلك من المعادن التي لو استعملت واستُخرِج ما فيها لدرّت على أهلها لبناً وعسلا، ولجادت عليهم بأنواع من الخيرات تقصر عن بيانها العبارات. وفي أهلها من الاستعداد الفطري للتعلم والتلقّن ما لا يوجد في غيرهم. فهم إذا انصرفوا لاكتساب ما ينفعهم في دنياهم لم يلبثوا أن يكونوا في مقدمة الأمم في الأمور الدنيوية كما كانوا هداتهم في الأمور الدينية، والتاريخ يشهد أن أحوال الحجاز الزراعية والاقتصادية كانت في الزمن السابق أحسن من الحال الحاضرة بما لا يقاس إلا أنه أصيب من الأمراض الاجتماعية بما أصيب به غيره من الأقطار الاسلامية فنزل عن مكانته الأولى وصار إلى ما يرى.

وستكون هذه الجريدة فيما نرجو خير واسطة لتنوير الأفكار الساذجة في هذه البلاد المقدسة. ونشر الحقائق النافعة في هذه الربوع الطاهرة وإرشاد سكانها الذين هم من أكرم العناصر إلى ما ينفعهم في دنياهم وأخراهم، وذلك بمساعدة أهل العلم والفضل فيها، وأحسن عون للوصول إلى المقصود من الكليتين العظيمتين الاسلاميتين: الكلية المدنية التي بوشر بإنشائها هنا بأمر من خليفة المسلمين السلطان الغازي محمد رشاد الخامس ثبّت الله قواعد مملكته، والكلية المقدسية المسماة بالكلية الصلاحية التي أسسها فخامة الوزير الخطير أحمد جمال باشا قائد الجيش الرابع وناظر البحرية الجليلة في المدرسة الصلاحية التي أسسها السلطان العادل المجاهد صلاح الدين الأيوبي المشهور بمواقعه مع الصليبيين. . .

فستنشر على صفحات هذه الجريدة آثار هاتين المدرستين العظيمتين

وأعمال المتخرجين فيهما في إصلاح حالة الجمعية الاسلامية ونشر الديانة الطاهرة المحمدية وبث فكرة التآخي والمحبة الحقيقية بين جماعات الموحدين وطوائف المسلمين حيثما نزلوا من الأمصار، ومهما اختلفت بهم الدار حتى تكون دار الخلافة العثمانية أدام الله إسعادها قلباً حقيقياً لجميع الممالك الاسلامية تتحرك لحركتها، وتسكن لسكونها، ويكون للمسلمين شأن غير شأنهم اليوم.

ولئن كانت الجريدة اليوم صغيرة الحجم، نزرة المادة، ضعيفة المنة، فما ذاك إلا لأن الحال الحاضرة لا تساعد على توسيع حجمها وتكثير مادتها أكثر مما هي عليه الآن، إلا أنها ستنمو على مرور الأيام بعناية الله وهمة القائمين عليها ومساعدة أهل الهمم العالية من علماء المسلمين وفضلائهم نمواً مطرداً حتى تكون مادة ومعنى من أمهات الجرائد العربية، وفي طليعة الصحف الإسلامية، ويتحول هذا الغصن الرطب روضاً ناضراً ويصير هذا الهلال الضئيل بدراً زاهراً.

افتتاحية من جريدة الفلاح :

من العاصمة إلى الزاهر :

(«الفلاح»، عدد٢٢ (السنة الخامسة ١١-٧-١٣٤٢هـ/ ١٦-٢-١٩٢٤م). كانت جريدة «الفلاح» إبان نشأتها مشغولة - كما ذكر من قبل - بمعالجة القضية السورية. وكانت تحرر حينئذ بأسلوب عاطفي حماسي، ولكن ما إن تقادم بها العهد حتى قل اهتمامها بهذه القضية، وضعف حماسها، وأصبحت تعالج القضايا العامة، وتولي الموضوعات التي تتصل بالحجاز كثيراً من عنايتها. ومن أمثلة ما كان يكتب فيها في فترتها الأخيرة هذه الافتتاحية التي تناولت موضوعاً محلياً، ومناسبة من

المناسبات الاجتماعية المرحة، وحررت بأسلوب أدبي هادىء ليس فيه أثر للحماس أو الإثارة العاطفية).

ما كادت ذكاء تجر ذيولها الذهبية، وتحتجب عن أبصار من بهرتهم طول النهار بعينها الحادة، حتى برز القمر من كوة الأفق كأنه يتبعها في سيرها، ويستمد عن بعد من أنوارها، وكأنها تداعبه أيضاً وهي تجري لمستقرها، وكأن الطبيعة تحتفل بضيفها الفتان إذ هرعت تهيّىء له وفود المستقبلين، وأجواق المنشدين من نبات وطير وإنسان. ترى النسيم يعانق الكلأ فتسمع نجواهما كقيثارة رقيقة الأنغام، والطيور تشدو بألطف الألحان، وجماعات المتنزهين تترنم ما بين الحجون والزاهر، بأحسن الأناشيد والأغاني.

«الحجون» هي الطريقة التي افتتحت تسهيلاً لمرور حجاج بيت الله، و «الزاهر» هو «وادي فخ» الذي يسميه الأهلون بـ «الشهداء» وهو المنتزه الذي يقصده أهل العاصمة لا سيما في الليالي المقمرة.

في إحدى هذه الليالي لبّيت دعوة من عزيز لوليمة أعدها في هذا الوادي الجميل، ولدى وصولي إليه رأيت الناس منتشرين في فسحته وأرجائه، مسرورين بما يشاهدونه من بديع مناظره، هنا حلقة تضم فريقاً من الأدباء يتناشدون الأشعار على الطريقة المسماة «مذاكرة الأنفاس»، وهناك لفيف من الشبان يمارسون الألعاب القومية، ويشتغلون في رياضتهم الجسدية. وآخرون يتجاذبون أطراف الحديث، ويتمتعون بجمال مناظر الزاهر الطبيعية.

ولما كنت مدعواً لوليمة ضمت لفيفاً من هذا القسم الأخير، أنقل لقراء «الفلاح» الأكارم بعض ما دار بين أفراد هذه الحلقة الأفاضل من الحديث عن هذه البقعة المباركة، قال أحدهم: لقد كان في هذه البقعة التي

تقدر مساحتها بما لا يزيد عن ميل ونصف أو ميلين مربعين أكثر من أربعين بئراً ماعدا العيون الكثيرة كانت تجري فيها، ولم يبق منها غير اثنتين. كما انه لم يبق من الآبار سوى (٣٠) بئراً على التقريب.

وقال آخر: أعتقد أن هذه الطريق ستجعل لهذا الوادي أهمية عظيمة، فيعود لأحسن مما كان عليه في العصور السالفة، ولا يبعد أن تصير هذه البقعة... المنتزه العام «بارك» نظراً لحسن موقعها وقابليتها للإصلاح.

وقال الثالث: أذكر اني قرأت أن في الأندلس مدينة تسمى بهذا الاسم، وهي واقعة على بضع كيلومترات من «قرطبة» إذ تشاهد آثار المدينة الزاهرة والقصر «الزاهر» حيث أجلت عملية التنقيب فيها عن ظهور مبان كثيرة ومنازل وآثار جميلة وثمينة جداً، وهي ما بين .أعمدة رخامية وأحجار قيشانية، وأوان زجاجية ونقوش وتماثيل، وأفنية ومجار متقنة تنساب فيها المياه من الجبل إلى أعلى مباني «الزاهر».

وتدل الآثار على أنها من عهد عبدالرحمن الناصر، وقد ذكر المؤرخون شيئاً عنها وعدّوها من الأبنية العظيمة والآثار الباهرة التي تحتاج إلى بذل الأموال الطائلة، ووصفوا المؤسسات التي كانت فيها ومن جملتها دار صناعة الأسلحة التي كانت في مكان أشبه بهذا الوادي الذي أرجو أن تؤسس فيه دار للصناعة مثل تلك الدار.

خطة بريد الحجاز:

من فاتحة العدد الأول:

(«بريد الحجاز»، عدد١ (٢٩-٤-١٣٤٣هـ/ ٢٦-١١-١٩٢٤م). توضح هذه الافتتاحية بعض الأهداف الصحفية التي كانت

تود « بريد الحجاز » أن تحققهـا، وتبيِّـن الآمال الطموحة التي كان يأمل المسؤولون عن الجريدة بلوغها، وإذا قارن المرء ما جاء في هذه الافتتاحية بما استطاعت أن تحققه الجريدة خلال المدة القصيرة التي عاشتها، فإنه سيجد الفرق كبيراً بين أحلام العدد الأول وواقع الحياة الصحفية التي قدّر لها أن تحياها).

. . . إننا نصرح في هذه الافتتاحية الأولى من هذه الصحيفة أننا أحرار فيما ننشره، لا نراعي مصلحة خاصة إلا مصلحة البلاد، ولا نتسامح مع أي كان إذا رأينا منه اعوجاجاً، وإننا سننتقد كل عمل يصدر من أي شخص ينافي المصلحة العامة. كما واننا نصرح علناً بأن لا علاقة للحكومة بهذه الجريدة وبأشغالها، ولا تأثير لها عليها إلا فيما يعود على البلاد بالخير والاصلاح. خطة نعاهد الله عليها ولن نحيد عنها بإذن الله.

إن مورد الجريدة الوحيد هو ما يجمع من الاشتراكات والاعلانات فقط دون أن نقبل أي مساعدة كانت من أي شخص كان لنتمتع بالحرية التامة أثناء سيرنا، وقد جعلنا قيمة الاشتراك مائة قرش في الحجاز ومائة وخمسين قرشاً في سائر الأقطار، وهي قيمة زهيدة نسبة للمصاريف الباهظة التي سنتكبدها في بدء أعمالنا، وقد قررنا إصدارها مرتين في الأسبوع مؤقتاً لحين وصول الأدوات اللازمة، ولن يطول العهد حتى ترى « البريد » بحلّة غير حلّتها الحاضرة، إذ تراها كبيرة الحجم، متعددة المباحث ناشرة أخبار العالم معتمدة في ذلك على همة ومقدرة المراسلين الذين انتُخبوا لمراسلتها في سائر الأقطار إتماماً للفائدة، وإرضاء للقراء الكرام، متبعين في ذلك سنة النمو. والله الهادي إلى الطريق السوي.

أهداف مجلة مدرسة جرول الزراعية:

من افتتاحية العدد الأول .

بقلم هاشم المعـري .

(عـددا (١ـ٧ـ١٣٣٨هـ / ٢١ـ٣ـ١٩٢٠م). توضح هذه الافتتاحيـة سبب إنشاء المجلة، وترسم الأهداف التي كانت تنوي أن تحققها، ورغم أن المجلة كانت نشرة مدرسية لم تدم ـ كما يبدو ـ سوى مدة قصيرة، إلا أن لها أهمية تاريخية، ذلك لأنها أول محاولة في سبيل تأسيس الصحافة العلمية في البلاد).

. . . ولما كانت مكانة الأمة العلمية في هذه المنزلة وان ديارنا اليوم أصبحت حرة، خلاف ما كانت عليه قبل بضعة أعوام، ألجأتنا الظروف لأن ننظر في أمر زراعتنا، ونسعى في ترقيتها لنوافق أهل الغرب في سيرهم ونشاركهم في خبراتهم لا سيما من الوجهة العلمية والاقتصادية الزراعية. وقد أعدت الأمم الأوروبية من أجل هذه الغاية مكتبات حوت ملايين المجلدات ونشرت ألوية الزراعة في ربوعها، وأنشأت المجلات الزراعية، فمنها الشهرية ومنها الأسبوعية ومنها اليومية تزدان صحائفها بالنظريات الجديدة والاكتشافات الأخيرة، وتذكر أسعار المكتبات والمحاصيل الزراعية وما يحدث في البلاد من الأعمال الزراعية وما يطرأ عليها من التبدلات الجوية فيتلوها الزارع والتاجر فتنير ظلمات مشاكلهم وتهديهم الصراط المستقيم. ولا أبالغ أن أقول إن المجلات الزراعية التي تصدر عند كل أمة من الأمم الغربية والأميركية يبلغ عددها الألوف وكلها على نسق واحد ترمي لرقي الزراعة وازدياد الحاصلات، هذا شأن المجلات الزراعية في البلاد الراقية.

وبما أننا دخلنا في دور الزراعة الحديثة وعزمنا بعد الاتكال على الله تعالى أن نفي هذه الحرفة الجليلة حقها عاملين بالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الدالة على الاهتمام بالزراعة والفلاحة، قد شرعنا في إصدار مجلتنا هذه باسم «مجلة مدرسة جرول الزراعية»... ويتولى أمر تحرير هذه المجلة طلاب المدرسة لتنير أفكارهم وتعمل على نشر الفكرة الزراعية في ديارنا المحبوبة، الأمر الذي نحن في أشد الحاجة إليـــه.

وقد عزمنا على إصدارها في الوقت الحاضر مرة في الشهر، ولنا وطيد الأمل في نموها حتى تكون أسبوعية، ولذلك يستنهض طلاب مدرستنا الزراعيين زملاءهم بإتحافهم إياها من زبد أفكارهم، ونتمنى من حضرات الأفاضل أرباب هذا الفن تبادُل الآراء الزراعية لنقف على دوران المحور الزراعي في البلاد العربية خاصة طالبين من الله عز وجل أن يوفقنا لخدمة هذه الأمة، وأن يجعلنا من خَدَمَتها الصادقين ورجالها الصالحين العاملين إنه سبحانه وتعالى سميع مجيب.

الباب الثالث
الصحافة بعد توحيد البلاد
(١٩٢٤-١٩٥٠)



الفصل الأول
تاريخ الصحافة

لقد كانت السنوات الست عشرة التي سبقت توحيد هذه البلاد تعتبر الطور الأول من أطوار الصحافة فيها، ولكن النشأة الحقيقية للصحافة في هـذه البلاد قـد بدأت في أواخـر سنة ١٩٢٤ حـين انشئت صحيفة « أم القرى »، ذلك لأن صدور هذه الصحيفة قد آذن ببدء عهد صحفي جديد اتسم بالاستمرار والاستقرار وقام فيه أبناء البلاد بالدور الأكبر في ميدان العمل الصحفي. وقد صدرت إلى جانب هذه الصحيفة صحيفتان اخريان هما « صوت الحجاز » و « المدينة المنورة »، وثلاث مجلات هي « الاصلاح » و « المنهل » و « النداء الاسلامي ».

الصحف

أم القـــرى :

أصدرت الحكومة السعودية جريدة « أم القرى » بمكة المكرمة في ١٥ـ٥ـ١٣٤٣هـ (١٢ـ١٢ـ١٩٢٤م)، وهي صحيفة أسبوعية رسمية توجت صفحتها الأولى بالآية الكريمة: ﴿ وكذلك أَوْحَيْنا إِلَيْكَ قرْآناً عَرَبِيّاً لتنذر أم ٱلْقرَى وَمَنْ حَوْلها ﴾، وأعلنت أن مبدأها هو « خدمة الإسلام والعرب »، وقد تولى يوسف ياسين[1] رياسة تحرير « أم القرى » إبان نشأتها

---

(١) لقد اشترك ـ قبل ذلك ـ مع محمد البديري في إنشاء جريدة « الصباح » بالقدس في عام ١٩٢١. (انظر فيليب دي طرازي، كتابه السابق، ج٤، ص٦٨).

ثم خَلَفَه في الإشراف على تحريرها كل من رشدي ملحس[1] ومحمد سعيد عبدالمقصود وفؤاد شاكر وعبدالقدوس الأنصاري.

كانت الصبغة الرسمية لجريدة «أم القرى» واضحة في سنواتها الأولى، ولكن هذه الصبغة أخذت تقل في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين، وبدت «أم القرى» حينئذ ــ ولا سيما حين تولى محمد سعيد عبدالمقصود الإشراف على تحريرها ــ كما لو كانت جريدة غير رسمية، ذلك لأن صفحاتها قد حفلت بالمقالات الأدبية والتاريخية والاجتماعية التي كان يكتبها محرروها وبعض الأدباء البارزين مثل محمد حسن كتبي وأحمد السباعي. ولقد قامت «أم القرى» بدور مهم في رعاية الحركة الأدبية وإنعاشها، ولكن صحافة هذه الفترة شهدت في آخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع من هذا القرن ظهور الكتاب الأدبي المحلي مثل «أدب الحجاز» و «خواطر مصرحة» و «التوأمان» و «من وحي الصحراء»، ولذلك فقدت هذه الصحافة شيئاً مما كانت تحظى به من منزلة فريدة في الفترتين السابقتين حين كانت الوسيلة الوحيدة لنشر الإنتاج الأدبي.

كانت «أم القرى» تُطبع في المطبعة الحكومية. وكانت تصدر في أول أمرها في أربع صفحات، ولكن عدد صفحاتها قد تضاعَف في عام ١٩٣٦، فصدرت في ثماني صفحات. وقد مكّنها ذلك من أن توسع في مجالها الصحفي، وأن تعالج قدراً كبيراً من الموضوعات. وقد بوبت حينئذ تبويباً أنيقاً، واهتمت بالأخبار وخصتها بعدة صفحات، فهذه صفحة للأخبار الداخلية، وأخرى للأخبار الشرقية، وثالثة للأخبار العامة، واهتمت كذلك بالمقالات الأدبية وخصتها بأكثر من صفحة من صفحاتها. ولأن «أم القرى» قد صارت آنذاك شبيهة بجريدة «صوت الحجاز» من

---

(١) في ١٤ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٨ أنشأ مع معروف الأرناؤوط في دمشق جريدة «الاستقلال العربي». (انظر فيليب دي طرازي، كتابه السابق، ج٤، ص٤٦).

حيث الاهتمام بالقضايا الأدبية، فإنها لم تلبث أن أصيبت بمثل ما أصيبت به هذه الصحيفة، فأصبحت ميداناً لمعارك نقدية حامية[1].

ولقد شعرت « أم القرى » حينئذ بما لها من منزلة رائدة بين الصحف السعودية وأحسّت بما عليها من مسؤولية توجيهية نحوها، فقال محررها في حديثه عن الصحافة: (. . . لقد كنا نرى في بعض صحفنا ما هو بحاجة إلى تذكير ولفت نظر، وكانت الغيرة الصحفية وواجب التناصح الإسلامي يدفعان بنا إلى محاولة تنبيه تلك الصحف إلى تلك الهنات لتتجنبها وترتفع بمستواها عن الانزلاق فيها، غير اننا لم نفعل ذلك اعتماداً على حسن ظننا بالزملاء، ويقيننا بأن مرور الزمن ودروس الأيام كفيلة لهم بالتهذيب والصقل. . . والآن لا نرى حرجاً علينا أن نؤدي ذلك الواجب في غير غض من اقدار اولئك الزملاء، أو انتقاص من مكانتهم، إذ من المعروف أن هذه الجريدة ومحرريها أقدم عهداً بالصحافة وأرسخ قدماً فيها من أي صحيفة في هذه البلاد، فلا حرج في أن نشير إلى بعض الالتزامات التي هي في عنق الصحف والصحفيين، والتي هي دستور جميع الصحف المحترمة في جميع الأمم[2]).

ومهما يكن، فإن نشوب الحرب العالمية الثانية قد أثر في « أم القرى » وحدَّ من طموحها، إذ ان صفحاتها قد انقصت في ٩ يناير ١٩٤١ إلى أربع صفحات. وفي ٨ أغسطس ١٩٤١ صغر حجم هذه الصفحات، وصارت الجريدة مجرد نشرة رسمية لا تحوي سوى الاعلانات الحكومية وبعض الأخبار المحلية والخارجية. ولقد قدّر لأم القرى آنذاك أن تصبح الصحيفة الوحيدة التي تصدر في المملكة السعودية طوال ما بقي من فترة الحرب، ذلك لأن الصحف والمجلات الأخرى قد احتجبت عن الصدور حين أعلن

---

(١) انظر « أم القرى »، عدد ٦٢٤ و٦٢٦ و٦٢٩ .

(٢) «واجبات الصحافة في هذه البلاد»، المصدر نفسه، عدد ٦٥٥ (٢٥–٦–١٩٣٧).

العدد ١ | السنة الأولى

أم القرى

{ وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً لتنذر أم القرى ومن حولها }

بمكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

عونك اللهم

هذا بلاغ

العدد الأول من جريدة « أم القرى »

في ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٦٠هـ الموافق ١٨ يوليو ١٩٤١م. هذا البيان الرسمي: (بناء على نقص كميات الورق الموجودة في هذه البلاد، فقد قررت الحكومة توقيف صدور جميع الصحف والمجلات في هذه الظروف الحاضرة، وسيدوم هذا التوقف إلى نهاية هذه الأزمة، ويستثنى من ذلك جريدة «أم القرى» التي ستكون بنصف حجمها الحالي وتصدر في مواقيتها المعتادة[١]).

وما زالت تصدر «أم القرى»، ولكنها الآن قد تخلت عن معالجة الموضوعات الصحفية العامة، واهتمت بنشر الاعلانات الرسمية والأخبار الإدارية. ومهما يكن فإنه لا بد لمؤرخ الحياة الفكرية في هذه البلاد من أن يشير إلى ما قامت به هذه الجريدة من دور مهم في ميداني الصحافة والأدب خلال العقدين الثالث والرابع من هذا القرن.

صوت الحجــاز:

وفي ٢٧ـ١١ـ١٣٥٠هـ / ٤ـ٤ـ١٩٣٢م صدرت في مكة المكرمة جريدة «صوت الحجاز» وكانت من أهم العوامل في إنعاش الحركة الأدبية التي بدأت في آخر العقد الثالث من القرن العشرين على أيدي الكتّاب الناشئين. فلقد أُنشئت لتكون ــ كما قال أول رؤساء تحريرها عبدالوهاب آشي ــ «رابطة أدبية بيننا نحن أبناء هذه البلاد، توحّد بين أفكارنا وميولنا وثقافتنا...»[٢]. وقد أكّد صاحبها ومديرها محمد صالح نصيف شخصيتها الأدبية هذه حين قال بأنها: «لسان حال النهضة الأدبية الحجازية...»[٣].

وقد تحدث محمد صالح نصيف كذلك عن أهدافه في إنشاء هذه

---

(١) المصدر نفسه، عدد٨٦٥ (٢٤ـ٦ـ١٣٦٠هـ / ١٨ـ٧ـ١٩٤١م).
(٢) «صوت الحجاز»، عدد١ (٤ـ٤ـ١٩٣٢م).
(٣) المصدر نفسه، عدد١٣٢ (٥ـ١١ـ١٩٣٤م).

الجريدة فقال: «إن الفكرة التي جعلتني أقدم على إصدار الصحيفة المشار إليها، ممثلة في صوت الحجاز هي الرغبة في تزجية الفكر العام إلى الأمام، فالصحافة هي المنبر الشعبي الذي ينهض بالمستوى الخاص والعام. وقد لاحظت أن تقدماً حصل في ثقافتنا وأنه يمكنني أن أعمل شيئاً ويمكنني من المضي بالمشروع قدماً فهناك شباب متخرجون من المدارس لهم شغف بالأدب وبالبحوث الفكرية ولم يكن لديهم مجال لإظهار مواهبهم واستكمال ثقافتهم ونشر آرائهم. وكانت منهم تمنيات تدوي في مجالسهم الخاصة والعامة بإيجاد صحيفة وطنية تساعد على النشر وخدمة الوطن، وقد أقدمت على إنفاذ المشروع وتقدمت إلى الحكومة بطلب الاذن به شاعراً بعظم مسؤوليات الصحافة وثقل أعبائها، وعوائقها المادية والأدبية التي لا يقدر على تحملها إلَّا من أوتي قلباً جريئاً، ومن حسن توفيق الله أني لمحت رغبة كريمة من جانب الحكومة في ذلك فما هو إلَّا أن صدرت موافقتها على افتتاح صحيفة «صوت الحجاز» الأسبوعية عام ١٣٥١هـ أي منذ قرابة عشرين عاماً حتى بادرت إلى إصدارها وساعدني على ذلك وجود المطبعة السلفية بمكة، وهي المطبعة التي امتلك نصفها وكانت كاملة التجهيزات الفنية»[١].

وفي الحقيقة أن ظهور «صوت الحجاز» يعتبر من أبرز المعالم في تاريخ الأدب الحديث في هذه البلاد ذلك لأنها قد أصبحت لساناً لحال كثير من الكتاب في العقد الرابع وأوائل العقد الخامس من هذا القرن، وميداناً لعدد من المعارك الأدبية التي شهدها هذا الأدب في تلك الفترة.

كانت «صوت الحجاز» تعتمد اعتماداً كبيراً على ما يسهم به الأدباء من مقالات، ولذلك كانت شخصيتها في السنوات الأولى غير واضحة المعالم والسمات، إذ لم تكن سوى وسيلة لنشر ما يجود به الكتاب من

---

(١) «الصحيفة الوطنية الأولى وما بعدها»، «المنهل»، عدد ١١ و ١٢ (ذو العقدة والحجة ١٣٦٩هـ/سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٠).

إنتاج كان يختلف في اتجاهه ومستواه. وقد أدى اعتماد الصحيفة على مساهمة الأدباء، وتماديها في نشر إنتاج الناشئة إلى أن تصبح ميداناً للمعارك الكلامية ومجالاً للخصومات النقدية. ولقد أدرك المحرر حقيقة ما وصلت إليه جريدته فحاول أن يحد من هذا التيار النقدي، وأن ينقذ الصحيفة مما صارت إليه. وقد أشار إلى ذلك حين قال بأن «صوت الحجاز» حفلت إبان ظهورها بالمقالات النقدية، فلا يكاد شاعر أو أديب ينشر شيئاً من إنتاجه حتى تنهال عليه أقلام النقاد «كأنهم يريدون القضاء على تلك الروح الأدبية في مهدها قبل أن تتخطى إلى بعض مناحي التقدم . . . ولعل من بعض الأسباب التي جعلتنا نحيد عن الطريق في تكوين نهضتنا الأدبية حول صحيفتنا مفاجأتنا بالحرية المطلقة في حياتنا الاجتماعية التي لم نألفها من قبل، وهذا أصرح معنى لا يلتوي تفسيره على أحد من شبابنا المفكر . . . ولا أظن صدرها [صوت الحجاز] الصغير يتحمل وطأة تأثير النقد، فهي مشاع أدبي للجميع لا تحيز لفريق عن الآخر على شرط أن يأتونا بكل جديد مبتكر ومختصر، وأن يكون هذا الجديد برهاناً جلياً على عزيمة صادقة وتضامن أدبي حولها يرفع من شأنها، فتنال رضا الجمهور على اختلاف طبقاتهم وتباين نزعاتهم»[1].

ولم يرض فريق من الأدباء ممن كانت الجريدة تعتمد عليهم بما أقدم عليه المحرر من تحديد لمجال النقد، فكفوا عن الكتابة فيها، وقد أثر ذلك في الصحيفة، وحرمها من كثير من المقالات التي كانت تحفل بها أعمدتها. ومهما يكن، ففي مطلع عامها الرابع وفي **٥** محرم **١٣٥٤**هـ/**٩** ابريل **١٩٣٥** انتقل امتياز «صوت الحجاز» إلى الشركة العربية للطبع والنشر. ولم يفسر سبب تغير ملكية الجريدة، ولكن بما أن هذه الخصومة قد زالت حينئذ، وأن أولئك الأدباء قد عادوا إلى الكتابة في الجريدة، فإن من

---

(١) «كلمة صريحة حول نهضتنا الأدبية»، «صوت الحجاز»، عدد ٩٦ (٥-١١-١٣٥٢هـ/١٩-٢-١٩٣٤م).



العدد ١ — «ثمن النسخة قرش واحد» — السنة الأولى

صاحب الجريدة ومديرها
محمد صالح نصيف

الاشتراك السنوي

لا تعتمد الوصولات ما لم تكن بتوقيع صاحب الجريدة

صوت الحجاز

وطنية جامعة

رئيس التحرير المسؤول
عبد الوهاب إبراهيم آشي

عنوان المراسلات
إدارة جريدة صوت الحجاز
نمرة صندوق البريد ٣٥
لا ترد الرسائل لأصحابها نشرت أو لم تنشر
العنوان البرقي: الحجاز مكة

الإعلانات
تفاوض الإدارة بشأنها

مكة المكرمة: يوم الاثنين ٢٧ ذي القعدة ١٣٥٠ — «تصدر مرة في الأسبوع» — الموافق ٤ ابريل سنة ١٩٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح الصحيفة

العدد الأول من جريدة «صوت الحجاز»

الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين الحادثتين، وأنه قد قصد بهذا العمل إنقاذ الجريدة مما أحاط بها من أزمات.

ورغم أن «صوت الحجاز» قد احتفظت بعد ذلك بشخصيتها الأدبية إلاَّ أنها تأثرت تأثراً واضحاً بما حدث من تغير في إدارتها وملكيتها. فلقد كانت في سنواتها الثلاث الأولى حريصة على تشجيع الكتاب الناشئين وعلى نشر إنتاجهم. وقد أوضح المحرر في الكلمة التي نشرها بمناسبة توديع عامها الثالث سياسة القائمين عليها حينئذ فقال: «وكان أكبر همنا أن نعنى أكثر ما نعنى بالناشىء والشباب ليفهم الحياة كما هي على حقيقتها ويتدرب على التفكير الجيد فيها»[1]. وفي الحقيقة أن القارىء ليشعر بأن «صوت الحجاز» كانت في مرحلتها هذه عبارة عن مجموعة للانتاج الأدبي الذي أنشىء في ذلك الوقت. ولأنها لم تكن تضع مقاييس لاختيار ما ينشر فيها، فقد كان مستوى الآثار الأدبية التي نشرتها يختلف اختلافاً كبيراً، ولعل من أسباب هذا الاختلاف هو أن هذه الجريدة التي أعلنت بأنها «مشاع أدبي للجميع»[2] قد حرصت على ألا تقفل أعمدتها أمام أي كاتب مهما كان مستواه الفني، وذلك خوفاً من أن تحرم الملكات الناشئة من فرصة الكتابة والنشر.

أما في المرحلة الثانية حين انتقلت ملكية «صرت الحجاز» إلى الشركة العربية للطبع والنشر، فقد بدت الجريدة أكثر نضجاً في نظرتها إلى الأدب، وأشد حرصاً على اختيار ما ينشر فيها، وأقل اهتماماً بأمر الكتاب الناشئين. وحين احتفلت الصحيفة باختتام عامها السادس عرَّض المحرر بالسياسة التي كانت «صوت الحجاز» تتبعها في سنواتها الأولى وأشار إلى

---

(١) «صوت الحجاز تودع عامها الثالث»، المصدر نفسه، عدد ١٥٠ (٢٠-١٢-١٣٥٣هـ/٢٥-٣-١٩٣٥).

(٢) المصدر نفسه، عدد ٩٦ (١٩ فبراير ١٩٣٤).

ما أوجدته هذه السياسة لدى الشباب من تعلق بالكتابة وولع شديد بالأدب فقال: «. . . مر يوم أوشك الشباب فيه أن يعلق السفسطة ويزلق في مهاوي الهرج وحب النقاش، وكاد اللهو بنافلة القول وزائف الأدب أن يسود أوساطه، وشرع فريق من الناشئة بحكم سذاجة السن وقاعدة حب الظهور الطبيعي يغويه سحر صناعة الأدب الخلاب، فنبتت أقلام لا يحصى وصفها، وظهرت أسماء لا يحصر عددها، وكادت تطغى فكرة حمل الأقلام وحب ظهور الأسماء حتى على التلاميذ في فصول دراستهم فتنسيهم وظائفهم وتحصر جهودهم في مقالات يحبرونها ونشرات يصدرونها كمجلات أو دوريات مدرسية». ثم أبدى المحرر سروره بما ساد الجو الأدبي بعد ذلك من هدوء نسبي فقال: «. . .فنحن نشاهد اليوم هدوء هرج الشباب وقفول الناشئة عن سبيل خدعوا طويلاً ببهرجه وزخارفه وذوبان أسماء كثيرة كانت تتخايل بين الأنظار والأسماع، وجميلة حياة الاستقرار والهدوء بعد مثل ذلك الافراط . . . لنهنأ إذن بالاستقرار بعد الهرج، ولنمش في هدوئنا هذا بما صفى من أقلامنا، نخط المسالك ونرسم الطرق، وليس لناعب أن ينعق بصرير أقلامنابعد هذا الاستقرار أو يدعوه هرجاً لا نتاج فيه . . . لنهنأ بما صفى من أقلامنا، ونسعد بهذا النفر من الأدباء الذين طفوا على سطح البحيرة، وليمش هؤلاء بنا بعد أن انحطت على كواهلهم مسؤوليتنا»[1].

ومع أن «صوت الحجاز» قد أعلنت منذ البدء بأنها ستخصص أعمدتها لمعالجة الشؤون الأدبية، إلاَّ أن بعض رؤساء تحريرها لم يكونوا راضين عن انصرافها إلى معالجة القضايا الأدبية، وكانوا في حديثهم عن ذلك كمن يعتذر عن هذه الخطة التي سارت عليها الصحيفة. فقد ذكر محمد سعيد العامودي في حديثه عن أيام رئاسته لتحرير «صوت الحجاز» بأنه حاول أن يقلل من صبغتها الأدبية فقال: «. . . وكنت أحاول أن

(١) المصدر نفسه، عدد ٢٩٣ (١-١٢-١٣٥٦هـ/١-٢-١٩٣٨م).

أجعل طابع الجريدة أخبارياً أكثر منه أدبياً، على اعتبار أنها جريدة أخبارية قبل كل شيء وأن الطابع الأدبي إنما هو شعار المجلات»[1]. وقد أشار كذلك محمد حسن فقي أحد رؤساء تحريرها السابقين بأنه كان يود من «صوت الحجاز» أن: «تزيد في حجمها وأن تصدر مرتين في الأسبوع أو تنقلب جريدة يومية تبحث بتوسع في شؤوننا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدع الأدب وما إليه من فنون جميلة إلى مجلة خاصة به»[2].

ورغم محاولات هؤلاء المحررين فإن «صوت الحجاز» احتفظت بشخصيتها الأدبية حتى آخر أيامها، وكانت شبيهة بالمجلات الأدبية، ولكنها لم تهمل معالجة الموضوعات الأخرى إهمالاً تاماً، فقد كانت تنشر مـواد اخرى غير أدبية. وتتسم مقالاتها الأدبية وغير الأدبية بما يشيع فيها من روح إصلاحية حماسية، فلقد كانت «صوت الحجاز» صحيفة جادة لم تنس في لحظة من اللحظات رسالتها في «محاولة تنوير الأفكار وتثقيفها وتوجيه الأفهام . . حتى تصبح مستعدة للانتفاع بأنفع ما في دروس الحياة من عبرة وعظة»[3].

لقد نجحت «صوت الحجاز» في أن تصبح «رابطة أدبية» بين كتاب البلاد، ولكن لأنها كانت ذات مجال محدود، وانها إنما كانت تخاطب رجال الأدب، فإنها لم تكن منتشرة خارج محيط الأدباء والمثقفين. وقد أشار رئيس تحريرها إلى هذه الحقيقة في عام ١٩٣٨ وشكا من عدم اهتمام الجمهور بها، فقال مخاطباً الأدباء: « . . . لتكن لهم أسوة بصحيفتهم هذه التي تفتخر في صراحة بثبوتها طوال سني حياتها رغم فقدانها كثيراً من أسس القيام ومواد الثبات، ورغم ما تصادف من جمهورها الساذج في البلد من إلواء أو إعراض سبب لها ويسبب إلى اليوم نقصاناً هائلاً في الرواج،

(١) «عندما كنت صحفياً»، «البلاد السعودية»، عدد ٧٩٠ (٣٠-١-١٩٤٩).
(٢) «صوت الحجاز»، عدد ١٩٥ (١٨-٢-١٩٣٥).
(٣) المصدر نفسه، عدد ٢٩٣ (١-٢-١٩٣٨م).

وأفقدها ويفقدها إلى الساعة كثيراً من عوامل القوة وعناصر التقدم، وهي مع كل هذا متماسكة تنتعل الدماء وتجد السير نحو هدفها غير مبالية بما يحيط ببيئتها من كساد أدبي أو تجاري أو اعراض تعرف هي نفسها أنه لم يقم في طريقها قصداً ولا أسيء به إليها عمداً، وإنما هو النتيجة الطبيعية لنسبة الثقافة والتعليم المئوية في بلاد ناشئة حديثة العهد بالنهوض الفكري»[1].

وقد كان من نتائج عدم اهتمام الجمهور بصوت الحجاز أن أصبحت تعاني دائمًا من المصاعب المالية، لأن دخلها كان يعتمد على التوزيع الذي لم يتجاوز - كما قال عبد الوهاب آشي - «الألف والضعف بيعاً واشتراكاً وإهداء»[2]. ولقد حرصت الجريدة على اجتذاب المعلنين إليها، ولكن كانت الاعلانات التجارية قليلة جداً لم تزد في معظم الأحوال على إعلانين أو ثلاثة. وقد استمرت «صوت الحجاز» في الصدور رغم هذه الصعوبات المالية، وذلك لأن ناشريها ومحرريها لم يعتبروها - كما يبدو - مشروعاً تجارياً، بل كانوا يعتبرونها عملاً تثقيفياً إصلاحياً.

ولقد توالى على تحرير «صوت الحجاز» عدد من الصحفيين الذين لم تذكر الجريدة أسماء بعضهم ضمن المحررين المسؤولين فيها، ولكن خليفتها صحيفة «البلاد السعودية» قد سجلت فيها بعد أسماءهم وهم: عبد الوهاب آشي ومحمد حسن فقي ومحمد حسن عواد ومحمد علي رضا وأحمد السباعي وفؤاد شاكر وحسين عرب ومحمد سعيد العامودي ومحمد حسن كتبي وحسين خزندار وعبد الله عريف وأحمد خليفة النبهاني وأحمد قنديل ومحمد علي مغربي وأحمد إبراهيم الغزاوي[3]، ويبدو أن من أسباب

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) «البلاد السعودية» عدد ٧٩٠ (٣٠-١-١٩٤٩م).

(٣) المصدر نفسه.

تتابع هذا العدد من المحررين على الاشراف عليها هو أن الجريدة قد اعتمدت - إلى حد كبير - على محررين متطوعين، وأنها كانت قد مرت - إلى جانب ذلك - بأطوار متغيرة في سياستها، وتجارب عديدة في حياتها.

إن «صوت الحجاز» لم تحقق تطوراً مهمّا في ميدان الفن الصحفي من الناحية الشكلية، فهي تشبه جريدتي «القبلة» و «أم القرى» من حيث بساطة الاخراج الصحفي وعدم الاهتمام بالوسائل الصحفية الحديثة، ولكن قيمتها تكمن فيما حوته مقالاتها من مادة فكرية جادة، وفيما عالجته من موضوعات ثقافية متنوعة. لقد كانت صفحاتها منبراً فكرياً لمعظم الأدباء والمثقفين الذين أحسوا حينئذ بأن من واجبهم أن يبثوا بواسطته إنتاجهم، وأن يتخذوه وسيلة لتثقيف مواطنيهم، ولذلك فإن «صوت الحجاز» تعتبر سجلاً للحياة الأدبية والفكرية في هذه البلاد خلال العقد الرابع من هذا القرن.

كانت «صوت الحجاز» تطبع في سنواتها الأولى في المطبعة السلفية بمكة، ثم أصبحت بعد هذا تطبع في المطبعة العربية بمكة. وكانت تصدر في أول الأمر مرة واحدة في الأسبوع، ولكنها صدرت منذ ٥-١٢-١٣٥٧هـ (٢٥-١-١٩٣٩م) مرتين في الأسبوع. وقد ظهرت في عامها الأول في ثماني صفحات، ولكن عدد صفحاتها قد قلَّ بعد ذلك فصدرت في أربع صفحات. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية تضاءل حجم الجريدة، وفي ٢٩ يناير ١٩٤١ أصبحت تصدر في صفحتين، وأخيراً احتجبت - كسائر الصحف السعودية - عن الصدور منذ ٢١ يوليو ١٩٤١ حتى ٤ مارس ١٩٤٦، حيث عادت إلى الصدور باسم جديد هو : «البلاد السعودية». وفي بادىء الأمر احتفظت «البلاد السعودية» بشخصيتها الأدبية القديمة، ولكن هذه الصبغة أخذت تقل رويداً رويداً. وفي عام ١٩٥٣ أصبحت «البلاد السعودية» جريدة يومية، وبعد ست سنوات من هذا التاريخ اختصر اسمها فصارت تدعى «البلاد». أما الآن فإن من الصعب

على المرء أن يجد شبهاً كبيراً بين هذه الجريدة وبين سابقتها «صوت الحجاز» ذلك لأن «البلاد» قد أصبحت جريدة يومية توجه اهتمامها إلى الأخبار والمواد الصحفية الرائجة.

المدينة المنورة:

ولم تكن مجلة «المنهل» التي ظهرت في فبراير ١٩٣٧ هي الأثر الوحيد الذي أسهمت به المدينة في ميدان الصحافة في هذه الفترة، فقد صدرت إلى جانبها جريدة «المدينة المنورة» التي أنشأها عثمان حافظ في ٢٦ محرم ١٣٥٦هـ (٨ ابريل ١٩٣٧م). وقد كانت جريدة أسبوعية تصدر في أربع صفحات وتطبع في مطبعتها الخاصة. وقد أشرفت على تحريرها هيئة مكونة من أمين مدني وضياء الدين رجب ومحمد زيدان وعلي حافظ[١]. وفي بادىء الأمر تولى أمين مدني رياسة التحرير، ولكن اسمه ما لبث أن اختفى من الجريدة منذ العدد الخامس عشر المؤرخ في ١٥ يوليو ١٩٣٧، فظل عثمان حافظ مسؤولاً عن إدارتها وتحريرها حتى ٩ محرم ١٣٥٧هـ/ ١٠ مارس ١٩٣٨م حيث شاركه أخوه علي في ملكيتها والاشراف على تحريرها.

ورغم أن جريدة «المدينة المنورة» لم تكن مثل «صوت الحجاز» و «المنهل»[٢] في الاهتمام بالأدب، إلّا أن تشجيع الحركة الأدبية كان من أهم الأهداف التي حرصت الجريدة على إعلانها. فقد قال عثمان حافظ في افتتاحية العدد الأول بأن «المدينة المنورة» ستشارك «رصيفاتها في إحياء ماضي الحجاز البعيد أيام كان يزهو بروائع الأدب وجلائل الأعمال». ولقد خصصت الجريدة قدراً كبيراً من أعمدتها للقضايا الأدبية، ولكنها لم تصبح نسخة اخرى من «صوت الحجاز» ذلك لأنها حاولت أن توسع مجالها

---

(١) انظر «المدينة المنورة»، عدد ١ (٨أبريل ١٩٣٧).
(٢) انظر ما سيأتي من حديث عن مجلة «المنهل».

الصحفي وأن تنوع في موضوعاتها، وكانت تولي القضايا الاجتماعية والتاريخية مثلما كانت توليه للموضوعات الأدبية من عناية. وإلى جانب ذلك فقد كانت تهتم بأخبار المدينة وشؤونها المحلية مما جعلها تتسم بسمات خاصة بها.

وقد أسهمت جريدة «المدينة المنورة» مع مجلة «المنهل» في تشجيع الحركة الأدبية في المدينة، وإبراز عدد من كتّابها على المسرح الأدبي، فأصبحت المدينة آنذاك مركزاً أدبياً يشبه تلك المراكز التي وجدت من قبل في مكة وجدة. ولقد حاولت الجريدة كذلك أن تصبح وسيلة تثقيفية جادة، فكانت ترعى النشاط الفكري الذي كان موجوداً حينئذ في المدينة، وتنشر المحاضرات التي كانت تلقى في أنديتها.

وما كانت صحيفة «المدينة المنورة» تهدف من اهتمامها بشؤون المدينة إلى أن تصبح جريدة إقليمية ذات أفق صحفي محدود، ذلك لأنها أعلنت منذ أول عدد من أعدادها بأنها «صحيفة الشعب العربي السعودي». وقد أكد عثمان حافظ حرص جريدته على أن توسع في مجالها الصحفي وألّا تصبح صحيفة إقليمية، فوصفها في افتتاحية العدد الأول بأنها «الصحيفة التي نعدّها لعامة أبناء المملكة العربية السعودية، شيباً وشباباً، لا فرق بين المكي والمدني والرياضي والجدي والقصيمي والعسيري، بل إنّا لنعدها لأوسع من هذا فهي تقبل كل مقال عربي قيم، وكل رأي إسلامي سديد القصد منه المنفعة العامة والاصلاح المأمول».

ولم تكن جريدة «المدينة المنورة» بدعاً من الصحف المحلية التي كانت تصدر في هذه الفترة، فقد عانت مثلها من المصاعب المالية، واضطرت إلى الاعتماد في دخلها على ما كان لها من توزيع محدود. أما الاعلانات التجارية فقد كانت قليلة جداً، ولم تكن بذات أهمية بالنسبة لموارد الجريدة. وبما أن الاشتراكات لم تكن تدفع باستمرار فقد كان من عادة محرر الجريدة أن ينادي المشتركين في نهاية كل عام ملتمساً دفع ما تأخر من

اشتراكات، ولكن هذه النداءات لم تكن دائمًا ذات جدوى، ولذلك فقد ظلت الصحيفة تعاني من قلة الموارد ومن عدم استجابة المشتركين. وقد تحدث عثمان حافظ عن هذه الحقائق وسجل ذكرياته عن هذه الحقبة من تاريخ الصحيفة فقال: «. . . أما من الناحية المادية فقد مرت علينا ظروف عجاف قاسية أكلت ما فوقنا وما تحتنا. كانت النفقات فوق طاقتنا المادية وفوق احتمالنا، ولم يكن الوارد من الجريدة شيئاً مذكوراً بالنسبة لمصاريفنا. وإذا هل الشهر علينا . . . لا بد من تدبير مرتبات العمال. ولا بد من دفع قيمة الطوابع التي تلصق على أعداد الجريدة في الداخل والخارج، ولا أذكر أبداً أنه هلَّ علينا شهر من الشهور وفي صندوق الجريدة ما يسد مرتبات العمال، بل لا بد من أن نسحب من منازلنا أشياء وأشياء لتسديد أجور عمال المطبعة. كان المبيع من الجريدة (يا دوب يمشي الدولاب) ويغطي المصاريف اليومية، ولم يصلنا من الاشتراكات إلاَّ القليل، وما يصل يدخل في الحساب اليومي، وكنا نخجل من مطالبة المشتركين ببدل الاشتراك، وما كنا نعرف هل الاشتراكات تطلب في أول سنة الجريدة أم في آخرها؟»[(١)].

وقد استمرت جريدة «المدينة المنورة» في الصدور رغم ما أصيبت به من خسائر مادية، وذلك لأنها كانت تشعر - كما يبدو - بأن لها رسالة تثقيفية كان عليها أن تؤديها. لقد كانت مثل «صوت الحجاز» و «المنهل» في أنها لم تعتبر نفسها مشروعاً تجارياً بل أرادت أن تكون وسيلة من وسائل نشر الثقافة وخدمة الحياة الفكرية. وقد أكد عثمان حافظ هذا الهدف حين قال: «. . . ولم نقم بالعمل الصحفي للاستغلال ولا للربح أو الكسب والتجارة ولم يكن يشغل تفكيرنا إلاَّ أننا نصل إلى الهدف، نصل إلى تحقيق الحلم، الحلم الذي كان في مبدأ قيامنا به أشبه بالخيال، ولم يكن همنا إلاَّ أن نرى اليوم الذي تدور فيه المطبعة لتصدر جريدة تعبّر عن مشاعر

---

(١) كتابه السابق، ج٢، ص١٣٤.

المدينة المنورة

(صحيفة الشعب العربي السعودي)

علي وعثمان حافظ

الاشتراكات

الإعلانات

السنة الثانية

الهجرة

العدد السادس والأربعون من «المدينة المنورة»
وهو أول أعداد سنتها الثانية

البلد صادعة بما فيها من أدب وشعر وفن لتؤدي رسالتها الصحفية أحسن أداء»[1].

ومهما يكن، فإن ما أصيبت به البلاد من قلة في ورق الطباعة بعد اندلاع نار الحرب العالمية الثانية قد حدَّ من طموح جريدة «المدينة المنورة»، وأنقص من حجمها، فصدرت منذ ٦ نوفمبر ١٩٣٩ في صفحتين. ولم تؤثر الحرب في حجمها فحسب، بل أثَّرت كذلك في مضمونها، فاختفت تلك المقالات والمناقشات الأدبية التي حفلت بها أعمدتها في أيامها الأولى، وانقطع ما كانت تنشره من المحاضرات الثقافية التي تلقى في نوادي المدينة. وفي الحقيقة أن الجريدة قد أصبحت حينئذ عبارة عن نشرة أخبارية صغيرة لم تلبث أن احتجبت في ١٤ يوليو ١٩٤١ ولم تعد إلى الصدور إلاَّ في ١٥ سبتمبر ١٩٤٧.

وما زالت جريدة «المدينة المنورة» مستمرة في الصدور. وقد أصبحت الآن جريدة يومية تصدر في مدينة جدة حيث تتوافر وسائل الطباعة والنشر.

وقد مرت الصحيفة في السنوات الأخيرة بأطوار متعددة، وتوالى على تحريرها عدد من المحررين. كما أن ملكيتها انتقلت إلى مؤسسة المدينة للصحافة. وتعتبر جريدة «المدينة المنورة» في الوقت الحاضر من أكثر الصحف المحلية انتشاراً، وأشدها تأثراً بنظريات الفن الصحفي الحديث ووسائله.

المجلات

الاصلاح:

لم تشهد البلاد ظهور المجلات إلاَّ في مطلع شهر رجب ١٣٣٨هـ

---

(١) «قصة الصحافة في ربع قرن»، «المدينة المنورة»، عدد ١٤٤٤ (٢١ ديسمبر ١٩٦٣م).

(٢١مارس ١٩٢٠م)، وذلك حين صدرت «مجلة مدرسة جرول الزراعية». ورغم ما لصدور هذه المجلة من أهمية تاريخية، إلاّ أنها كانت مجلة مدرسية لم ينشر منها -كما يبدو - سوى بضعة أعداد. وفي الحقيقة أن السنوات الأولى التي أعقبت توحيد البلاد هي الفترة التي شهدت ظهور عدد من المجلات التي قدر لها أن تحقق شيئاً من النضج وأن تعيش حياة ليست قصيرة المدى، فقد صدرت حينئذ - كما ذكر من قبل - ثلاث من المجلات المتخصصة هي: «الاصلاح» و «المنهل» و «النداء الاسلامي».

وكان أول ما ظهر في هذه الفترة من مجلات هي مجلة «الاصلاح» التي صدرت في مكة في ١٥-٢-١٣٤٧هـ (١أغسطس ١٩٢٨م)، والتي أعلنت بأنها «صحيفة دينية علمية اجتماعية أخلاقية». وقد تولى الشيخ محمد حامد الفقي أحد علماء الأزهر ورئيس شعبة الطبع والنشر بمكة إدارتها والاشراف على تحريرها. وتمسكت «الاصلاح» بما أعلنته من أهداف صحفية، فخصصت صفحاتها للمناقشات الدينية والمواعظ الأخلاقية، ولم تول ميداني الأدب والسياسة شيئاً من اهتمامها.

لم تكن «الاصلاح» مجالاً لعدد كبير من الأقلام، بل كانت تعتمد فيما تنشره من مقالات على ما كان يسهم به نفر من الكتّاب المحليين وعدد من كتّابها الآخرين، كما أن بعض مقالاتها كانت تنشر بدون توقيع مما قد يشير إلى أنها من إنشاء المحرر. وإلى جانب ذلك كانت «الاصلاح» تنشر فصولاً من المؤلفات الدينية، وتنقل بعضاً من المقالات التي تنشر في الصحف والمجلات الإسلامية. وكانت تهتم بأحوال العالم الاسلامي وتخصص - أحياناً - باباً لأخباره. وتتسم المجلة بالبساطة في إخراجها وتبويبها، وبتوافر عناصر الأسلوب العربي التقليدي الجزل في موادها ومقالاتها.

وسأورد فيما يلي فهرساً لمواد العدد الأول من «الاصلاح» الذي صدر في سنتها الثانية في ١٥ صفر ١٣٤٨هـ (٢٢ يوليو ١٩٢٩م) وذلك لكي تتبين منه طريقة تبويبها ونوع الموضوعات التي كانت تعالجها:

{العدد الأول} {ثمن العدد قرشان} {السنة الأولى}

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله

المدير المسؤول
مدير الصحيفة
محمد حامد الفقي
من علماء الأزهر الشريف
رئيس لجنة
الطبع والنشر بمكة

الإصلاح

الاشتراكات
في
الحجاز ونجد وملحقاتها
ثلاث ريالات سعودية
وفي الخارج

صحيفة دينية علمية اجتماعية أخلاقية

تصدر مرتين في كل شهر موقتا

مكة المكرمة : يوم الأربعاء ١٥ صفر سنة ١٣٤٧ الموافق ١ أغسطس سنة ١٩٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا نديد له ولا شبيه له ، الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم . وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم . وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وصفيه وخليله وخيرته من خلقه وأمينه على وحيه والسفير بينه وبين عباده . بعثه الله بشريعة محكمة حنيفية سمحة تضمن للناس ما يحوزون من عز الدنيا وسعادة الآخرة . وأيده بالمعجزات الباهرة وأعظمها الحجة القائمة على مر الدهور والعصور تلك هي الكتاب المبين الذي يهدي به الله من

العدد الأول من مجلة «الاصلاح».

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الصفحة	الموضوع	الكاتب
١	فاتحة السنة الثانية.	
٥	تفسير القرآن الحكيم.	
١٧	شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب وما يدعو إليه.	
٢١	الدعوة إلى الله (٤)	أبو السمح
٢٥	حاجة الأمة إلى الاصلاح.	
٣٠	النبي العربي (محمد) ﷺ	بهجة الأثري
٣٦	من دفائن الكنوز، الرسالة التبوكية (٦)	ابن القيم

كانت مجلة «الاصلاح» تصدر في أربع وعشرين صفحة في سنتها الأولى، أما في السنة الثانية فقد صغر حجمها ولكن أعدادها قد أصبحت تطبع في أربعين صفحة. وقد بلغت صفحات مجلد السنة الأولى ٤٦٢ صفحة، أما مجلد السنة الثانية فقد بلغت صفحاته ٦٨٠. وكان من المفروض أن تصدر «الاصلاح» مرتين في الشهر، ولكن لأنها لم تكن تملك مطبعة خاصة بها، وأنها إنما كانت تعتمد على المطابع التجارية في مصر ومكة المكرمة فقد كانت تعاني أحياناً من الاضطراب في مواعيد صدورها، وكانت تطبع تارة في المطبعة الماجدية بمكة، واخرى في المطبعة السلفية بمصر، وأحياناً في المطبعة السلفية بمكة. ولم تصدر المجلة سوى ثمانية عشر عدداً في سنتها الأولى، وسبعة عشر عدداً في السنة الثانية، وقد عزا المحرر ما في أعدادها من نقص إلى ضعف الوسائل الطباعية في مكة[1].

إن تاريخ انقطاع «الاصلاح» عن الصدور غير معروف. فليس في العدد السابع عشر (١-٢-١٣٤٩هـ/٢٧-٦-١٩٣٠م) الذي هو آخر

(١) انظر «الاصلاح» عدد ١٧ (٢٧-٦-١٩٣٠)

أعداد السنة الثانية وآخر ما يوجد الآن - كما أعلم - من أعدادها ما يشير إلى أن المجلة كانت تنوي أن تحتجب عن الصدور، بل ان فيه ما يوحي بعزم المحرر على الاستمرار في نشرها. ومهما يكن، فإنه يبدو أن «الاصلاح» لم تعش بعد هذا طويلاً ذلك لأن جميع ما اطلعت عليه من مجموعاتها إنما يتكون من مجلدي السنتين الأولى والثانية، كما أن محمد سعيد العامودي يؤكد بأنها قد «توقفت عن الصدور في عام ١٣٤٩»[١].

المنهل:

في شهر ذي الحجة ١٣٥٥هـ (فبراير ١٩٣٧م) أصدر عبد القدوس الأنصاري في المدينة المنورة مجلة «المنهل» وهي مجلة شهرية «تخدم الأدب والثقافة والعلم». وقد أعلن الأنصاري - رئيس تحريرها - في افتتاحية العدد الأول بأنها ستكون أدبية الطابع فقال: «... وإن من علامات حظوة «المنهل» بما تصبو إليه من نجاح مطرد في سبيل أداء رسالتها الأدبية العالية ما نراه ماثلاً في الأذهان من ضرورة السمو بهذا الأدب الحجازي وإبرازه في حلة قشيبة تليق بمكانة الحجاز الدينية ومنزلته الاجتماعية في العروبة والاسلام. فهذا الشعور الطيب العام سيكون - بعد توفيق الله تعالى - أكبر معوان للمنهل في الفوز بمطامحها الجليلة، وآمالها النبيلة. وإن من أهم ما تصبو إليه «المنهل» أن توفق لتكون فاتحة عصر جديد ناضر زاهر في أدبنا الحجازي الفتي، فتعيد لهذه البلاد المقدسة مكانتها الأدبية الشامخة بين أقطار العروبة ليغتبط العالم الحديث بقسّ الحجاز وسحبانه، ويشدو بنابغته الجديد وحسّانه». ولقد حظيت «المنهل» منذ صدورها بتشجيع عدد من الكتاب البارزين الذين أمدوها بمواد أدبية مهمة.

وقد استفاد الأنصاري من تجربة جريدة «صوت الحجاز» فأراد أن يجنب مجلته مخاطر تلك الخصومات الأدبية التي كادت تعصف بهذه

---

(١) «من تاريخنا»، ص١٩٤.

الصحيفة، ولهذا أعلن منذ البدء بأنه لن يجعل صفحات «المنهل» ميداناً لمثل تلك المعارك الكلامية وقال: «... وسنبذل قصارى الجهد في سبيل إحاطة هذا «المنهل» بسياج متين من أسباب الوقاية، حتى لا يتلوث معينه ولا يتعكر صفوه بجراثيم التراشق والاسفاف[1]». وفي نهاية العام الثاني أبدى المحرر اغتباطه بما حقق «المنهل» من بعد عن المعارك النقدية ووعد بالاستمرار في هذا السبيل فقال: «... ويسرنا هنا أن نشيد بما كان لحرص «المنهل» على تطبيق مبدئه من أثر حميد لدى قرائه حيث ظل صافياً لهم، سليمًا من جراثيم التراشق، دائباً في القيام بمهمته الثقافية متدرجاً في سيره إلى الأمام. وسنحرص على الاستمساك بعرى هذا المبدأ في جميع سني «المنهل» القادمة بإذن الله»[2] وفي الحقيقة أن الأنصاري قد نجح في أن يجعل «المنهل» مجلة محترمة تترفع عن نشر تلك المقالات الجدلية المتحيزة التي كان يميل بعض الأدباء حينئذ إلى كتابتها. ولم تهمل «المنهل» ميدان النقد الأدبي، ولكنها لم تشجع سوى النقد البناء والنقاش الفكري الجاد.

وإلى جانب وفاء مجلة «المنهل» بما وعدت به من إحياء للتراث الأدبي، فإنها قد شجعت تلك الألوان الأدبية التي جدَّت آنذاك على الأدب في البلاد كالقصة القصيرة والشعر الحديث، واهتمت كذلك بنشر ما يترجم من الأدبين الشرقي والغربي. ولم يكن نشاط «المنهل» مقصوراً على الميدان الأدبي، بل انها قد حرصت على نشر ما يتصل بجزيرة العرب من دراسات تاريخية، ووجهت شيئاً من عنايتها إلى معالجة الموضوعات الفكرية كتلك الموضوعات التي كانت تقدمها في «إستفتاء المنهل»، والتي كان يشترك فيها عدد من الكتَّاب المشهورين.

إن قارىء مجلة «المنهل» ليحس بأنها كانت ذات صبغة تختلف عن صبغة جريدة «صوت الحجاز»، هذه الجريدة التي كانت شخصيتها الادارية

---

(١) المنهل، عدد ١ (فبراير ١٩٣٧).

(٢) المصدر نفسه، عدد ١١و١٢ (ديسمبر ويناير ١٩٣٨).

المنهل

مجلة تخدم الادب والثقافة والعلم

الجزء الاول

ذو الحجة ١٣٥٥ — فبراير ١٩٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نحمدك حمد الشاكرين، ونستعينك، ونستهديك سواء السبيل ونستمنحك التوفيق في [illegible]. ونعوذ بك من الفشل والكسل والزلل، ونعتصم بك من الوقوع في مهاوي الخطأ والخطل، ونرجو منك التثبيت في المبدأ الحسن والثبات والانجاح في المقاصد، ونسألك ان تصلي على من بعثته هدى ورحمة للعالمين سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين، ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين.

اما بعد فان من دلائل نجح المنهل ان تكون اول مجلة ادبية ثقافية من نوعها تصدر بالحجاز في عهد حضرة صاحب الجلالة (عبد العزيز) آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الذي جعل مبدأه الحميد ان يأخذ من اسباب المدنية الحديثة كل ما هو نافع وصالح للامة، مع الاحتفاظ بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف والاستضاءة بهديه القويم.

العدد الأول من مجلة «المنهل»

والتحريرية غير واضحة المعالم، والتي تأثرت تأثراً كبيراً بما مرت به من أطوار في سياستها، وما تعرضت له من تغيّر في أمر القائمين على شأنها، ذلك لأن شخصية «المنهل» كانت أكثر وضوحاً وثباتاً، وذلك لأنها قد تأثرت بميول محررها واتجاهاته سواء فيما كان يكتبه أو يستكتبه. وما الصبغة الرزينة الجادة التي اتسمت بها «المنهل» سوى أثر من آثار تلك الفكرة المثالية التي يحملها الأنصاري عن الأدب ودوره في الحياة. فلقد قال عندما كان يتحدث عن رأيه في الأدب أو يوضح - في الحقيقة - رسالة «المنهل»:

«. . . وليس الأدب أداة تسلية أو فن لهو وتمضية للوقت، بل انه من أسمى الفنون الحية التي تنهض الأمم وتنعشها، وكم للأديب المخلص من أثر فعّال في ترقية مستوى الأمة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعمراني معاً. والواقع إن الأدب في أسمى أوصافه وأصدق ألوانه، هو المحرك الكهربائي الذي يبعث روح الاصلاح في الشعوب، ويوقظ فيها الفتوة والشعور بالكرامة، ويحفزها إلى المضي في طريق التقدم، ويصقلها صقلاً جيداً، ويهذّب من حواشيها ويوصل بين حاضرها وماضيها وصلاً محكماً مثمراً لشتى المنافع. والأدب هو الذي ينمي مواهب الأمة الفكرية، ويحوك كيانها حوكاً جيداً متقناً، وهو الذي يوحي أسمى الخيالات إلى الأذهان الخاملة، ويثير الحماسة في الصدور إلى اعتناق المثل العليا من الكمال، ويحميها من أن تظل راسبة في مستنقعات الانحطاط الوبيئة، ويجعلها تسعى سعياً حثيثاً منظماً لتكون في طليعة الأمم الراقية، وهو الحادي الجذاب الذي يولد بها روح النشاط الدؤوب كلما أخلدت أو أوشكت أن تخلد إلى الراحة المضنية والفتور الموبق والتقاعس الوبيل[1]».

وتشبه «المنهل» جريدة «صوت الحجاز» في أن دخلها من الاعلانات التجارية لم يكن شئياً مذكوراً، وأنها إنما كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على ما تقوم به من توزيع. ولذلك فلا عجب إن عانت «المنهل» من قلة الموارد

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١ (فبراير ١٩٣٧).

المالية، وإن افتخر محررها - حين تحدّث في عام ١٩٤١ عما حققته المجلة في سنواتها الأولى - بمجرد كونها قد استطاعت أن تعيش في ظل أزمة الحرب، وأن تستمر في الصدور رغم ما تكبدته من نفقات فقال: «... أما من الوجهة المادية فإن من أعظم ما يشيد به «المنهل» أنه استطاع الثبات واستمرار الصدور إلى قارئيه على رغم استمرار الحرب العالمية الحاضرة، وهو أمر ذو بال بالنسبة إلى مجلة أدبية كالمنهل شحيحة الموارد خصوصاً وقد شاهدنا تياراً من زميلاته الفنية يجمد ويقف عن الصدور بسبب الأحوال العالمية الراهنة. لعل قراءنا يقدرون هذه الميزة للمنهل فيقومون بما يرجى من عطفهم من تشجيع مادي وأدبي لمجلتهم الدائبة على وصولها لأيديهم في مواعيدها المقررة متكبدة في ذلك الشيء الوفير المرهق من النفقات والأتعاب والمشاق[١]».

ويبدو أن المصاعب المالية قد جابهت «المنهل» منذ تأسيسها، فقد تحدث الأنصاري عن الأحوال المادية التي ولدت المجلة في ظلها فقال: «إن العدد الأول من «المنهل» الذي صدر في عام ١٣٥٥ صدر وليس عندي من النقود سوى ٤٠ ريالاً سعودياً، أي ما يساوي أربعة جنيهات مصرية، دفعتها كلها للمطبعة وما أغنت شيئاً. ثم استقرضت من صديق بقية القيمة وسددتها للمطبعة. وجاء أوان العدد الثاني وهو التالي وليس في جيبي من قيمة إصداره درهم واحد، ولكنه صدر وصدرت بعده عشرات الأعداد، وها هو المنهل يصدر ويصدر شهرياً وتباعاً، ولكن وراء صدور أعداده قصص ضخمة من المتاعب الفكرية والجسمية والمادية»[٢].

كانت «المنهل» تطبع في مطبعة الحكومة بمكة، وكانت تتألف في سنواتها الثلاث الأولى من أربعين صفحة، وتتسم ببساطة الاخراج

---

(١) المصدر نفسه، عدد ١ (يناير ١٩٤١).

(٢) «قصة المنهل في المنهل»، المصدر نفسه، عدد ٩ (يوليو ١٩٥٤).

الصحفي وحسن التبويب ووضوحه. وكان المحرر حريصاً على أن يقسم «المنهل» إلى أبواب ثابتة، ومواضيع متجانسة كـ «منهل الشعر» و «منهل القصص» و «منهل التلاميذ» و «استفتاء المنهل» و«في الميزان». وفيما يلي فهرس لمواد العدد الثالث (السنة الثانية) من مجلة «المنهل» يبين طريقتها في التبويب ونوع الموضوعات التي كانت تتناولها:

صحيفة	الموضوعات	الكاتب.
١	العلم والأخلاق	أحمد أمين
٢	معجم منازل الوحي	رشدي ملحس
٨	«استفتاء المنهل» الكتب والصحف التي أنصح للناشئة بمطالعتها	محمد سعيد عبد المقصود
١١	التاريخ وأهميته	عبد الرحمن بن زيدان
١٤	أهمية الصناعة	عبد القدوس الأنصاري
١٩	«منهل القصص»ابن البحيرة (قصة)	أحمد رضا حوحو
٢٢	كلمة عن شوقي	(س)
٢٥	الأدب عندنا وعندهم	(ملاحظ)
٢٦	«منهل الشعر» نشيد وطني (قصيدة)	صالح العلوي الحضرمي
٢٧	غروب الشمس الخيالي	للشاعر الفرنسي بودلير
٢٨	حياتنا العامة الاقتصادية	حسين عرب
٣١	الأغذية النباتية	رضوان محمد رابح
	«منهل التلاميذ والكتاب الناشئين»	
٣٤	التعاون الاسلامي	عبد الغفور
٣٥	تشطير قصيدة الأستاذ عبد الله عمر بلخير	عبد الماجد أسعد
٣٦	العرب في ماضيهم وحاضرهم	محمد أبو عزة البيضاوي
٣٧	«منهل الكتب والصحف»	

ولكن ظروف الحرب وقلة ورق الطباعة قد أصابت «المنهل» بمثل ما أصابت به «صوت الحجاز»، فتضاءل حجمها وصدرت منذ شهر نوفمبر ١٩٣٩ في عشرين صفحة. وقد كان من نتيجة ذلك أن قل عدد المقالات، وأن فقدت القصة القصيرة قدراً كبيراً مما كانت تحظى به من صفحات. ولم تلبث «المنهل» بعد هذا سوى سنتين، إذ احتجبت مع سائر الصحف المحلية، ولم تعد إلى الصدور إلا في ديسمبر ١٩٤٥ حيث انتقل مقرها إلى مكة. أما الآن فإن «المنهل» تصدر في مدينة جدة، وما زال عبد القدوس الأنصاري رئيساً لتحريرها، ولكنها فقدت كثيراً من كتّابها المتطوعين، ولم تستطع أن تحتفظ بذلك المستوى الأدبي الرفيع الذي كانت تتمتع به إبان نشأتها، وذلك بسبب انشغال كثير من الأدباء والمثقفين بأعمالهم ووظائفهم، وظهور عدد من الصحف اليومية والأسبوعية التي تمنح الكتاب مرتبات ومكافآت. ولا يملك المرء إلاَّ أن يقدر صبر الأنصاري وإصراره على إصدار مجلته رغم ما لقيه من مصاعب ومشقات.

النداء الاسلامي:

وفي شهر ربيع الثاني ١٣٥٦هـ (يونيو ١٩٣٧م) ظهرت في مكة مجلة «النداء الاسلامي»، وهي مجلة «دينية اجتماعية تاريخية» اتخذت من الآية الكريمة: «ربنا إننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا» شعاراً لها، وكانت تصدر شهرياً وتحرر باللغتين العربية والملايوية. وقد تولى مصطفى اندرقيري إدارتها ورئاسة تحريرها. وتتألف «النداء الاسلامي» من أربعين صفحة، وكانت تطبع في أول الأمر في المطبعة الماجدية بمكة ثم أصبحت تطبع في المطبعة العربية بمكة. ولقد أوضح المحرر في افتتاحية العدد الأول الهدف من إصدار هذه المجلة، فقال: «... وحباً في إيجاد التآلف والتعارف بين العنصرين الكريمين العربي والجاوي وخدمة للدين والاسلام والوطن، اعتزمنا - ونسأل الله التوفيق - إصدار مجلة «النداء الاسلامي» باللغتين العربية والملايوية لتكون رسالة هذه البلاد المقدسة للعالم الاسلامي عامة وللأمة الاندونيسية الملايوية خاصة ...».

العدد ﴿١﴾ — السنة الأولى

المدير ورئيس التحرير المسئول
مصطفى اندرقيري
يحررها نخبة من الشبان

النداء الإسلامي

الاشتراك السنوي
في الداخل ٣ ريال عربي
في الخارج ربع جنيه انكليزي
أو ما يعادله

مجلة علمية دينية اجتماعية

لا تعاد الرسائل لأصحابها نشرت أو لم تنشر | تصدر شهريا موقتاً باللغتين العربية والملايوية | الاعلانات يتفق بشأنها مع الادارة

ربيع الثاني سنه ١٣٥٦ — مكة المكرمة — يونيو ١٩٣٧

فهرس المواضيع

٢	الأفتتاحيه	رئيس التحرير
٤	على بركة الله	الاستاذ ابراهيم الشورى
٥	تحية وحديث	الأديب مصطفى كمال باتو باره
٧	حييت ياابن عزيمة	الأديب سعيد قاروت
٧	الدعاية	الأستاذ السيد عبد الحميد الخطيب
٨	واجب المسلمين نحو معالم دينهم	الأستاذ أحمد قسطي بنجر
٩	بلاغ وتحذير	مكتب الدعاية للحج
١٠	الاسلام وسر تطور المسلمين	الأديب عمر مراد لفون
١٢	رسالة « النداء »	الأديب محمد جنيدي سمباوه
١٤	خلاصة الاخبار	....

العدد الأول من مجلة «النداء الاسلامي».

وقد تمسكت «النداء الاسلامي» بخطتها هذه، فخصصت أعمدتها للقضايا الاسلامية، واهتمت بمعالجة الموضوعات التي تتصل بحياة الجالية الملايوية الأندونيسية. وهي تشبه مجلة «الاصلاح» في أنها كانت ذات سمة صحفية خاصة، ذلك لأن موقفها هذا إنما يمثل خروجاً على تلك النزعة الأدبية التي سيطرت على صحف هذه الفترة، وذلك لأنها قد خصصت صفحاتها لجوانب مهمة لم تعط من قبل ما تستحقه من عناية واهتمام، تلك هي موضوعات الحج وهجرة العناصر الاسلامية إلى الأراضي المقدسة.

ويتميز أسلوب النسخة العربية من مجلة «النداء الاسلامي» بالجودة والجزالة ويتسم تبويبها بالوضوح والبساطة. وكان يسهم في تحريرها -أحياناً- بعض الكتّاب المعروفين مثل محمد حسن عواد، وأحمد عبد الغفور عطار، ومحمد حسين زيدان، وابراهيم الشورى، وعبد الحميد الخطيب. وسأورد فيما يلي فهرس الجزء السادس عشر الذي صدر في رجب ١٣٥٧هـ (سبتمبر ١٩٣٨م) لكي تتبين منه الموضوعات التي كانت المجلة تعالجها:

الصفحة	الموضوعات	الكاتب
١	فرض الحج	المحرر
٤	جامعة المسلمين	محمد حسن عواد
٦	الإخاء الاسلامي	(مؤرخ)
٧	ما هي الطريقة المنتجة لتعليم اللغة العربية	(أستاذ)
١٠	صقر الجزيرة في القرن الرابع عشر	أحمد عطار
١٢	اللغة الأندونيسية	طاهر عبدالله باتوبارا
١٤	ما هو العمل الممكن أداؤه لفلسطين	أحمد وردي بنتن
١٥	اللغة الأندونيسية في رأي أستاذ. . .	جندي سمباوا
١٦	في عالم المطبوعات	
١٧	خلاصة الأنباء المحلية	

الصفحة	الموضوعات	الكاتب
١٩	خلاصة أنباء البلاد العربية	
٢٠	خلاصة أخبار البلاد الأندونيسية والملايوية	
٢٢	الرياضة الأدبية	محرر الرياضة الأدبية

ورغم أن مجلة «النداء الاسلامي» قد صدرت في وقت متأخر، إلا أن شيئاً من الغموض ما زال يحيط بتاريخ حياتها التي لم تدم -كما يبدو- طويلاً. ويرجع هذا الغموض إلى قلة ما بقي من أعدادها، وإلى ان من كتبوا عن الصحافة في هذه البلاد لم يهتموا بها. ولذلك فإنه لا يعرف -على سبيل المثال- تاريخ انقطاعها عن الصدور. إن العدد التاسع عشر المؤرخ في شهر شوال ١٣٥٧هـ (ديسمبر ١٩٣٨م) هو آخر ما يوجد الآن -كما أعلم- من أعدادها، ولكنه ليس من الواضح أوقفت المجلة عن الصدور حينئذ أم أنها قد عاشت حتى عام ١٩٤١ حيث احتجبت الصحف المحلية عن الصدور حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؟.

خاتمة:

هذه هي مسيرة الصحافة في نشأتها، ولقد كانت البداية الأولى في الحقبة التي سبقت توحيد البلاد بداية متعثرة لم يفد منها أبناء الوطن فائدة صحفية واضحة، ذلك لأنهم لم يدعوا إلى المشاركة في العمل الصحفي، بل كانوا يتلقون ما يكتب في هذه الصحف، ويقفون منه في معظم الأحيان موقفاً سلبياً. ولكن الاستقرار السياسي الذي تمتعت به هذه البلاد بعد توحدها في عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م) قد أوجد جواً ملائماً لألوان صحفية أخرى غير لون الدعاية السياسية الذي ساد الصحف من قبل. وكان من نتائج هذا الاستقرار أن دُعِيَ الكتاب إلى أن يسيروا دفة الصحافة في بلادهم، فانصرفوا بأقلامهم الفتية -التي حرمت من مزاولة العمل الصحفي طوال ستة عشر عاماً- إلى معالجة مختلف الموضوعات الصحفية،

وتحبير المقالات الأدبية والاجتماعية. وإن من الواضح ان هذا الطور الأخير من النشأة الصحفية الرائدة كان من أهم العوامل في إرساء قواعد الصحف المعاصرة التي تعتمد الآن اعتماداً أساسياً على أقلام الصحفيين من أبنائها، وتصور الحياة الحقيقية للمجتمع في بلادها.

وقد غلبت الصبغة الأدبية على الصحافة في العقد الرابع من القرن العشرين حتى لقد وجدت الجريدة الرسمية نفسها حينئذ دائرة في فلك الأدب. ويبدو أن للصحافة في الأقطار العربية الأخرى أثراً في هذا الاتجاه، فلقد كانت هذه الصحافة خلال العقدين الثالث والرابع من هذا القرن مهتمة اهتماماً كبيراً بالأدب، ولذلك فلا بدع إن اتجهت الصحف في هذه البلاد حينئذ هذه الوجهة، إذ ان الكتّاب الذين تولوا أمرها قد تتلمذوا على أيدي أولئك الكتاب والصحفيين المحدثين الذين برزوا في مواطن الثقافة العربية الحديثة.

وكانت الصحف التي صدرت قبل توحيد البلاد صحفاً إقليمية لم تكن تمثل من شبه الجزيرة العربية سوى مدن الحجاز، ولكن الصحف التي ظهرت بعد ذلك كانت أرحب مجالاً وأكثر شمولاً من سابقتها، فقد أصبح الكتّاب والأدباء من مختلف أرجاء البلاد يشاركون في الكتابة فيها. كما أنها استطاعت أن تشجع ألواناً من النشاط الاجتماعي والأدبي والفكري، وأن تكون صورة صادقة لهذا النشاط الذي حفلت به البلاد في ذلك الحين.

لقد اتسمت الجرائد التي صدرت قبل توحيد البلاد بندرة الأقلام المحلية، ولكن الصحف التي ظهرت بعد ذلك قد حظيت بإسهام عدد كبير من المواطنين المثقفين. ولقد تخرج في رحابها معظم الأدباء والكتّاب الذين برزوا في ميدان الحياة الفكرية والأدبية في البلاد، كما أنها قد أصبحت الأساس الذي شادت عليه الصحف المحلية في الوقت الحاضر بناءها، واستمدت منه تقاليدها وتجاربها.

الفصل الثاني
نصوص صحفية

نظام المطابع والمطبوعات:

(«أم القرى» عدد ٢٢٦ (١٦ - ١١ - ١٣٤٧هـ/ ٢٦ - ٤ - ١٩٢٩م) وعـدد ٢٢٧ (٢٣ - ١١ - ١٣٤٧هـ/ ٣- ٥ - ١٩٢٩م). صدر هذا النظام بعد حوالي أربع سنوات ونصف من ظهور جريدة «أم القرى»، وبعد بضعة أشهر من صدور مجلة «الاصلاح». ولهذا فإنه النظام الذي صدرت في ظله الجرائد والمجلات السعودية الأخرى التي تتابع ظهورها في العقد الرابع من القرن العشرين. وقد عمل بهذا النظام حوالي عشر سنوات، ثم خلفه نظام المطابع والمطبوعات الذي نشر في «أم القرى» عـدد٧٨٨ (١٦ - ١٢ - ١٣٥٨هـ/ ٢٦ - ١ - ١٩٤٠م) وعدد ٧٨٩ (٢٣ - ١٢ - ١٣٥٨هـ/ ٢ -٢ -١٩٤٠م).)

صدر الأمر السامي بالموافقة على نظام المطابع والمطبوعات التالي:

الباب الأول

المادة الأولى: يسمى هذا النظام بنظام المطابع والمطبوعات.

المادة الثانية: يكون للألفاظ المستعملة في هذا النظام المدلولات الآتية:
١ - المطبعة هي كل آلة تطبع نسخاً مكتوبة سواء كانت آلية أو من الهلام أو خلافه.
٢ - النشرَة الدورية والموقوتة هي النشرة التي لا تصدر في مواعيد منتظمة بل يكون صدورها من آن إلى آخر.
٣ - المدير المسؤول هو الشخص الذي يتعهد بأن يكون مسؤولاً أمام الحكومة عن أعمال المطابع والصحف والنشرات الدورية والموقوتة.
٤ - صاحب الامتياز هو الشخص الذي أعطي حق إصدار الصحيفة أو النشرة له.

الباب الثاني

المادة الثالثة: على كل من يريد فتح مطبعة أن يستحصل على رخصة من الحكومة.

المادة الرابعة: على من يريد الحصول على رخصة بفتح مطبعة أن يقدم طلباً إلى الحكومة يبين فيه اسمه وشهرته ومحل إقامته وأسماء شركائه ومحلات إقامتهم وغير ذلك من التفاصيل التي قد تطلبها منه الحكومة من وقت إلى آخر، وان يقدم ضمانة نقدية قدرها خمسون جنيهاً إلى صندوق الحكومة.

المادة الخامسة: يجب على صاحب أو أصحاب المطبعة حين الانتقال من محل إلى آخر إبلاغ الحكومة بذلك، كما أنه في حين انتقال ملكية المطبعة من شخص إلى آخر سواء كان ذلك بالبيع أو الشراء أو بالارث، ويجب على الصاحب الجديد أو الورثة أو وصيهم أن يقدموا البيان المطلوب طبقاً للمادة الرابعة.

المادة السادسة: الذين يفتحون مطابع من دون استحصال رخصة سابقة بذلك ويشرعون في إجراء عملية الطبع في مطابعهم تقفلها الحكومة وتغرمهم بدفع جزاء نقدي قدره خمسون جنيهاً.

المادة السابعة: على أصحاب المطابع الموجودة حالياً أن يقوموا بتقديم البيان المطلوب واستحصال الرخصة طبقاً للنصوص المذكورة أعلاه في خلال شهر من تاريخ نشر هذا النظام.

المادة الثامنة: على صاحب المطبعة أو مديرها أن يقدم قبل التوزيع من كل ما يطبعه من المطبوعات الآتية وهي:

١ - الكتب بأنواعها بما في ذلك الكراريس.
٢ - الصحف والمنشورات بأنواعها.
٣ - المجلات والنشرات الدورية بأنواعها.

فالمطبوعات المذكورة في البند الأول تقدم منها نسختان إلى كل من النيابة العامة وإدارتي المطبوعات والمعارف، والمطبوعات المذكورة في البندين الثاني والثالث تقدم منها نسختان إلى كل من النيابة العامة وإدارة المطبوعات.

وعلى كل، لا يجوز لصاحب مطبعة أن يباشر في طبع المطبوعات المذكورة في البند (١) ولا الأخرى إذا كان الفرق بين مدة صدورها أكثر من شهر إلا بإذن سابق من الحكومة.

المادة التاسعة: لا يجوز طبع المصاحف الشريفة وكتب الأحاديث النبوية وكتب العقائد إلا برخصة من الحكومة.

المادة العاشرة: يجب أن يوضع اسم المطبعة على كل نشرة أو كتاب أو مجلة تطبع فيها ويستثنى من ذلك الأوراق المتعلقة بالأمور الذاتية أو الحكومية.

المادة الحادية عشرة: كل مخالف لأحد النصوص السابقة (ما عدا المذكورة في المادة السادسة) يجازى بدفع غرامة نقدية من جنيه واحد إلى عشرة جنيهات، وإذا تكررت يضاعف الجزاء.

الباب الثالث

المادة الثانية عشرة: لا يجوز لأحد أن ينشر أو يحرر صحيفة أو مجلة أو نشرة دورية أو موقوتة إلا برخصة من الحكومة.

المادة الثالثة عشرة: على كل من أراد استحصال رخصة بإنشاء صحيفة أو مجلة أو نشرة دورية أو موقوتة، أن يقدم طلباً إلى مقام النيابة العامة يوقع عليه هو والمدير المسؤول.

ويكون محتوياً البيانات والتفاصيل الآتية:

١ - اسم الصحيفة أو المجلة أو النشرة.

٢ - مكان نشرها.

٣ - مواضيعها وأبحاثها.

٤ - مواعيد نشرها.

٥ - اللغة التي تنشر بها.

٦ - اسم الطالب وشهرته وسنه وتابعيته ومحل إقامته.

٧ - اسم المدير المسؤول وسنه وتابعيته ومحل إقامته.

المادة الرابعة عشرة: لا تعطى رخصة للطالب إلا إذا كان هو نفسه مسؤولاً عن النشرة أو الصحيفة أو قدم مديراً مسؤولاً، وفي حالة كونه هو مديراً مسؤولاً يجب أن يكون طبقاً للشروط المذكورة في المادة السادسة عشرة.

المادة الخامسة عشرة: على الطالب «صاحب الامتياز» أن يدفع تأميناً نقدياً

إلى صندوق الحكومة قدره مائة جنيه عن كل مجلة سياسية أو جريدة وخمسون جنيهاً عن كل مجلة علمية أو أدبية يعطى له رخصة بإصدارها.

المادة السادسة عشرة: يجب أن يكون المدير المسؤول للجريدة والمجلة من رعايا جلالة الملك المعظم وأن يكون سنه تنيف عن عشرين سنة وأن يكون غير محجور أو محروم من الحقوق المدنية أو محكوم عليه بحكم مبني على سوء الخلق وسوء استعمال الأمانة. وأن يكون مجازاً من مدرسة عالية أو مجازاً بالدرس أو بالغاً من التحصيل في سائر المدارس ما يعادل ذلك.

المادة السابعة عشرة: كل جريدة أو مجلة تطبع قبل القيام بكافة الشروط المدرجة في متن هذا النظام تعطل حالاً ويغرم صاحبها وطابعها ويجازيان بجزاء نقدي من خمسة جنيهات إلى خمسة وعشرين جنيهاً وإذا تكرر يضاعف الجزاء ويحبس من أسبوع إلى شهر.

المادة الثامنة عشرة: مقدم الايضاحات الكاذبة حين طلب الرخصة يجازى بالعقاب المنصوص عليه بالمادة (١٧).

المادة التاسعة عشرة: لا يجوز أن يستعمل اسم صحيفة أو نشرة أخرى أو اسم مماثل لصحيفة أو نشرة أخرى بشكل يولد الالتباس ما لم يكن قد انقضت مدة تتجاوز الخمس عشرة سنة على حين توقف صدور الأولى أو قد انقضت مدة سنة على حين صدور الرخصة من دون أن تصدر الصحيفة أو النشرة.

المادة العشرون: في حالة تخلي المدير المسؤول عن عمله من الضروري

إشعار الحكومة بذلك وتقديم مدير عوضاً عنه في خلال نصف شهر من تاريخ تخلي المدير المسؤول عن عمله. وإن نشرت الصحيفة أو النشرة في خلال هذه المدة فيعتبر صاحب امتيازها مديراً مسؤولاً بالشروط المبينة أعلاه أو أن يعين مديراً مسؤولاً.

المادة الحادية والعشرون: على المدير المسؤول لكل صحيفة أو نشرة أن يقدم نسختين منها إلى أكبر مأمور إداري في المكان الذي تصدر الصحيفة أو النشرة فيه وإلى دائرة المطبوعات في العاصمة وإن حصل تقصير في الارسال يعاقب المدير المسؤول بغرامة نقدية من جنيه واحد إلى خمسة جنيهات عن كل عدد لم يرسل نسخة على الصورة الآنفة.

المادة الثانية والعشرون: ليس للصحف أن تنشر الأخبار الكاذبة أو المحرفة عن أصلها وإن حصل منها ذلك تنذر في المرة الأولى وتغرم بالثانية بجزاء نقدي من خمسة جنيهات إلى عشرة جنيهات.

المادة الثالثة والعشرون: يجب على المدير المسؤول أن ينشر مجاناً في رأس أقرب عدد يصدر من الجريدة أو النشرة الموقوتة جميع التصحيحات التي يرسلها إليه أحد ممثلي لسلطة العامة بسبب ما نشر في تلك الصحيفة أو لنشرة من الأقوال الغير صحيحة في شأن أعمال ظيفته وإذا تخلف المدير عن النشر يعاقب بجزاء قدي من خمسة جنيهات إلى عشرة جنيهات، على المدير أيضاً أن ينشر في أول عدد الردود التي

يرسلها كل فرد نسب إليه شيء خلاف الحقيقة في تلك الصحيفة أو النشرة وإذا تأخر عن النشر يغرم بجزاء نقدي من جنيه واحد إلى خمسة جنيهات وهذا خلاف ما يترتب من قبل الحكومة من جزاء.

المادة الرابعة والعشرون: ليس للصحف أن تنشر ما يشجع الأعمال المخلة بالآداب العامة أو يدعو إلى التخريف أو الالحاد أو البدع وإن حصل شيء من ذلك يجازى بجزاء نقدي من خمسة جنيهات إلى عشرة جنيهات أو بالسجن من أسبوع إلى شهر، وإذا نتج عن هذه النشرات إخلال بالراحة العامة تعطل الصحيفة أو النشرة ويجازى الفاعلون بالحبس من شهر إلى سنة ويدفع جزاء نقدي من عشرة جنيهات إلى خمسين جنيهاً.

المادة الخامسة والعشرون: ليس للصحف أن تنشر المكاتبات الخصوصية التي دارت بين أشخاص عاديين أو الأوراق الرسمية العائدة للحكومة أو لأعمالها إلا بتصريح كتابي خاص بذلك وفي حالة نشر شيء من ذلك من دون التصريح الخاص جوزي صاحب النشرة أو مديرها المسؤول بغرامة نقدية من خمسة جنيهات إلى خمسة وعشرين جنيهاً.

المادة السادسة والعشرون: يجب أن تكون غاية الصحف والنشرات والكتب الدعوة إلى الفضيلة والحض على التمسك بأهداب الدين والأخلاق الفاضلة

والنصح للعامة بترك الرذائل والعادات غير المستحبة.

المادة السابعة والعشرون: ليس للصحف أن تنشر ما يخل بشرف إنسان أو هيبته، أما الانتقاد الحاصل فيجب أن يكون طبقاً لآداب المناظرة.

المادة الثامنة والعشرون: ممنوع إدخال الصحف والنشرات والكتب التي تدعو إلى ما هو آت:

١ - التي تدعو إلى الالحاد والتخريف.
٢ - التي تدعو إلى البدع وتحبيذ الرذيلة.
٣ - التي تكون مضرة بصالح البلاد والحكومة، وكل من يتجرأ على إدخال ما ذكر يخطر في المرة الأولى ويجازى في الثانية بالمصادرة وبغرامة نقدية قدرها خمسة جنيهات.

الباب الرابع

المادة التاسعة والعشرون: على كل من يتعاطى بيع الكتب بأنواعها أو الصحف أو المجلات أو النشرات أو الرسوم أو الصور سواء كان متخذاً لتجارته محلاً أو يبيعها في بيته أو كان من الباعة السريحة أن يتقدم إلى دائرة المطبوعات بعريضة يطلب فيها تسجيل اسمه بهذه الصفة.

المادة الثلاثون: على كل من يتعاطى بيع الكتب كما مر في المادة السابقة أن يقدم إلى دائرة المطبوعات في خلال مدة لا تتجاوز الخمسة والأربعين يوماً من تاريخ وضع هذا النظام موضع العمل

قائمة بأسماء الكتب والمطبوعات الموجودة في حيازته والمخصصة للبيع على الجمهور، وأن يقدم كذلك كشفاً بالكتب الجديدة أو النشرات والصحف التي تصل من الخارج لأجل بيعها.

المادة الحادية والثلاثون: كل من يخالف نص المادتين السابقتين يجازى بدفع غرامة نقدية قدرها خمسة جنيهات.

المادة الثانية والثلاثون: يسمى من يتعاطى بيع وتوزيع ونشر الكتب والصحف كتبياً، ويطلق لفظ الكتبي على كل شخص يتعاطى تلك المهنة سواء كان متخذاً له مقاماً أو كان يبيعها بحملها أو التجول بها في الأسواق.

المادة الثالثة والثلاثون: يكون تطبيق المواد المدونة في هذا النظام من ضمن اختصاص المحاكم المستعجلة.

المادة الرابعة والثلاثون: جميع الأنظمة والتعليمات الموضوعة في السابق تصبح ملغاة من تاريخ وضع هذا النظام موضع العمل.

المادة الخامسة والثلاثون: يسري مفعول هذا النظام بعد مرور شهر واحد من تاريخ نشره.

المادة السادسة والثلاثون: على النائب العام تنفيذ هذا النظام ووضع التعليمات اللازمة لتطبيقه.

افتتاحيتان من جريدة أم القرى:

١ - افتتاحية العدد الأول:

(«أم القرى»، عدد ١ (١٥ - ٥ - ١٣٤٣هـ/ ١٢ - ١٢ - ١٩٢٤م). كان صدور جريدة «أم القرى» بداية لعهد الصحافة في هذه الفترة التي تميزت بالنشاط الصحفي ووفرة الانتاج الفكري. وتوضح هذه الافتتاحية الأهداف الصحفية التي أنشئت «أم القرى» من أجلها، وتبين الصبغة الاسلامية التي حرصت الصحيفة على أن تصطبغ بها. وإلى جانب ذلك فإن أسلوب هذه الافتتاحية مثال للأسلوب الأدبي الجزل الذي كانت تحرر به صفحات الجريدة).

لك الحمد باريء السموات والأرض، جاعل الأيام دولاً، ماحق الباطل ومحق الحق بكلماته ولو كره الظالمون. والصلاة والسلام على نبيك محمد جاء بالهدى ودين الحق وعلى آله وصحبه وسلم، ونستفتح بالذي هو خير.

أما بعد، فما نحن إلاّ نسل من آباء صدق سلفوا من قبل أعزهم الله باتباع هدى نبيه صلى الله عليه وسلم، فعزوا وكانوا سادة الأمم ثم خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فبدلهم الله بعزتهم ذلاً وأصبح أولئك الذين عزوا وسادوا مضرب الأمثال في الذلة والاستكانة والجهل والغباوة وما ذاك إلاّ لتنكب من خلف عن سنن من سلف.

قضينا نحن المسلمين وأخص العرب منهم أحقاباً بعد عزنا تتقاذفنا أيدي الذلة والهوان بما كسبت أيدينا إلى أن أصمتنا هزة أيقظتنا من رقدتنا فانتبهنا نتلمس طرق الهداية لنعيد من ماضي العز ما درس، ولكن تشعبت بنا الطرق وتفرقت بنا السبل فكنا طرائق قدداً، ولم يوصلنا سبيل من السبل التي سلكناها لما نبتغيه، ولا يزال كثير من قومنا في عماية عن السبيل الذي يمكن أن نصل من طريقه لما نريد. ولقد قدر الله الكريم لطائفة من هذه الأمة العربية أن شغلت بنفسها عن الناس أجمعين، وسعت في السير على السنن الذي كان لهذه الأمة أول يوم أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فأخذ الله بيدها واجتمع عليها عصبة ذات قوة وبأس، وجعلت تنشر الدعوة للطريق الذي اتبعته تدعو الناس أجمعين للأخذ بما أخذت به لعل الله أن يبدل للمسلمين من بعد خوفهم أمناً، ومن بعد ذلتهم عزة ومن بعد ضعفهم قوةً . . . وظلت هذه البلاد بعيدة عن المسلمين والمسلمون بعيدون عنها وكل فريق يرمي صاحبه بمنكر القول، ولعل الله أراد أن يزيل هذا الحاجز الذي كان بين الفريقين ليتعارفوا ويتفاهموا فيكونوا إخواناً بنعمة الله يحمون حمى الله وحماهم فنصر هذه الطائفة على عدوها، ودخلت بيته الحرام تقيم فيه شرعه الذي شرعه. وقد أصدرنا هذه الجريدة لتكون:

١ - واسطة للتفاهم بين العالم الاسلامي وهذه الفئة من العرب والمسلمين، فنظهر ما عند القوم ليعرف الناس حقيقة الأمر.

٢ - لنشر ما من شأنه أن يبصر الناس فيما يصلح أمرهم في الدنيا والآخرة. وإنَّا ندعو جميع من أحب خطتنا لمناصرتنا، ونطلب من جميع من يرى في أمرنا ما يأخذه علينا أن يكتب لنا بما يرى، فإن أقنعنا بالحجة وأبان لنا خطأنا رجعنا عنه، وإن أقنعناه بما عندنا رجع إليه والخير نريد ونتمنى من الله الهداية والتوفيق.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢ - واجبات الصحافة في هذه البلاد:

(«أم القرى»، عدد ٦٥٥ (١٦ - ٤ - ١٣٥٦هـ/ ٢٥ - ٦ - ١٩٣٧م). حظيت الصحافة بعد توحيد البلاد بإسهام عدد كبير من الكتاب الناشئين. وقد كان من نتائج إقبالهم الشديد على العمل الصحفي أن نشرت الجرائد - ولا سيما «صوت الحجاز» - مقالات صحفية كان كتابها في حاجة إلى نضج الفكر ونمو في قدرة التعبير. وقد نادى بعض الكتاب حينئذ برفع مستوى الصحافة وانتقاء ما ينشر فيها. وتعالج الافتتاحية هذه القضية التي كانت من أبرز القضايا الصحفية في تلك الفترة، وتبين رأي كاتبها في حال هذه الصحافة ومستوى الكتابة فيها).

لا شك في أن الصحافة فن ناشيء في هذه البلاد، وهو وليد لما يزل في مهده، وهو في هذه الحالة جدير بالرعاية والعناية وحسن التدبر علاوة على أن القائمين به في حاجة قصوى إلى تفقه عميق في أصوله وأساليبه ودراسة نظمه وقواعده، إذ انهم بحكم الواقع لم يتخرجوا فيه لا من معاهده الخاصة ولا من الدراسات التمرينية أو العملية أو النظرية في كبريات الصحف العالمية. وطبائع الأشياء تقرر أن كل من يريد أن يكون محسناً أو متقناً لعمل من الأعمال عليه أن يتوفر على دراسته إما علماً وإما عملاً.

ولقد كنا نرى في بعض صحفنا ما هو بحاجة إلى تذكير ولفت نظر، وكانت الغيرة الصحفية وواجب التناصح الاسلامي يدفعان بنا إلى محاولة تنبيه تلك الصحف إلى تلك الهنات لتتجنبها وترتفع بمستواها عن الانزلاق

فيها، غير أننا لم نفعل ذلك اعتماداً على حسن ظننا بالزملاء، ويقيننا بأن مرور الزمن ودروس الأيام كفيلة لهم بالتهذيب والصقل، لأن الانسان يزداد علمًا بالحياة من تجاربها يوماً بعد يوم، وتجارب الأيـام ودروسها ومواعظها هي خير معلم للانسان يكسبه من الحنكة وسعة التصرف في الأمور ما لا ينال بالدرس والكد، وبذلك تنطق كثير من الحكم والأمثلة.

والآن لا نرى حرجاً علينا أن نؤدي ذلك الواجب في غير غض من اقدار أولئك الزملاء أو انتقاص من مكانتهم، إذ من المعروف أن هذه الجريدة ومحرريها أقدم عهداً بالصحافة وأرسخ قدماً فيها من أي صحيفة في هذه البلاد، فلا حرج في أن نشير إلى بعض الالتزامات التي هي في عنق الصحف والصحفيين والتي هي دستور جميع الصحف المحترمة في جميع الأمم. وأهم تلك الالتزامات الدقة التامة في نشر الأخبار والتأكد من صحتها إلى أبعد حدود التأكد، إذ من المعروف أن الصحيفة التي تنشر خبراً غير صحيح تضطر أن تكذب نفسها بنفسها في أقرب عدد منها، وفي ذلك من المهانة الصحفية ما فيه، ويدرأ عن الصحيفة هذه الوصمة أن تمتنع عن نشر خبر لا تعرف صحته فتحمي نفسها بنفسها من التعرض لما تكره، علاوة على ما يسجله الجمهور من عدم الثقة بأخبارها. وكثير من كبريات الصحف التي رن اسمها في سمع العالم وقتاً ما اختفت واحتجبت بل ماتت لأنها عرضت نفسها لفقدان ثقة الجمهور فضعفت حالتها المادية، فشيعت جنازتها.

ويلي ذلك في الأهمية مسألة اختيار الألفاظ ملائمة لمعانيها، والاقتصار الشديد في ذلك، إذ ليس أشوه في المنظر والمخبر من أن ترى رجلاً بديناً يلبس ثياب رجل هزيل، أو ترى رجلاً ضعيفاً يلبس ثياب رجل بدين. وعدم التقيد في هذه الحالة بالقيود الاجتماعية يفضي إلى نتائج خطيرة في حياة الصحيفة، أقلها أن تتعرض هي ومحرروها للسخرية والهزء. والأمثلة على ذلك كثيرة، يكفي أن نشير إلى بعض منها، كأن تعطي ألقاب التبجيل

والسمو لغير مستحقيها بينما تقصر في جانب من يكون أهلاً لها، والجمهور بطبيعته يعرف الناس ويقدرهم أقدارهم التي هي لهم، فلا يستسيغ رفع الصغير ولا انتقاص الكبير، فماذا يكون حديثه عن حالة من هذه الحالات؟.

هذا فيما يختص بالأخبار التي هي عماد الصحيفة وعمودها الفقري. أما المقالات التي يتألف منها هيكل الجريدة فالمسؤولية الصحفية شديدة في اختيارها وانتقائها وانتقاء ما لا يصلح منها للنشر، وليس كل ما يرد على الجريدة مما يجوز نشره، وليس كل فراغ في الجريدة مما يسد بأقرب ما تصل إليه يد المحرر، فالمحرر بحكم مسؤوليته أمام القوانين وأمام الجمهور وأمام الذوق العام مطالب بألاّ يضع في جريدته ما ينافي ذلك، وألاّ ينشر إلاّ ما كان محقق النفع أو مرجو الفائدة مما يغذي الجمهور ويثقفه ويتفق مع مصالح الدولة والوطن، أما المقالات السخيفة التي يكتبها الناشئون وأنصاف المتعلمين والتي لا يقرؤها غير كتابها، فتلك من أقل نتائجها أنها تؤدي بالجريدة إلى عالم الفناء بما يترتب على سقوطها في نظر الجمهور وإدباره عنها، كما أن ذلك من أدعى الأسباب التي تنفر المتعلمين والطبقات المثقفة والأدباء الحقيقيين عن الصحيفة وتحملهم على النظر إليها بمنظار الزراية والاستخفاف.

هذه بعض المسائل التي تعتبر مادة الحياة في إصدار أي صحيفة من الصحف وهناك مسائل اخرى تلي هذه في الأهمية مما يتعلق بتنظيم الجريدة وترتيب مواضيعها واختيار موادها وتقدير أهمياتها ومما يتعلق بشؤون اخرى متصلة بهذه المواضيع ضربنا صفحاً عن سردها لضيق النطاق ولأنها من الأشياء النظرية التي تكسب بالمران وتدرك بالنظر الثاقب، وفي إمكان المدققين وذوي البصر ممن يودون الاشتغال بالصحافة أن يدركوها متى وفروا أنفسهم على دراستها والانتباه إليها.

على أن الذي حدا بنا إلى هذه الكلمة أننا لمحنا بعض الهنات في

صحفنا المحلية فأردنا أن ننبه إليها أذهان زملائنا لدفع النقص عنا ومحاولة الوصول إن لم يكن إلى الكمال كله فإلى جله، والناس لا يزالون منذ خلقهم الله بين عالم ومتعلم، وفوق كل ذي علم عليم.

نماذج من جريدة صوت الحجاز:

١ - افتتاح الصحيفة:

(«صوت الحجاز»، عدد ١ (٢٧ - ١١ - ١٣٥٠هـ/ ٤ - ٤ - ١٩٣٢م). في آخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع من القرن العشرين برز على مسرح الحياة الفكرية في هذه البلاد عدد من الكتاب الناشئين الذين كانوا يميلون إلى التجديد في الأدب، ويتوقون إلى الاصلاح الاجتماعي، وقد أنشئت «صوت الحجاز» لتكون وسيلة للتعبير عن هذه الميول الأدبية، واستجابة لتلك الرغبة الاصلاحية. وتوضح هذه الافتتاحية الأسباب التي أسست الجريدة من أجلها، والأهداف التي تنوي الصحيفة أن تحققها).

باسمك اللهم نفتتح عملنا الذي نرجو من ورائه الخير لنا ولبلادنا المقدسة، وبتوفيقك نمضي قدماً في مشروعنا هذا ونؤسسه على دعائم الايمان القوي والاخلاص المتين.

وفي خدمة هذه البلاد العزيزة التي تشرفنا بالانتساب إليها، وفي مصلحة أمتنا التي اختارها الله لسكناها كما اختارها لجوار بيته العظيم وخدمة وفوده الأكرمين نضحي النفس والنفيس ونعاهد الله بأن نوطن عزيمتنا ونبذل أقصى جهودنا في إظهار مكانتها الدينية والاجتماعية

والعمرانية بين الملأ، وفي إثبات مركزها الأسمى بين الأمم والعالم. فقد مضت أحقاب طويلة وهما في نجوة عن العالم لا يعرفهما ولا يدري عنهما شيئاً سوى من قصدهما لأداء فريضة الحج الدينية في أيام معدودات تقضى كلها في مهام هذه العبادة العظيمة ولا تمكنه من أن يستعلم عنهما كما يجب أو يتعرفهما كما ينبغي، وقد تمضي عليه هذه المدة وهو لا يخالط غير طبقة محدودة من الناس ولا يرى إلاّ ما يحيط به في دائرة ضيقة من أفكار وأعمال.

لذلك ولما أحسسنا به من وجوب إيجاد رابطة أدبية بيننا نحن أبناء هذه البلاد توحد بين أفكارنا وميولنا وثقافتنا، لنسعى متكاتفين ومتعاضدين نحو منفعتنا ورقينا، ولما علمناه من تشوف أدبائنا الفضلاء ومواطنينا النبلاء إلى وجود صحيفة وطنية تجول فيها أقلامهم بالأفكار القيمة والآراء السديدة في مصالح بلادنا وأمتنا، وللاهابة بالهمم الراكدة والعزائم المسترخية إلى طروق أبواب الحياة العملية التي تنشلنا من وهدة هذا التأخر الفاضح والجمود المشين.

لذلك كله يدفعنا الواجب الوطني المقدس إلى أن نرفع صوتنا بهذه الصحيفة جهورياً، كي نحدث العالم عن حياتنا . . . وعن حياة بلادنا، ولنعرض على بساط البحث آلامنا وآمالنا لنستأصل جذور الأولى ونتعهد غراس الأخرى حتى تثمر لنا ثمراً جنياً من السعادة، ولننقي أيضاً ما تلصقه بنا المزاعم، ونثبت للناس أننا أمة ما زالت دماؤها زكية، ونفوسها شريفة وخصالها كريمة، وأن بلادنا كما شرفها الله بمركزها الديني كذلك شرفها طيلة الأعصر الخالية والحاضرة باستقلالها وطهارتها من كل شوائب الاستعباد والاستعمار، وأن تلك الشعلة التي برزت من جبالها وصحاريها وسهولها فأضاءت العالم ما يزيد عن خمسة قرون متواليات لا تزال جمراتها كامنة، ولسوف تعود إن شاء الله أشد ما كانت ضوءاً وإشعاعاً.

ايه لعمر الحق قد آن لنا أن نرفع الصوت عالياً، وأن نبلغه إلى كل سكان المعمورة فقد:

طال عهد السكوت حتى حسبنا   أن هذي الحيـاة عـادت منـامـا

ولئن منينا بالماضي المظلم الذي غشينا بكوارثه وأرهقنـا بفوادح آلامه، والذي كان يظن فيه أنه أتى علينا الموت الأبـدي، وإن هي إلَّا ظروف قاسية وأحوال عصيبة تخطيناها لا يخلو من أطوارها تاريخ أمة من الأمم مهما بلغت من الحرية والعزة والاستقلال. فلئن كان كذلك الماضي وحتى كان آخر أدواره داهمة الأزمة العالمية التي أخذت بخناق العالم أجمع - وبالطبع نحن جزء منه -، فلئن كان كل ذلك فإن لنا في المستقبل القريب والبعيد من مطامح الحياة العالية ما يضاعف نشاطنا وقوتنا وجدنا، وما يهون علينا كل ما لاقيناه وما سنلاقيه من مصاعب ومتاعب دون بلوغ الغاية وتسنم غارب المجد والعـلا. وما كـان ذلك إلَّا درسـاً جليلاً، استجلينا فيه فصول الحياة الحلوة والمرة عبراً وعظات.

وبعد: فليس لرجالنا اليوم عذر، ولا لأدبائنا مندوحة عن أداء الواجب الوطني بإبراز ما تكنه ضمائرهم من حب الخير والمنفعة لهذه البلاد، وبذل النصيحة والارشاد، وإظهار وجوه الحق والصواب، والدعوة إلى الفضيلة والمكـارم، والأخذ بيـد الأمة إلى مـا يرفـع مستـواهـا العلمي والأدبي والسياسي. فباب القول والعمل قد فتح على مصراعيه، وميدانهما رحيب لمن يريد الاقتحام. وهذه صحيفتنا إنما أنشأناها صحيفة الأمة والوطن، ونرجو من بنيهما المناصرة والتشجيع، كما نؤمل لهم نجاحاً في المسعى وتوفيقاً في الجهاد الحياتي وسعادة في الحال والمآل. وانها ستسير على مبدأ الاخلاص والحكمة، تعتمد في مادتها الأدبية على جهود من وطدوا أنفسهم على إنشائها والعمل فيها، وعلى ما يتحفنا به أدباء وفضلاء الحجاز خاصة وأدباء وفضلاء البلاد العربية والاسلامية عامة من أبحاث وإفادات في كل مناحينا العلمية والأدبية والعمرانية والسياسية. كما تعتمد في مـادتها

المادية على ما ستلاقيه بدون ريب من مساعدة وإقبال أفراد الأمة عليها بشراء واشتراك. وإنها بعد عنايتها الخاصة بأحوال بلادنا الداخلية وعلاقاتها الخارجية، ستعنى بالبلاد العربية والاسلامية بل والشرقية عامة فكلنا على ما يقولون «في الهم شرق».

وإنها فوق ذلك ستنشر كل ما يرد إليها من المقالات في أي بحث كان إذا وافق مبدأها الاسلامي والأدبي، وستنافح عن إسلاميتها وعروبتها كل من أراد بها أذى أو سوءاً، وإنها ستتعرض للحوادث الداخلية ومجاري الدوائر الرسمية بحرية تامة يحوطها الاخلاص والحكمة والنزاهة، ونستسمح خواطر إخواننا الموظفين في تقدير كل ما يستحق التقدير من أعمالهم، وفي الفات أنظارهم إلى ما يجب ملافاته فيها من نقص أو إخلال.

وإنها وإن تبد اليوم بحجم صغير ساذج، فإن لنا من الآمال إذا لاقت رواجاً وإقبالاً وتشجيعاً ما يجعلنا نوعد القراء عنها في المستقبل بما يقر أعينهم، ويثلج أفئدتهم. وختاماً نضرع إلى الله أن يهدينا سواء السبيل. ربنا افتح لنا أبواب الهدى والخير والفلاح وهيّىء لنا من أمرنا رشداً.

٢ - صوت الحجاز تودع عامها الثالث:
(افتتاحية)

(«صوت الحجاز»، عدد ١٥٠ (٢٠ - ١٢ - ١٣٥٣هـ/ ٢٥ - ٣ - ١٩٣٥م). تتسم هذه المقالة بالروح الاصلاحية المتحمسة التي اصطبغت بها افتتاحية أول عدد من أعداد الجريدة، كما أنها تشير إلى ما مرت به الصحيفة من تجارب في المرحلة التي سبقت انتقال امتيازها إلى الشركة العربية للطبع والنشر. وفي المقالة إشارة واضحة إلى حرص «صوت الحجاز» على الاهتمام بشؤون الشباب وتبني إنتاج الناشئة، والحقيقة أن هذا من أهم الأسباب

التي صيرت الجريدة حينئذ ميداناً للجدل والمعارك
النقدية، وجعلتها تواجه من المشاكل والمصاعب
ما كاد يودي بها).

لك الحمد اللهم في الأولى والآخرة. بهذا العدد تختتم صحيفتنا سنتها الثالثة من مراحل عمرها الذي نرجو الله أن يمده ويباركه لتمر أيامه حافلة بالمهام التي احتسبت الصحيفة نفسها للتضلع بأعبائها ابتغاء وجه الله ثم الواجب الوطني والعربي.

وفي هذا اليوم وعلى شرف من الطريق يشرف العاملون في هذه الصحيفة على ما قطعوه من وهاد وطووا من بيد إشرافاً عاماً يتعرفون فيه صحائفهم الماضية ومبلغ ما حف بها من مكارم أو مكاره ليستضيئوا بذلك في مضيهم في مآتي مراحلهم ويحاسبوا عند التفريط أنفسهم، وكفى للمرء - فيما نعلم - أن (ينتصب)[1] لنفسه حسيباً، وكفى لحسابنا هذا - فيما نعتقد - أن نبدأ بالاصغاء إلى أصوات القراء في الحجاز وما وراء الحجاز من بلاد العرب من قارة آسيا وما وراء آسيا من قارات الدنيا الخمس، وكفى لإصغائنا هذا - فيما نعرف - أن نعمد إلى إضبارة المراسلات فنقرأ ما تحويه من رسائل الانتقاد والتحبيذ.

هذه جملة من رسائل حجازية يرفعنا أصحابها فيها إلى مقام العاملين الأبطال ويقدسون فينا ثباتنا في عبارات تغري بالنفس وقد تحملها على ما تحملها، فلندعها إذن جانباً شاكرين لهم حسن ظنهم، وهذه إلى جانبها لفافة ارتبطت إلى بعضها فيها عشرات الرسائل أكثرها من أصقاع وأوساط مختلفة في بلاد العرب، فيها إمضاء الصحفي والأديب والشاعر، وكلها في جملتها تكاد تنطق بالتحبيذ والتشجيع، وهو روى لا نريد أن ننصت طويلاً

(١) لم تتضح هذه الكلمة في الأصل ولعلها «ينتصب».

إليه خوف ما نخافه منه، فلنشكر تنشيط أصحابها ثم نعدل إلى غيرها مما يحمل الملاحظات والانتقاد، فقد يكون في ثناياها ما يجدي وينفع. إن فيها - على خليط مصادرها - ما يحفزنا إلى الوثوب، ويدفعنا بقوة لنقفز ونطفر، كما فيها ما يعيب علينا خروجنا بعض الأحيان عما ألفت أوساطنا، ودعاؤنا إلى ما لا يعرفه الجيل الماضي من تقليد وعـادات. وفي هذا ناحيتان متضادتان وفكرتان متضاربتان يود أصحاب كل واحدة منهما أن نأتمر قسراً بما يوحون أو يغضبون ويسخطون ولا يرضون. فإلى هاتين الناحيتين نعتذر عن مماشاتهما ونعلمهما مبدأنا بعد أن كررنا ذلك في أكثر من مناسبة. إن مبدأنا ألا نجمد احتراماً لبعض تقاليد أثبتت الحياة فسادها، وأبانت أثرها في تأخر بلادنا أجيالاً متعاقبة، كما أننا لا نطفر نزولاً عند إرادة طائشين منا لمسوا قشور الحياة الجديدة فأخذهم بهرجها واندفعوا على غير هدى يتعشقونها.

إن في جوانحنا ناراً تضطرم من جراء ركون بلادنا طوال أحقاب مديدة، وجمودها على غير النافع من القديم فما (أحرانا)[1] أن نكسر الأغلال هذه. وإن في أفئدتنا لهفاً إلى المقاعد العالية تحت الشمس نود بجدع الأنف لو تبوأ أمتنا الاسلامية والعربية أسماها في ارتداد الطرف، لكننا نرتطم أبداً بسنن الحياة التي لا تقول بالقفز ولا ترى الطفرة، وأبصارنا مبلوة أبداً بالمناظر التاريخية التي تمثل فيها دائماً عواقب الطفرة بأفظع ما تمثل فيه العواقب المشينة السيئة. إذن فنحن لا نجمد على المضر من تقاليد القديم فراراً من لظاه المضطرم في جوانحنا، ولا نطفر مع الطائشين اتقاء ما يجر الطفر وينتج الطيش.

كان سبيلنا في مراحلنا الثلاث السالفة لا يخرج عن إيقاظ النفوس وإعدادها وتربية الأفهام على تمحيص الغث من السمين في الحياة قديمها

---

(١) لم تتضح هذه الكلمة في الأصل ولعلها «أحرانا».

وجديدها، ومن ثم تهيئة الحركة الفكرية وتوجيهها في أناة وروية نحو النافع المثمر. وكان أكبر همنا أن نعنى أكثر ما نعنى بالناشىء والشباب ليفهم الحياة كما هي على حقيقتها ويتدرب على التفكير الجيد فيها.

ولئن كنا قاسينا ما يقاسيه عادة من ينتصب واقفاً بين دواليب متعارضة يدور بعضها ميمنة ويدور غيرها ميسرة فيصطدم ويرتطم، لكنا كنا ولا نزال محتسبين ما نعانيه من الألم في سبيل هدف اعتقدنا شرفه وآمنا بثواب الصبر عليه والجهاد له. وكان يحز في نفوسنا خلال جهادنا هذا أصوات متنافرة تهيب غبا بنا من هنا وهناك لتزعجنا على منظومة أهملناها أو مقال أخرناه إزعاجاً حاداً نلمس فيه نفوس الصائحين، وكل واحدة منها تدعى أن جهادنا لا يجدي ما لم تحمل صحيفتنا أفكار صاحبها مهما كانت شاذة أو غير ناضجة فنحمل هذا الادعاء ومضضه ونمشي في طريقنا هادئين مقتنعين بصواب ما يمليه علينا اعتقادنا الذي يشهد الله باخلاصه والمنصفون من الناس.

هوذا أهم ما اكتنف مراحلنا الثلاث الماضية نستعرضه اليوم لنصفي عنده حسابنا لأنفسنا ونستضيء به في مآتي مراحلنا، وليطلع القراء منه على جملة نوايانا فيحكمون فيها بما شاؤا.

٣ - في عامنا السابع:
(افتتاحية)

(«صوت الحجاز»، عدد ٢٩٣ (١ - ١٢ - ١٣٥٦هـ/ ١ - ٢ - ١٩٣٨م). توضح هذه الافتتاحية أن العمل الصحفي في هذه البلاد لم يصبح حينئذ مهنة من المهن، وأن كتاب الصحف لم يكونوا صحفيين محترفين، فقد كان العمل في

الصحافة يعتبر واجباً وطنياً مقدساً، وكان ينتظر من حملة الأقلام أن يكتبوا في الصحف وأن يكون ما يكتبونه ضريبة ثقافية يدفعونها في سبيل وطنهم ومواطنيهم. وإلى جانب ذلك فإن الافتتاحية تتحدث عن المراحل التي مرت بها «صوت الحجاز» وتشير إلى حقائق مهمة حول الحياة الصحفية، وطبيعة العمل الصحفي في تلك الحقبة).

بعناية الله وتوفيقه تبدأ الصحيفة بعددها هذا سنتها السابعة بعد جهاد ست سنوات كافحت فيها ما قدرت أن تكافح لهذه الأمة وعنها، وقاست ما شاء الله لها أن تقاسي من شعب أنف أشم المعطس يفنى دون تراث أبيه وما ورثه من حكم أو فكرة أو رأي.

ولقد كان يقال لأصحاب الصحيفة يوم أنشأوها ما فائدة هذا التحبير والترصيف في العبارات والجمل بين يدي أمة قد لا تلين قناتها لغير ما تقدس أو تعتنق من مبدأ؟ وأي منحى ستنحون بصحيفتكم هذه وأنتم تعيشون في شعب لا يمقت شيئاً مقته للملاحظات والنقدات تذيعها النشرات وتمشي بها الصحف في أقاصي البلاد. وكان حقاً ما قيل، فقد مرت بالصحيفة أول تدرجها عواصف قاسية يثيرها رجال الأعمال والمهن والوظائف كلما مال القلم نحوهم بنقدة أو لحقهم بنفثة.

وكان يقال للصحيفة يومها أو لأصحاب أقلامها على الأصح أنكم تعوجون بأمتكم عن السوى، وتختارون لها على حياة الانتاج والجد حياة السفسطة والهرج، وتعلمون الشباب فيها كيف يلهو بقشور الحياة ويتصور الغاية فيها أدباً تسيل من ورائه الصحائف بنافلة القول وسخيف الخيال، وأنكم بهذا الزخرف الذي تدعونه الأدب وما في تضاعيفه من سحر خلاب تغرون ناشئتنا وتغوونهم وراءكم بحمل الأقلام وما يجر إليه حمل الأقلام من تطور لا يتناسب وبيئة هذا البلد ونوع حياته. وكان حقاً ما قيل إلى

حد ما ، فقد مر يوم أوشك الشباب فيه أن يعلق السفسطة، ويزلق في مهاوي الهرج وحب النقاش، وكاد اللهو بنافلة القول وزائف الأدب أن يسود أوساطه، وشرع فريق من الناشئة بحكم سذاجة السن وقاعدة حب الظهور الطبيعي يغويه سحر صناعة الأدب الخلاب، فنبتت أقلام لا يحصى وصفها،وظهرت أسماء لا يحصر عددها، وكادت تطغى فكرة حمل الأقلام وحب ظهور الأسماء حتى على التلاميذ في فصول دراستهم فتنسيهم وظائفهم، وتحصر جهودهم في مقالات يحبرونها ونشرات يصدرونها كمجلات أو دوريات مدرسية.

كل هذا صح التكهن به، وأحسب أنه يجب أن يصح استجابة لطبيعة حب الجديد ما دامت جدته. وليس أدل على صحة ذلك من هبوط حرارة النشوة المفرطة نحو الأدب على أثر زوال جدته واستقراره أخيراً بين قوائم مئات الصناعات القديمة في البلاد. فنحن نشاهد اليوم هدوء هرج الشباب وقفول الناشئة عن سبيل خدعوا طويلاً ببهرجه وزخارفه، وذوبان أسماء كثيرة كانت تتخايل بين الأنظار والأسماع.

وجميلة حياة الاستقرار والهدوء بعد مثل ذلك الافراط، فالأمة التي يغوى نابتتها سبيل واحد تجري فيه صفوفها دراكاً متلاحقة سوف تقف في يوم المكرهة أمام صروف الحياة وأسبابها تناشدها الحساب العسير، وتجزى غوايتها شر ما يجزى به الغوي الضليل. أجل فليست أسباب الحياة كلها أدب كما ليست غايتها أقلام تهرف أو تجيد، إنما الحياة شؤون، أولها الحياكة وتجهيز كل أدوات الانسان الحيوية، وآخرها اعداد الحديد في الماء واليابسة وبين أجواز الفضاء، ليفل الحديد ويرد العاديات الموريات المغيرات المثيرات.

لنهنأ إذن بالاستقرار بعد الهرج، ولنمش في هدوئنا هذا بما صفى من أقلامنا نخط المسالك ونرسم الطرق، وليس لناعب أن ينعق بصرير أقلامنا بعد هذا الاستقرار، أو يدعوه هرجاًلا نتاج فيه، فالأمة لا تمشي صعداً في

سبيلها ما لم يجدها صرير الأقلام وتنير المسالك أمامها نفثات أدبائها وبحسبنا هذا البلد الذي كان أهلوه يضيقون ذرعاً بكل نقدة، ويثورون ضد كل جديد قبل أن يكون هنا أدب أو تنشأ صحيفة. أما اليوم وبعد أن كرس الأدباء أول ما كرسوا في هذه الصحيفة جهودهم لتحمل كل ما يثار، شرعت الأفكار تتجه غير ذلك، وبدأت العقول تتسع عن ذي قبل للنقدة والملاحظة بلونيها باحثة عنها كما يتنسم الصادي خرير المياه في الجداول بحثاً عن رشفة يصيبها يروي بها غلة ظمئه.

لنهنأ بما صفى من أقلامنا ونسعد بهذا النفر من الأدباء الذين طفوا على سطح البحيرة، وليمش هؤلاء بنا بعد أن انحطت على كواهلهم مسؤوليتنا. ليرهفوا أقلامهم ويحدوا سنانهم ويرفعوا مصابيحهم، فالمسالك متشعبة والمضي في أهداها وأبعدها يطالبهم بتضحيات غالية ومشقات كبيرة يجب أن يضطلعوا بها ويفردوا كواهلهم لتحملها دون تأفف أو تذمر أو شكوى. أما أن يخلدوا إلى الراحة، ويسلسوا قيادهم لشؤونهم الخاصة مهما جلت أو كبرت ناسين حقوق بلادهم وما تطالبهم به فذلك كفران وطني وجحود تأباه الذمم الشريفة والضمائر الحرة والنفوس العالية الأبية. ليسمع هؤلاء المنصرفون وليناقشوا أنفسهم الحساب لبلادهم، وليقلعوا ما قدروا عن تعلات واهية لا تثبت أمام المنطق المعتدل ولا تقوم بين يدي ضمير حر يفهم الواجب، ويقدر عناء الحب ومستلزمات الهيام بأرض أنبتتهم فأعزوها وأقلتهم فأحبوها، وركنت في تذلل إليهم فولوا وأشفقوا على راحتهم وصحتهم من العناء فيها فخسروا بذلك وضلوا السواء، ودللوا على صغار لا يتفق وطباع المحبين.

لتكن لهم أسوة بصحيفتهم هذه التي تفتخر في صراحة بثبوتها طوال سني حياتها رغم فقدانها كثيراً من أسس القيام ومواد الثبات، ورغم ما تصادف من جمهورها الساذج في البلد من إلواء أو إعراض سبب لها ويسبب إلى اليوم نقصاناً هائلاً في الرواج، وأفقدها ويفقدها إلى الساعة

كثيراً من عوامل القوة وعناصر التقدم، وهي مع كل هذا متماسكة تنتعل الدماء وتجد السير نحو هدفها غير مبالية بما يحيط ببيئتها من كساد أدبي أو تجاري أو إعراض تعرف هي نفسها أنـه لم يقم في طريقهـا قصداً ولا أسيء به إليها عمداً، وإنما هو النتيجة الطبيعية لنسبة الثقافة والتعليم المئوية في بلاد ناشئة حديثة العهد بالنهوض الفكري.

وإنه لخير كبير في نظر الصحيفة أن تجد من يعنى بقراءتها ويلحف في البحث عنها في مثل هذا البلد الناشيء، كما هي نعمة مشكورة أن تجد نفسها قادرة على تغطية أجزاء من مصاريفها في شعب على ما تعلم فيه من نسبة التعليم الحديث لا يعدو تعداد حواضره أصابع اليـد الواحـدة، ولا يزيد إحصاء هذه الحواضر عن بضع مئات من الألوف. إنه لخير كبير يطمئن النفس ويمدها بالقوة. وما باله لا يكون خيراً ما دامت الغاية لهذه الصحيفة لا تعدو محاولة تنوير الأفكار وتثقيفها، وتوجيه الافهـام بقوة الاستمرار حتى تصبح مستعدة للانتفاع بأنفع ما في دروس الحياة من عبرة وعظة.

ثم ما بالنا لا نطمئن، وهذه بوارق آمالنا بدأت تتخايل أمام أنظارنا فيما نشعر حولنا من تطور في الأفكار، وقابلية في العقول جعلت القوم يسمعون اليوم منا بعض الشيء، ويفهمون توجيهات صحيفتنا ويعملون كثيراً بإشاراتها، ويتحدثون في كل مناسة عن تعليقاتها، ويلجأ المنفوس إليها فترفع صوته إلى آذان المسؤولين فيستجيبون ولا ينغضون رؤسهم أو يلوون نفوراً أو إعراضاً مما يدل في مجموعه على مقدار تطور الافهام، ومبلغ الاتساع في مناطق العقول. خليق بنا أن نطمئن، ويحسبنا هذا ربحاً لا تعادله المادة، ولا يقوم مقامه الغنى مهـما اتسعت رقعته، وامتـدت أسبابه. بحسبنا هذا مادة ومعنى لا نتمنى عليه غيره، ولا نطمع قبله في سواه، كما يسرنا أن نضحي من أجله وفي سبيله كل ما يمكننا تضحيته

لنظفر في النهاية بمجموع يفكر ويضطلع في الحياة بما تضطلع به الصحيفة من مبادىء، وما تعتنق من أفكار.

يحدونا إلى هذا السياق حاجتنا إلى التدليل بمثل هذا الاستعراض للنفر من إخواننا الأدباء المعرضين عن أداء مهمتهم لنستطيع أن نقول إلى حضراتهم في جرأة وصراحة انكم مطالبون بمثل هذه التضحيات إن لم يزد عليها، كما أنكم مسؤولون لبلادكم عن الرزوح لأكثر من هذه الأعباء وأكبر من هذه المشاق.

ولنذع في قوة إيمان الصحيفة بغايتها، وعزمها على الدأب في المضي نحو هدفها رغم كل ما يعوقها ابتغاء الله والواجب الأقدس، والله من وراء القصد.

يجب أن نعتني باقتصادياتنا:

بقلم أمين مدني

(«المدينة المنورة»، عدد ٢ (٤ - ٢ - ١٣٥٦هـ/ ١٥ - ٤ - ١٩٣٧م). حفلت صحيفة المدينة المنورة - مثل غيرها من الصحف المحلية - بالموضوعات الأدبية والاجتماعية، ولكنها كانت تتناول ما بين حين وآخر القضايا السياسية والاقتصادية، وتعالجها بأسلوب لا يخلو من النغمة البيانية والسمة الأدبية، ومن ذلك هذه الافتتاحية الاقتصادية التي كتبها رئيس التحرير).

لشد ما تشغف الأمم بمعرفة المستقبل الذي تخطو إليه وتسير نحوه يوماً فيوماً وعاماً فعاماً، مستقبلة آمالاً ومخاوف، مخلفة تاريخاً وآثاراً يشع لها الأمل بضوئه الجميل فتهتز حماساً وطمعاً، ويترآى لها الفشل بشكله المرعب

فيشوب الحماس شيء من الفتور ويمتزج الطمع بالحذر، فبقدر ما يتسع لها الأمل تتسع لها الحياة، وتستهويها الأنانية وبقدر ما تفكر في الفشل يزداد فيها الحرص والوجل. فالأمل والخوف هما السر الأكبر والقوة الفعالة التي أخضعت خيلاء الأمم القوية، وأرغمتها على الرضوخ لدستور دولي يحفظ كيان الضعيف ويصون حرمته، ويمنحه حقه كغيره، فلا تقفل أمامه ميناء ولا يكبد ضريبة لا يدفعها غيره، فله أن يسير سفنه آمناً في بحر يمتلكه غيره ونهر يسير بأرض سواه. وله إذا ما شعر بحيف ولمس ما يحط بكرامته أن يستصرخ في جنيف ويتحاكم في لاهاي. فعلى هذا تمت رواية الأمس، وختم فصل الحرب العالمية، وسجل المؤرخ حوادثها، وودع العالم ماضيه بما فيه من خير وشر، والتفت إلى مستقبله يبحث عما يكنه له. والمستقبل لغز قد يفسره الماضي وقد لا يفسره، فلا يعيد التاريخ نفسه، ولا تنطبق حوادث الماضي على المستقبل. والمآزق التي وقع فيها العالم بالأمس ألقت عليه دروساً بليغة وأكدت له أن لا نصر إلاّ بالايمان الصادق والعزيمة الماضية، والعمل المتواصل، والجرأة مع الثبات، والاقدام بعد التدبر، والمغامرة والبأس فأصبح مثله التساهل هو الضعف والحلم هو الذل.

فبهذا المنظار أخذت الأمم تنظر إلى المستقبل وعلى هاته القاعدة أخذت تسير، لا حق إلاّ للقوة، ولا صوت إلاّ للمدفع. وانه لنهج صعب تنهجه، ومصير محلولك تقدم إليه. وقد يكون لهذا عوامل متعددة ولكن الأصل منها والأهم فيها شدة تأثرها بالتنافس، ونغز خنزوانته التي تشمخ في الرؤوس. وشيء آخر يستمد من التنافس ويستمد التنافس منه، وهو ارتباط مصالح الأمم، وتداخل منافعها البعض مع البعض وهذا من شأنه أن يكون داعياً للسلم، سبباً للوئام، إن لم تكن أحقاد، وان لم يكن تنافس ولكن والتنافس نافخ حضنيه والحقد يضرمه الغرور فلا. فلقد باتت كل أمة تفكر في التخلص من ربقة الاحتياج إلى الغير وتحرص على أن تكون غنية بكل ما يلزمها مستقلة كل الاستقلال وأن تكون المتفضلة المحتاج إليها. وان هذا لولا التنافس لأمكن الأمم أن تتفادى منه وتحل

عقده بهدوء، وإنما التنافس هو الذي يجعل منه مشكلة يستغلها وتبرر له نزوة فيجر على العالم كل ويل ويمهد الطريق لكل شر. التنافس هو الذي يخيف الأمم ويخنقها ويحدو بها أن تدخر لغدها كل آلة فتاكة وكل عضب قاتل. وتعد لمصافحته يداً من حديد. وهو الذي عبث بمقررات العصبة وأحكام «لاهاي» وبكل مؤتمر وعهد يكبح جماح الأنانية ويكبت من كبريائها.

لا شك أن التنافس إذا كان نقياً من الحقد سالماً من الشر مفيد وصالح يحمس الفرد ويشجع الأمة على المضي إلى مراقي العظمة ويسمو بها عن غيابة الخمول والضعف وأنه بتعكره هذا يعد من أكبر مهيآت هذه الحضارة التي وصل إليها الانسان والعمران الذي يفخر به. فأيّ فائدة تقدر لهاته الجهود التي لا تعرف الهوادة ولا يعرفها السأم والخور، لو تبارت مخلصة لخير الانسان وتبويئه مستوى الكمال فحسب تباريها في تعزيز قواها الحربية إنها لفائدة كبرى يرفل في خيرها العالم هادئاً سعيداً. فكم مشروع نافع وكم عمل مفيد يكون لو خصصت بريطانيا الـ ١٥٠٠ مليون جنيهاً لإعانة الفلاح والعامل في بلدانها الشاسعة وإلى أي حد تصل الأمم من الثراء والرفه لو لم تكن هاته الضرائب الفادحة التي تفرضها الدول على الشعوب وتنفقها على سلاحها وجيوشها.

أما والتنافس يصطبغ بهذه الصبغة وينحو المتنافسون هذا المنحى، فلا كبير فائدة فيه ينعم بها العالم، ولا صلاح حقيقي للبشرية منه. فلا يعلم غير الله ما يطلع به الغد، وهل تستمر مجاملات الدول بعضها لبعض، وهل تنجح هاته المحاولات التي يحاولها العالم لتوطيد السلام رغم أنف التنافس؟ فخليق بنا والحالة هاته أن نقدر حراجة الموقف فيما لو تطور الحال على غير ما نرجوه فنهتم باقتصادياتنا ونبذل الجهد في تموين بلادنا بالزراعة والصناعة، فنحيي الأرض الميتة ونشغل الأيدي العاطلة. وان هذا لمفيد لنا وضروري لحياتنا، وواجب علينا سيان استمرت هاته المجاملات

وأدرك العالم ما بعد هذا التنافس فاستمسك بالسلام أم استسلم لأهوائه فكانت النتيجة المجهولة، فليس ذلك علينا إن تضافرت الجهود وتآزرت بعزيز.

الصناعات الوطنية:

بقلم أحمد إبراهيم الغزاوي

(«الاصلاح»، عدد ٩ و ١٠ (السنة الأولى ١٥ رجب ١٣٤٧هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٩٢٨م). لقد انصرفت مجلة «الاصلاح» إلى معالجة الموضوعات الدينية التي أعلنت منذ البدء بأنها ستخصصها بصفحاتها. ولكنها كانت تنشر ما بين حين وآخر بعض الموضوعات الاجتماعية والفكرية، ومن ذلك هذه المقالة التي دعا فيها الغزاوي إلى النهوض بالصناعة الوطنية).

ليس في الوجود كله من عمل يبدأ كاملاً كما تشاهده العين اليوم، فإن جميع الصناعات والاختراعات وغيرهما من المرافق التي تتناولها يد الانسان، ويستخدمها الناس في منافعهم الخاصة والعامة تتكون بالتدريج ويتناولها التحسين، وتتطور في سبيل التمام، وتنقلب في أدوار عديدة من الاتقان والتنظيم حتى تبلغ الغاية التي تعجز المدارك البشرية عن تجاوزها. .

ولأهمية هذه الصناعات لدى العرب كانوا يولون على أربابها رئيساً أكبر يسمى شيخ المشايخ وصاحب هذا المقام يعين المشايخ لأكثر من مائتي حرفة في المدينة ويفصل الخلافات ويحسم المشاكل التي تقع بين أرباب الحرف ويقاضي المخالفين.

كذلك كان القوم يوم لم يجد الكسل إلى سواعدهم طريقاً، فظلوا محافظين على سمعة أسلافهم، يتدثرون بما تغزل أكفهم من منسوج، ويعيشون بما تنبت ربوعهم من منتوج، ويربحون فوق ذلك علو الذكر وعز الغنى، وتوفر الأموال. . .

على أننا نمسك عن الاسترسال في الموضوع، بعد أن نذرف على تلك العهود العبرات، ونستخرج العبر ونتدارك ما فات من الوقت الذي أغرقنا فتوره في بحر التواني، فهذه طرق العمل مفتحة أبوابها، لمن شاء أن يتقدم، وماذا عسى أن يكون لنا من العذر وقد بات في وسع كل امرىء أن يخدم نفسه وأمته وبلاده من هذه الناحية الاقتصادية العظيمة الفوائد؟

إننا نعلم أن في هذه البلدة الطاهرة فتياناً حملهم نشاطهم الفطري، وذكاؤهم المشهود، على مزاولة صناعة التطريز فما عتموا أن ضاهت منتوجاتهم أبدع ما تقذف به سفن البحر من مصانع قديمة العهد، محكمة الوضع، غزيرة المادة، فكيف يصبح عملهم لو أداموا فيه التفكير، وأبدعوا اتقانه؟ لعمر الحق انهم لأجدر أن يقيموا البرهان على تفوقهم وتأنقهم بما يرجع به طرف المكابر وهو حسير. . .

وقد علمنا أن النية متجهة في القريب العاجل لفتح مشغل خاص في معمل الكسوة الشريفة بأجياد لقسم من أبناء هذا البلد الأمين، يتمرن فيه على أعمال النسيج وضبط أصوله، ومعرفة دقائقه، مع بذل معونة شهرية يتقاضاها المتعلم لسد حاجته، والتفرغ لعمله. وذلك مشروع جليل يقدره كل من يعلم أن لا حياة للأمم ولا تقدم للبلدان بغير الصناعة التي من أهم فوائدها الاستغناء عن المنتوجات الأجنبية، وحفظ رؤوس الأموال الوطنية في داخل البلاد تستثمر ما تمس إليه الحاجة، ويدفعه خطوة إلى الأمام.

وحقيق بأرباب الحرف الأخرى التي ما برحت في عهد طفولتها كما

نشأت قبل قرون أن يتقدموا بها في سبيل الاتقان والتفنن، ويأخذوا أنفسهم بالصبر والجلد على جعل ما يبرزه الصانع نضرة للعيون، وبهجة للقلوب، فخليق بهم أن ينفضوا عنهم غبار الملل ويتسابقوا في ميادين التنافس الصناعي الذي قامت على أساسه أركان أعظم دول الأرض في هذه العصور.

هذه كلمة أرسلناها تشحذ غرار العزائم، وتنهض بالجدود العاثرة، واثقين أنها تقابل من الخاصة والعامة بالتحبيذ، ولم يدعنا إلى نشرها غير الاخلاص لقومنا وتاريخنا، والبر بآبائنا وأبنائنا، ولعلنا نجد فرصة للكلام مرة أخرى في هذا الموضوع الحيوي الهام، (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره).

افتتاحيتان من مجلة المنهل:

١ - كلمتنا إلى القراء في مستهل العام الثاني.

(«المنهل» عدد١ (السنة الثانية ذو الحجة ١٣٥٦هـ/ فبراير ١٩٣٨م). كان الجيل الناشىء الذي برز على مسرح الحياة الفكرية بعد توحيد البلاد ذا ميول أدبية قوية، ولذلك فانه ما لبث أن جعل جريدتي «أم القرى» و«صوت الحجاز» تبدوان كصحيفتين أدبيتين. والحقيقة أن عبد القدوس الأنصاري قد أصدر مجلته الأدبية «المنهل» في وقت كانت الحركة الأدبية أحوج ما تكون إليها. وما أن صدرت «المنهل» حتى حظيت باسهام عدد من الأدباء البارزين، وحققت شيئاً من آمال أولئك الكتاب الذين كانوا يودون ألا تسود الصبغة الأدبية صفحات الجرائد، بل يختص الأدب بمجلة أو مجلات خاصة به).

يفتتح «المنهل» عامه الثاني بحمد الله جل وعلا، ويثني بالصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله الأمين، وآله وصحبه الميامين.

وبعد فاننا حينما شرعنا في إصدار هذه المجلة كنا شاعرين بأن الأفق مليء بضباب كثيف يتكون من العقبات المادية والأدبية، فرسمنا لأول وهلة خطة الاخلاص والتضحية للسير بسفينة المنهل إلى ساحل الفوز والنجاح، واعتمدنا على الله قبل كل شيء في إنجاح العمل، وقد يسر الله السبيل. وها هي السفينة قد رست على ساحل النجاة، وانتهت مرحلتها الأولى بسلام، وها هي قد بدأت اليوم في السير من جديد مستأنفة بذلك رحلتها الثانية، رافعة شراع الاخلاص والابتهال إلى الله العلي القدير أن يمد أمامها سبل الرشاد والتيسير، وأن يجعل طريقها محفوفاً بالمسرات والأزهار، وأن يكلل مسعاها بالنجاح والتوفيق رافعة صوتها من الأعماق بهذا النشيد:

كما أحسن الله فيما مضى   كذلك يحسن فيما بقى

هذا وأما المبدأ الذي رسمناه لعامنا الثاني فهو مبدؤنا الأول مضافاً إليه العناية البالغة بتغذية النهضة الأدبية في الحجاز بروح جديدة من الآداب النافعة المثمرة، وتطعيم هذه النهضة الفتية بروح الآداب العالمية الراقية، ولهذا سنعنى بنقل آثار أعلام أدباء الغرب في صفحات هذه المجلة. والحكمة ضالة المؤمن يلتقطها أنّى يجدها. كما سنعنى عناية خاصة ببعث آثار الأدبين الحجازي والعربي المطمورين في بطون الكتب، وسننشر روائع من الشعر الحديث، وسنعنى بدراسة تاريخ هذه المملكة العربية السعودية في شتى مظاهرها ومختلف ألوانها سموا بالأفكار، وسنحرص على أن يكون المنهل منهلاً للمعارف العامة.

وقد فتحنا في هذا العام باباً جديداً جعلنا عنوانه «في الميزان»، وسيجد القراء في هذا الباب مادة جديدة من الدراسات النزيهة المشبعة

بروح التدقيق والانصاف للشخصيات الأدبية البارزة من كتاب الجيل الحاضر وشعرائه في مختلف الأقطار والأمصار العربية والشرقية والغربية.

هذا وإننا نتقبل بكل امتنان ما يوجه إلينا من نصح وإرشاد إذا كان مصدرها المخلص الأريب. أما شعارنا في هذا العام وفيما سنجتازه - بحول الله تعالى - بعده من أعوام فهو: إلى الأمام على الدوام.

٢ - على مدرجة العام الخامس.

(«المنهل». عدد١ (السنة الخامسة ذو الحجة ١٣٥٩هـ/ يناير ١٩٤١م). تختلف هذه الافتتاحية عن افتتاحية مستهل العام الثاني من حيث أنها تفيض بالغبطة وتشيد بما حققته المجلة من نجاح في حياتها. وإذا كان المحرر قد عبر - هنا - عن تفاؤله وسروره، فان ظروف الحرب ما لبثت أن أوقفت مجلته عن الصدور بعد بضعة أشهر من نشر هذا المقال، وبذلك صار «المنهل» إلى ما صار إليه ذلك التيار «من زميلاته الفنية» الذي أخذ «يجمد ويقف عن الصدور بسبب الأحوال العالمية الراهنة»).

نحمدك يا الله، على ما تفضلت به علينا من جزيل إحسانك، ونسألك إدامة النعمة والزيادة منها، ونصلي ونسلم على رسولك الهادي الأمين سيدنا محمد وآله وصحبه الأكرمين، ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فهذا «المنهل» بفضل الله سبحانه وتعالى يتخطى العام الرابع، ويدخل في عامه الخامس متوشحاً بالتفاؤل الحسن، وسائراً في مبدئه الحميد الذي اختطه، كما تسير السفينة المحملة بما لذ وطاب في عرض البحار بعد أن أيقنت بحسن المصير.

ولا أكتم القراء أنه عندما بلغ «المنهل» في سياحته الأدبية إلى قمة العام الرابع، وشرع يتحرك من جديد لانجاز المرحلة الخامسة من حياته التي نرجو لها الامتداد والتوفيق المستمر، وقفت كما يقف الربان، استعرض مجمل أحوال هذه المجلة منذ نشأتها حتى نهاية سنتها الرابعة فتبدى لي ما سر الفؤاد نوعاً وأدخل إلى الروح الثقة والاطمئنان. فقد أدركت بعد التأمل والاستقراء أن «المنهل» قد استطاع بعد جهود جهيدة أن يصل في عامه الرابع إلى دور من الاستقرار ملموس، فقد انتظم سيره الأدبي وصار في الآونة الأخيرة يترفع عن نشر سخيف الآراء وركيك الموضوعات، وهذا الاستقرار وهذا التقدم إن دل على شيء فانما يدل على تقدم الأدب في هذه البلاد.

ثم إننا قد استطعنا في أخريات العام الرابع بتوفيق الله تعالى ثم باشارة بعض كبار قراء «المنهل» أن نفتح فيه باباً جديداً نسجل فيه أهم الحوادث الشهرية داخلية وخارجية.

هذا من الوجهة المعنوية، أما من الوجهة المادية فان من أعظم ما يشيد به «المنهل» أنه استطاع الثبات واستمرار الصدور إلى قارئيه على رغم استمرار الحرب العالمية الحاضرة، وهو أمر ذو بال بالنسبة إلى مجلة أدبية كالمنهل شحيحة الموارد خصوصاً وقد شاهدنا تياراً من زميلاته الفنية يجمد ويقف عن الصدور بسبب الأحوال العالمية الراهنة.

لعل قراءنا يقدرون هذه الميزة للمنهل فيقومون بما يرجى من عطفهم من تشجيع مادي وأدبي لمجلتهم الدائبة على وصولها لأيديهم في مواعيدها المقررة متكبدة في ذلك الشيء الوفير المرهق من النفقات والأتعاب والمشاق.

هذا وإننا قد نظمنا في العام الماضي الفهرست العام للموضوعات والكتاب الذين اشتركوا في تحرير أجزاء «المنهل» في عامه الرابع تنظيماً أروع وأكمل من ذي قبل، شأننا في اتباع التحسن التدريجي.

أما ما سندخله من تحسينات على «المنهل» الحالي فيتمثل في زيادة العناية بتحسين التحرير وتنويع الموضوعات وتقديم الألذ الأنفع للقراء. وسنحافظ على مبدئنا العام وهو أننا نتجنب المراشقات بالكلام، ونسعى للتقدم على الدوام.

مجلة النداء الاسلامي في عامها الثاني.
بقلم مصطفى أندرقيري

(«النداء الاسلامي»، عدد١٣ (ربيع الثاني ١٣٥٧هـ/ يونيو ١٩٣٨م). لم تكن «الاصلاح» هي المجلة الوحيدة التي أصدرت في هذه الفترة لمعالجة الموضوعات الدينية، فقد ظهرت كذلك مجلة «النداء الاسلامي». ولم تصبح هذه المجلة نسخة مكررة من «الاصلاح»، إذ اهتمت بجانب آخر من جوانب الحياة الروحية في الأراضي المقدسة. وقد أبان المحرر في هذه الافتتاحية ذلك الجانب، وأوضح الأسباب التي أسست المجلة من أجلها، والأهداف التي كانت تنوي أن تحققها).

. . . وبعد، فلما كان العلم أشرف المقتنيات وأنفس المدخرات، لا عزّ ينال إلا من طريقه، ولا سعادة تكتسب إلا بسببه، وهو شعار المسلم الحق ورمزه، وقد أمر الكتاب وحثت السنة عليه، إذ به صلاح المسلم ديناً ودنيا، وسعادته أولى وأخرى. فله تأسست المعاهد والجامعات والمدارس والكليات، ولنواله رحل من رحل، وهجر الراحة واللذات، وقد مضى زمن وهو منحصر في طبقة دون طبقة، وعلى بيئة دون بيئة. لا يدرك إلا بعناء عظيم، وتكاليف جسيمة، يعجز عنها متوسط الحال فضلاً عن الفقير والمعدم. مع أن ديننا الاسلامي لم يفرق بين كافة الطبقات في معظم التكاليف والواجبات وبالأخص في إدراك المعلومات، فرحمة بالسواد الأعظم

من الناس، وتفهيماً للحقائق وسعياً في إدراك المعلومات، فكر ذوو العقول الراجحة في إبراز فن الصحافة وإظهاره وتسهيل تناول العلوم للقاصي والداني، فقامت الصحافة بواجبها في نشر الحقائق والعلم وبث روح الاخاء والمساواة ومناصرة الفضيلة ومحاربة الرذيلة، إذ هي المدرسة العليا والجامعة الكبرى التي تلج الدور والقصور، ويستمد منها الشريف والوضيع ويستفيد منها العالم والمبتدىء.

ولما كانت بلادنا هي أقدس البلاد ومحط الأنظار وقبلة الملايين من المسلمين، والملجأ الحصين الذي يأوي إليه الموحدون، فمنها انبثق فجر الهداية، وإليها المرجع في النهاية، كان من الواجب أن تكون عنواناً وفخاراً لكل المسلمين، وجامعة يستظل بظلها المؤمنون، ونبراساً يهتدي بضوئه المخلصون، فكر نخبة من الشبان في إصدار هذه المجلة «النداء الاسلامي» خدمة للدين والبلاد المقدسة ولجميع المسلمين، خصوصاً الملايويين والأندونسيين. وإننا نحمد الله على توفيقه، فلقد قامت هذه المجلة في عامها الأول بواجبها المفروض عليها - رغم ضآلة مواردها المادية والمعنوية - خير قيام معتمدة على الله ثم على مؤازرة حكومتنا السنية أيدها الله ومناصرة قرائها الكرام، وهي بفضل الله وتوفيقه سائرة كما عاهدت الله، وأذاعت ذلك مراراً بين قرائها على كل ما يرضي الله ورسوله ويرفع من شأن هذه البلاد المقدسة، ويؤلف بين كلمة الاسلام والمسلمين، حسب جهدها واستطاعتها تدريجياً من حسن إلى أحسن منه، ومن نقصان إلى كمال، مراعية الظروف في سيرها والمقتضيات، والأحوال والبيئات. على أن مما تزفه المجلة لقرائها الكرام من بشرى اعتزامها التحوير والتجديد في كل ما هو مفيد ونافع.

المصادر والمراجع

١ - الكتب:

- الأهدل، أبو بكر: الدرر الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية. مطبعة الترقي الماجدية، مكة ١٣٢٨هـ.
- أوخترلوني، بول وياسين صفدي: الفهرس الشامل للدوريات والصحف العربية في المكتبات البريطانية، مؤسسة مانسل، لندن ١٩٧٦م.
- باسلامة، حسين بن عبدالله: ثمرة العلم بأم القرى، مطبعة الترقي الماجدية، مكة ١٣٢٨هـ.
- البتنوني، محمد لبيب: الرحلة الحجازية، الطبعة الثانية، مطبعة الجمالية، القاهرة ١٣٢٩هـ (١٩١١م).
- بيوض، عبدالغنى أحمد وآخرون: فهرس عام للدوريات العربية منذ نشأتها إلى سنة ١٩٦٥م، المكتبة الوطنية، باريس ١٩٦٩.
- التونسي، محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج٤، المطبعة الاعلامية، القاهرة ١٣٠٣هـ (١٨٨٦م).
- جامعة الرياض: الفهرس الموحد للدوريات: الدوريات العربية، الرياض ١٩٧٧.
- الحازمي، منصور ابراهيم: معجم المصادر الصحفية لدراسة الأدب والفكر في المملكة العربية السعودية: صحيفة أم القرى من سنة

١٩٢٤ إلى سنة ١٩٤٥م، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض ١٩٧٤.
- حافظ، عبد السلام: المدينة المنورة في التاريخ، مطبعة دار الجهاد، القاهرة ١٩٦٢.
- حافظ، عثمان: تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية، جزآن، شركة المدينة للطباعة والنشر، جدة ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م).
- الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠.
- دحلان، أحمد بن زيني: خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، المطبعة الخيرية، القاهرة ١٣٠٥هـ (١٨٨٧ أو ١٨٨٨م).
- الدهان، تاج الدين: إجادة النجدة بمنع القصر في طريق جدة، مطبعة الترقي الماجدية، مكة ١٣٣١هـ.
- رفعت، ابراهيم: مرآة الحرمين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية، جزآن، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٥.
- الريحاني، أمين: ملوك العرب، ج١، الطبعة الرابعة، دار الريحاني، بيروت ١٩٦٠.
- الزركلي، خير الدين: الأعلام، ج٧، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٦٩.
شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج٣، مطابع دار القلم، بيروت ١٩٧٠.
ما رأيت وما سمعت، المطبعة العربية، القاهرة ١٩٢٣.
- السباعي، أحمد: تاريخ مكة: دارسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، ج٢، الطبعة الثانية، مطابع دار قريش، مكة ١٣٨٣هـ (١٩٦٣ أو١٩٦٤م).
- ستودارد، لوثروب: حاضر العالم الاسلامي، ترجمه إلى اللغة العربية

عجاج نويهض، وعلق عليه شكيب أرسلان، ج٢، المطبعة السلفية، القاهرة ١٩٢٥.
- شيخو، لويس: الآداب العربية في القرن التاسع عشر، جزآن، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٨-١٩١٠.
- صابات، خليل: تاريخ الطباعة في الشرق العربي، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
- دي طرازي، فيليب: تاريخ الصحافة العربية، ٤ج، بيروت ١٩١٣-١٩٣٣.
- العامودي، محمد سعيد: من تاريخنا، الطبعة الثانية، الدار السعودية للنشر، جدة ١٩٦٧.
- ابن عباس، محمد ناصر: موجز تاريخ الصحافة في المملكة العربية السعودية، مطابع مؤسسة الجزيرة، الرياض، ١٩٧١.
- عبدالجبار، عبدالله: التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٥٩.
- عبدالله بن الحسين (الملك): مذكراتي، مطبعة بيت المقدس، القدس ١٩٤٥.
- عبده، ابراهيم: سيرة من الحرمين، المطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٦١.
- الكتاني، محمد بن جعفر: الأقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة، المطبعة العلمية، المدينة ١٣٢٩هـ.
- الكيالي، سامي: الأدب العربي المعاصر في سورية، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨.
- مروة، أديب: الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦١.
- معهد الادارة العامة بالرياض: فهرس أم القرى، الرياض، بدون تاريخ.

- نصيف، حسين: ماضي الحجاز وحاضره، مكتبة خضير، القاهرة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م).
- وهبه، حافظ: جزيرة العرب في القرن العشرين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦١.

— Burckhardt, J.L.,: Travels in Arabia, London, 1829.
— el-Hadi, Mohamed,: Union List of Arabic Serials in the United States, University of Illinois, Graduate School of Library Science, Occasional Papers, No.75, April 1966.
— Hartmann, Martin,: The Arabic Press of Egypt, London, 1899.
— Hogarth, D.G.,: Arabia, Oxford, 1922.
— Huart, Clément,: A History of Arabic Literature, translated by Mary Loyd, London, 1903.
— Hurgronje.C.Snouck,: Mekka in the Latter Part of the 19th Century Daily Life, Customs and Learning, translated by J.H. Monahan, Leyden, London, 1931.
— Nallino, Carlo Alfonso,: Raccolta di scritti editi ed inediti. Vol.I: L'Arabia Saudiana, Roma, 1938.
— Philby, H.St.J.B.,: Saudi Arabia, London, 1955.
— Washington-Serruys,:L'arabe moderne étudié dans les journaux et les pièces officielles, Beirut, 1897.
— Winder, R.B.,: Saudi Arabia in the Nineteenth Century, London, 1965.

٢ - المقالات والدوريات:

- آشي، عبدالوهاب: عندما كنت صحفياً، جريدة البلاد السعودية، عدد ٧٩٠، (٣٠-١-١٩٤٩).
- جريدة الاصلاح الحجازي: جدة، ١٩٠٩.
- مجلة الاصلاح: مكة، ١٩٢٨-١٩٣٠.
- افتتاحية: الصحافة والأدب في ست سنوات، جريدة صوت الحجاز، عدد ٢٩٣ (١-٢-١٩٣٨).
- افتتاحية: صوت الحجاز تودع عامها الثالث، جريدة صوت الحجاز، عدد ١٥٠ (٢٥-٣-١٩٣٥).
- افتتاحية: كلمة صريحة حول نهضتنا الأدبية، جريدة صوت الحجاز، عدد٩٦ (١٩-٢-١٩٣٤).
- افتتاحية: مهمتنا الصحفية، جريدة صوت الحجاز، عدد ٢٥٠ (٣٠-٣-١٩٣٧).
- افتتاحية: واجبات الصحافة في هذه البلاد، جريدة أم القرى، عدد ٦٥٥ (٢٥-٦-١٩٣٧).
- جريدة أم القرى: مكة، ١٩٢٤-
- الأنصاري، عبدالقدوس: الأسماء المستعارة والرمزية في الأدب السعودي الحديث، مجلة المنهل، عدد١١(ذوالقعدة١٣٩٢هـ/ديسمبر ١٩٧٢م).

  قصة المنهل في المنهل، مجلة المنهل، عدد ٩ (ذو القعدة ١٣٧٣هـ/ يوليه ١٩٥٤م).

- جريدة بريد الحجاز: جدة، ١٩٢٤-١٩٢٥.
- توكل، راغب مصطفى: افتتاح جريدة الاصلاح ومطبعتها بجدة، جريدة الاصلاح الحجازي، عدد١ (١٧-٥-١٩٠٩م).
- الجاسر، حمد: كلمة عن الصحافة السعودية، جريدة اليوم، الدمام، عدد ٥٧ (٣٠-٣-١٩٦٦).

- حافظ، عثمان: قصة الصحافة في ربع قرن، جريدة المدينة المنورة، عدد ١٤٤٤ (٢١-١٢-١٩٦٣).
- حجاز ولايتي سالنامه سي: مكة، من ١٣٠١هـ (١٨٨٣ أو ١٨٨٤م) إلى ١٣٠٩هـ (١٨٩١ أو ١٨٩٢م).
- جريدة حجاز: مكة، ١٩٠٨-١٩١٥.
- جريدة الحجاز: المدينة، ١٩١٦-١٩١٧.
- الخطيب، محب الدين: أحمد شاكر الكرمي، في كتاب «أحمد شاكر الكرمي: مختارات من آثاره الأدبية والنقدية والقصصية» جمع عبد الكريم الكرمي، دمشق، بدون تاريخ.
- زيدان، جرجي: تاريخ النهضة الصحافية في اللغة العربية، مجلة الهلال، القاهرة، عدد ٨(١٩١٠).

  الجرائد العربية في العالم، مجلة الهلال، عدد١، (١٨٩٢).
- السباعي، أحمد: عندما كنت صحفياً، جريدة البلاد السعودية، عدد ٧٩٠، (٣٠-١-١٩٤٩).
- سرحان، حسين: صوت الحجاز بين عهدين، جريدة صوت الحجاز، عدد ١٥٥ (٧-٥-١٩٣٥).
- شرف، بكر: كانت الصحافة ثم صارت، جريدة البلاد السعودية، عدد ٧٩٠ (٣٠-١-١٩٤٩).
- شطا، صالح: ندوة المنهل تجديد لمجالس العلماء والأدباء في مطلع هذا القرن، مجلة المنهل عدد٦ (جمادى الثانية ١٣٦٧هـ/مايو ١٩٤٨م).
- جريدة شمس الحقيقة: مكة، ١٩٠٩.
- جريدة شمس حقيقت: مكة، ١٩٠٩.
- شويل، محمود: شعورنا نحو الصحافة في أوائل هذا القرن، مجلة المنهل، عدد٢ (صفر ١٣٦٧هـ/يناير ١٩٤٨).
- جريدة صوت الحجاز: مكة، ١٩٣٢-١٩٤١.
- الضبيب، أحمد محمد: حركة احياء التراث قبل توحيد الجزيرة، مجلة الدارة، عدد١ (ربيع الأول ١٣٩٥هـ/مارس ١٩٧٥م).

- العامودي، محمد سعيد: عندما كنت صحفياً، جريدة البلاد السعودية، ٧٩٠، (٣٠-١-١٩٤٩).
المكتبة الماجدية بمكة المشرفة، مجلة المنهل، عدد١٠ (شوال ١٣٦٥هـ/سبتمبر١٩٤٦م).
- عبدالمقصود، محمد سعيد: الطباعة في الحجاز، جريدة صوت الحجاز، عدد٣٤٣ (٢٥-١-١٩٣٩).
- علي، أحمد: من تاريخ الصحافة السعودية، مجلة الحج، عدده (ذو القعدة ١٣٨٣هـ/مارس ١٩٦٤م).
- الغزاوي، أحمد ابراهيم: الصحف والمجلات السعودية بين أمس واليوم، جريدة المدينة المنورة، عدد ١٥٥ (١٩-٩-١٩٦٤) وعدد ١٦١ (٢٦-٩-١٩٦٤).
- فقي، محمد حسن: عرض وعتب وتأميل، جريدة صوت الحجاز، عدد١٩٥ (١٨-٢-١٩٣٥).
- جريدة الفلاح: مكة، ١٩٢٠-١٩٢٤.
- «قانون المطبوعات والمطابع العثماني ١٩٠٩»: توجد ترجمته العربية في كتاب علي مصطفى المصراتي «صحافة ليبيا في نصف قرن»، بيروت ١٩٦٠.
- جريدة القبلة: مكة، ١٩١٦-١٩٢٤.
- جريدة المدينة المنورة: المدينة، جدة، ١٩٣٧-
- ملحس، رشدي: تاريخ الطباعة والصحافة في الحجاز، جريدة أم القرى، عدد٢٠٧ (١٤-١٢-١٩٢٨) وعدد٢١١ (١١-١-١٩٢٩).
- مجلة المنهل: المدينة، جدة، ١٩٣٧-
- جريدة النداء الاسلامي: مكة، ١٩٣٧-١٩٣٨.
- نصيف، محمد حسين: بعض ذكرياتي من قبل ربع قرن، مجلة المنهل، عدد٨ (شعبان ١٣٦٩هـ/مايو ١٩٥٠م).
- نصيف، محمد صالح: الصحيفة الوطنية الأولى وما بعدها، مجلة

المنهل، عدد ١١و١٢ (ذو القعدة والحجة ١٣٦٩هـ/سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٠م).

- «نظام المطابع والمطبوعات»: جريدة أم القرى، عدد ٢٢٦ (٢٦-٤-١٩٢٩) وعدد ٢٢٧ (٣-٥-١٩٢٩).

— Bouvat, L.,: «Al-Kibla, journal arabe de la Mecque», Revue du monde Musulman, Paris, 34, 1917-1918, pp.320-328.

— Mirante, M.,: «La presse périodique arabe», 14th International Congress of Orientalists, 1905, v.3, section I, pp.196-205.

— Nallino, Maria.: «L'ArabiaSaudiana», Reale accademia d'Italia. Centro studi per il vicino Oriente.Conference Letture,Roma, 1941. V.I.p. 153-180.

— Palmer, M.R.: «The Kibla: A Mecca Newspaper», The Moslem World, London, 7, 1917, pp. 185-190.

— Philby, H.St.J.B.,: «Mecca and Madina», Journal of the Royal Central Asian Society, London, v.20. Oct. 1933, pp. 504-518.

«The Recent History of the Hijaz», Journal of the Central Asian Society, London, 12, 1925, pp. 332-348.

الفهارس العامة

- فهرس الدوريات
- فهرس المطابع والمدارس والجمعيات
- فهرس الكتب
- فهرس الأعلام



فهرس الدوريات

الأجنص (خلاصة الأخبار التي كانت تصل تلغرافيا إلى الجهات العليا): ٤٦

الإصلاح الحجازي (جدة): ٢٤، ٤٠، ٤١، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٨، ٩٤، ٩٥، ٩٦

الإصلاح (مجلة بمكة المكرمة): ١٤٩، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٨، ١٨١، ٢٠٩، ٢١٥

أم القرى (أسبوعية رسمية بمكة المكرمة): ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٦١، ١٨١، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ٢١١

الأهرام (المصرية): ٤٠

بريد الحجاز (جدة): ١٠٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٣، ١٤٤

البلاد السعودية (البلاد فيما بعد): ١٦٠، ١٦١، ١٦٢

البلاغ (المصرية): ٤٠

بيروت (جريدة): ٣٩

تركيا الفتاة (باريس): ٣٩

التقويم الرسمي لولاية الحجاز: انظر: حجاز ولايتي سالنامه سي

التيمس (اللندنية): ١٣٥

ثمرات الفنون (جريدة لبنانيّة): ٣٩

الجريدة (مصريّة): ٤٠

الجوائب (للشدياق): ٣٩

حجاز (مكة المكرمة): ١٣، ١٤، ١٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٧، ٦٠، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٤، ١٠٤، ١١٦، ١١٧

الحجاز (المدينة المنورة): ٢٨، ٢٩، ١٠٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٧

حجاز ولايتي سالنامه سي: ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢

الرقيب (المدينة المنوّرة): ٤١، ٦٥، ٦٦

سالنامة ولاية الحجاز: أنظر: حجاز ولايتي سالنامه سي.

الشرق (جريدة دمشقيّة): ١١٩

شمس حقيقت (جريدة باللغة التركية، شقيقة «شمس الحقيقة» العربية): ١٧، ١٨، ١٩، ٤٠، ٥٢، ٥٧،

٦٠، ٦١، ٩٠، ٩١
شمس الحقيقة (جريدة أسبوعية بمكة المكرمة): ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٤٠، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤
الصاعقة: ٦١
صفا الحجاز (جدة): ٤٠، ٤١، ٦٣، ٦٤، ٦٥
صنعاء (اليمن): ٤٣
صوت الحجاز (مكة المكرمة): ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٦، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١١
الفَـلَاح (أولاً في دمشق ثم في مكـة): ١٠٤، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٤١، ١٤٢
القبلة (مكـة المكـرمـة): ١٨، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٦١
الكوكب (المصريّة): ١١١، ١٣٤
مجلة مدرسة جرول الزراعية: ١٠٤، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٧
المدينة المنورة (الأولى): ٤١، ٦٥، ٦٦، ١١٨
المدينة المنورة (الثانية): ٣٠، ١٤٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ٢٠٦
المقطم (المصريّة): ٤٠
المنهل (مجلة بالمدينة المنوّرة): ١٤٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥
المؤيّد (المصرية): ٣٩، ٤٠، ٦١
النداء الإسلامي (مجلة بمكة المكرمة): ١٤٩، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ٢١٥، ٢١٦

فهرس
المطابع والمدارس والجمعيات

جمعية الاتحاد والترقي: ١٩، ٢٠، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦١، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩

الشركة العربية للطبع والنشر: ١٥٥، ١٥٧

شعبة الطبع والنشر بمكة المكرّمة: ١٦٧

الكلية الصلاحية: ١٤٠

المدارس الرشدية: ٦

مدرسة جرول الزراعية: أنظر: مجلة مدرسة جرول الزراعية

المدرسة الخيرية (مكة): ٦

المدرسة الصلاحية: ١٤٠

المدرسة الصولتية (مكة): ٦

مدرسة الفلاح: ٦، ٢٦

مطبعة إثناسيوس دبّاس (حلب): ١١

مطبعة الإصلاح (جدة): ٢٤، ٢٦، ٥٨، ٦٢

مطبعة أم القرى (المطبعة الحكومية): ١٥٠، ١٧٤

مطبعة الترقي الماجديّة: انظر: المطبعة الماجديّة

مطبعة الحجاز: ٢٨، ٢٩، ٣٠

مطبعة الحكومة الهاشمية: ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧

المطبعة الرسمية في صنعاء: ١١

مطبعة زحلة الفتاة: ٢٩

المطبعة السلفية بمصر: ١٦٩

المطبعة السلفية بمكة المكرّمة: ١٥٤، ١٦١، ١٦٩

المطبعة الشرقية (الإصلاح سابقاً): ٢٦، ١٢٧

مطبعة شمس الحقيقة: ١٩، ٢٠، ٩٠

مطبعة طيبة الفيحاء (بالمدينة المنوّرة): ٣٠

المطبعة العربية (بمكة المكرمة): ١٦١، ١٧٦

المطبعة العلمية (بالمدينة المنورة): ٢٦، ٢٨، ٣٠

المطبعة الماجدية (بمكة المكرمة): ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٣٠، ١٦٩، ١٧٦

المطبعة المخصوصة: ١٢٠

مطبعة المدينة المنوّرة (طيبة الفيحاء سابقاً): ٣٠، ١٦٢، ١٦٤
المطبعة الميرية: أنظر: مطبعة الولاية
مطبعة الولاية (مكة المكرمة): ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٠، ٣٣، ٤١، ٤٢، ٥٢، ٨٦
مطبعة ولاية الحجاز: انظر: مطبعة الولاية
مؤسسة المدينة للصحافة: ١٦٦

فهرس الكتب

أحكام تجويد القرآن، الشيخ حسن الشاعر: ٢٨

أدب الحجاز: ١٥٠

أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب، للجزري: ١٧

أعمال مؤتمر المستشرقين العالمي: ٤٣

الأقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة، محمد بن جعفر الكتاني: ٢٨

أنوار الشروق في أحكام الصندوق، الشيخ محمد علي المالكي: ٢٦

تاريخ الأدب العربي، كليمنت هوار: ٤٣

تاريخ جدة، عبدالقدوس الأنصاري: ٣٧

تاريخ الصحافة العربية، فيليب دي طرازي: ٤٣

التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني: ٣٧

التوأمان، عبد القدوس الأنصاري: ١٥٠

خواطر مصرحة، محمد حسن عواد: ١٥٠

ذروة الوفا فيما يجب لحضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم، للسمهودي: ٢٨

الرحلة الحجازية، محمد لبيب البتنوني: ٣٧

السبيل الواضح لبيان أن القبض في الصلوات كلها مشهور وراجح، لأبي عبدالله المسناوي: ٢٨

الصحافة في الحجاز: ٧

صحافة ليبيا في نصف قرن: علي المصراتي: ٦٩

كفاية المحتاج في معرفة الإختلاج، وضع ذي القرنين عليه السلام، للامام السيوطي: ٢٦

اللغة العربية الحديثة، لواشنطن سرويس: ٤٣

مرآة الحرمين، لابراهيم رفعت: ٣٧

مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد، للشيخ محمد بن عبدالوهاب: ٢٦

من وحي الصحراء: ١٥٠

نخبة فتح المنعم الوهاب لشرح عمدة الطلاب في علم أصول الفقه، لعباس بن محمد بن أحمد بن السيد رضوان المدني الشافعي: ٢٨

فهرس الأعلام*

إبراهيم أدهم: ١٤
إبراهيم خطّاب: ٦٥
إبراهيم رفعت: ٣٥، ٣٧
إبراهيم الشورى: ١٧٨
إبراهيم عبده: ١١١
إثناسيوس دبّاسّ: ١١
أحمد إبراهيم الغزاوي: ١٦٠، ٢٠٩
أحمد أمين: ١٧٥
أحمد جمال باشا: ١٤٠
أحمد خليفة النبهاني: ١٦٠
أحمد رأفت الإسكندراني: ٦٤، ٦٥، ٩١
أحمد رضا حوحو: ١٧٥
أحمد بن زيني دحلان: ١٢
أحمد السباعي: ٥٤، ٥٥، ١٠٢، ١٠٦، ١١٧، ١١٨، ١٥٠، ١٦٠.
أحمد شاكر الكرمي: ١٠٧، ١١١، ١١٣، ١٣٤
أحمد شوقي (الشاعر): ٦٧، ٦٨، ١٧٥
أحمد عبدالغفور عطار: ١٧٨
أحمد عزت اسكندراني: ٦١
أحمد عزمي: ٨٧
أحمد علي: ٦٧، ١١٨
أحمد فارس الشدياق: ٣٩
أحمد الفيض آبادي: ٣٠
أحمد قنديل: ١٦٠
أحمد محمد الضبيب: ٢٢
أحمد المكي: ١٧
أحمد وردي بنتن: ١٧٨
أديب داود هراري: ٥٨، ٦٠، ٦١
الأفندي البساطي: أنظر: البساطي
امرؤ القيس: ٨٨
أمين باشا: ٣٨
أمين أفندي الفنايرجي: ٣٨
أمين مدني: ١٦٢، ٢٠٦
أمين مطر: ١٢٩
بدر الدين النعساني: ٢٩، ١١٦، ١١٨، ١١٩
الأفندي البساطي: ٣٨
بشير آغا: ٣٨
أبو بكز الداغستاني: ٦٥.
بكر شرف: ٤٦

* لم أراع كلمة «ابن» أو «أبو» في هذا الفهرس.

بهجة الأثري: ١٦٩
بـودلـير: ١٧٥
بولو باشا: ١٣٦
أبو الثريا سامي: ٤١، ٤٢، ٤٧، ٨٣، ٨٧
جبريل (عليه السلام): ١٣٨
جرجي زيدان: ٤٢، ٤٣
جندي سمباوا: ١٧٨
حافظ ابراهيم (الشاعر): ٦٧
حسان بن ثابت: ٨٨
حسن الشاعر: ٢٨
حسن مكي أفنـدي: ١٩
حسين آغا: ٣٨
حسين خزندار: ١٦٠
حسين الصبّان: ١٠٧
حسين عرب: ١٦٠، ١٧٥
حسين بن علي: أنظر: الشريف حسين بن علي
حسين نصيف: ١٢٣
حمزة غوث: ١١٦
الخديوي عبّاس: ٦٦
خليل صابات: ١٨، ٢٩
خير الدين الزركلي: ١٠٦، ١٠٨، ١١٦، ١١٧، ١١٩
راغب مصطفى توكل: ٢٤، ٢٦، ٥٨، ٦٠، ٦٢
رشدي ملحس: ١٢، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٦، ٢٩، ٣٣، ٤١، ٥٢، ٦٢، ١١٨، ١٢٤، ١٣٠، ١٥٠، ١٧٥
رضوان محمد رابح: ١٧٥
سليم الأول (السلطان): ٥٥
سليم بك: ٣٨
أبو السمح: ١٦٩
السمهودي: ٢٨
سنوك هرخرونيه (المستشرق الهولنـدي): ١٥، ٤٢
السيوطي: انظر: عبدالرحمن السيوطي
الشدياق: انظر أحمد فارس
الشـريف حسـين بن عـلي (أمـير مكة المكرمة): ٥، ٢٠، ٢٩، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٦٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٣٧
الشـريف عـلي بن عبـد الله (أمـير مكـة ٥٥، ١٠١
الشريف عون الرفيق: ٥٥
الشريف أبو نمي: ٥٥
شكيب ارسلان: ١٠٢
صالح شطا: ٤٠
صالح العلوي الحضرمي: ١٧٥
صلاح الدين الأيوبي: ١٤٠
ضياء الدين رجب: ١٦٢
طاهر عبدالله باتو بارا: ١٧٨
الطيّب الساسي: ١٠٨، ١٢٥
الطيّب العبيًّ: ١٠٨
عارف حكمت بك: ٣٨
عباس أفندي: ١٤، ٨٧
عبّاس سالم: ١٢٩
عبّاس بن محمد بن أحمد بن السيد رضوان المدني الشافعي: ٢٨

عبدالحق النقشبندي: ٣٠
عبدالحميد (السلطان): ٥٧، ٦٠، ١٠١
عبدالحميد خان الأول: ٣٨
عبدالحميد الخطيب: ١٧٨
عبدالرحمن بن زيدان: ١٧٥
عبدالرحمن السيوطي: ٢٦
عبدالرحمن الناصر (الخليفة الأندلسي): ١٤٣
عبدالعزيز بن سعود (الملك): ٥، ١٠٣
عبدالغفور: ١٧٥
عبدالغني أفندي: ١٤
عبدالقادر توفيق الشلبي: ٢٨
عبدالقدوس الأنصاري: ٣٧، ١٥٠، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ٢١١
عبدالله بن الحسين (الملك): ٥٤، ٥٥
عبدالله عبدالجبار: ٤١، ٥٢، ٦٢، ١١٩
عبدالله عريف: ١٦٠
عبدالله عمر بلخير: ١٧٥
عبدالله قاسم: ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥
أبو عبدالله المسناوي: ٢٨
عبدالماجد أسعد: ١٧٥
عبدالملك خطيب: ٤٢، ١٠٨
عبدالوهاب آشي: ١٥٣، ١٦٠
عثمان حافظ: ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤
عثمان الراضي: ٢٠
عثمان نوري باشا: ١٢، ١٣
علي أفندي: ١٤
علي حافظ: ٣٠، ١٦٢
علي بن الحسين: (الملك): ١٠٣، ١٠٤، ١١٠، ١٢٧
علي المصراتي: ٦٩
عمر شاكر. ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣
عمر صيرفي: ١٢٩
عمر قره باش: ٣٨
عمر مهدي: ١٢٩
عمر الميمني: ١٧
عون الرفيق: انظر: الشريف عون الرفيق
فخري باشا: ٣٠
فؤاد الخطيب: ١٠٧-١٠٨، ١١٠، ١٣٠
فؤاد شاكر: ١٥٠، ١٦٠
فيصل بن الحسين: ١٠٨
فيليب دي طراري: ٤٣، ٤٤، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ١١٨
ابن القيم: ١٦٩
كامل الخجا: ٢٨
كليمنت هوار: ٤٣
محب الدين الخطيب: ١٠٧، ١١٠
محمد الإدريسي: ١٠٢
محمد توفيق مكي: ٥٠، ٥٢
محمد ثروت أفندي: ٣٨
محمد جعفر الكتاني: ٢٨
محمد حامد الفقي: ١٦٧
محمد حسن فقي: ١٥٩، ١٦٠
محمد حسن عواد: ١٦٠، ١٧٨
محمد حسن كتبي: ١٥٠، ١٦٠
محمد حسين زيدان: ١٦٢، ١٧٨
محمد حسين نصيف: ٢٤، ٢٦، ٤١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ١٠٦، ١٠٨
محمد رشاد (السلطان): ٦٠، ١٤٠
محمد رمزي أفندي: ٢٦

محمد سعيد العامودي: ٥٢، ٦٢، ٦٧، ٦٨، ١١٩، ١٥٨، ١٦٠، ١٧٠
محمد سعيد عبدالمقصود: ١٢، ١٨، ١٩، ٢٠، ١٥٠، ١٧٥
محمد صالح نصيف: ١٢٥، ١٥٣
محمد طاهر الكردي: ٢١
محمد بن عبدالوهاب (الشيخ): ٢٦، ١٦٩
محمد أبو عزة البيضاوي: ١٧٥
محمد علي رضا: ١٦٠
محمد علي زينل: ٢٦
محمد علي المالكي: ٢٦
محمد علي مغربي: ١٦٠
محمد لبيب البتنوني: ٢٦، ٣٧، ٦٢، ٦٦
محمد ماجد الكردي: ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٦٤
محمد مأمون الأرزنجاني: ٦٦
محمود خان (السلطان): ٣٨
محمود شويل: ٦٦
محمود عزيز شلهوب: ١٤، ٨٧
مصطفى اندرقيري: ١٧٦، ٢١٥
مصطفى ساقزلي: ٣٨
مصطفى فهمي: ١٠٨
مظهر أفندي: ٣٨
م. ميرنت: ٤٣
النبي (رسول الله صلى الله عليه وسلم): ١٣٨، ١٦٩، ٢١٦
أبو نمي: انظر: الشريف أبو نمي
هاشم المعري: ١٢٧، ١٤٥
هاشم النقشبندي: ١٥
واشنطن سرويس: ٤٣
يوسف ياسين: ١٤٩



محتويات الكتاب

مقدمة ٥

الباب الأول

مولد الصحافة

الفصل الأول

انشاء المطابع

مطبعة الولاية ١٢
مطبعة شمس الحقيقة ١٨
مطبعة الترقي الماجدية ٢٠
مطبعة الاصلاح ٢٤
المطبعة العلمية ٢٦
مطبعة الحجاز ٢٨
خاتمة ٣٠

الفصل الثاني

ظهور الصحافة

صدور أول مطبوع دوري بمكة المكرمة ٣٣
جريدة حجاز ٣٩
شمس الحقيقة، شمس حقيقت ٥٠
الاصلاح الحجازي ٥٨
صفا الحجاز ٦٣
الرقيب ٦٥
المدينة المنورة ٦٥
أثر هذه الصحف في الحياة الفكرية ٦٧

الفصل الثالث

نصوص صحفية

قانون المطبوعات والمطابع العثماني ٦٩
نماذج من جريدة حجاز ٨٣
١ - افتتاحية العدد الأول ٨٣
٢ - شكر جميل يساق لأهل الحمية بمكة المكرمة ٨٤
٣ - حول مطبعة الولاية واشتراكات الجريدة ٨٦
٤ - مطلع انوار المعارف بقلم
أمين السر في الولاية ٨٧
نماذج من جريدتي شمس حقيقت وشمس الحقيقة ٩٠
١ - اعتذار خاص ٩٠
٢ - أفعال العباد بقلم
أحمد رأفت الاسكندراني ٩١
٣ - رسالة من مدرس في الحرم المكي ٩٣
افتتاحية العدد الأول من جريدة الاصلاح الحجازي ٩٤

الباب الثاني

الصحافة قبل توحيد البلاد

الفصل الأول

تاريخ الصحافة

علاقة الشريف حسين بالأتراك ١٠١
القبلة ١٠٤
الحجاز ١١٦
الفلاح ١٢٠
بريد الحجاز ١٢٤
مجلة مدرسة جرول الزراعية ١٢٧
خاتمة ١٣٠

الفصل الثاني

نصوص صحفية

افتتاحيتان من جريدة القبلة ١٣٣
١ - فاتحة السنة الرابعة ١٣٣
٢ - حول الصحافة العربية ١٣٤

افتتاحية العدد الأول من جريدة الحجاز ١٣٧
افتتاحية من جريدة الفلاح «من العاصمة الى ا لزاهر» ١٤١
خطة بريد الحجاز ١٤٣
أهداف مجلة مدرسة جرول الزراعية ١٤٥

الباب الثالث

الصحافة بعد توحيد البلاد

الفصل الأول

تاريخ الصحافة

أولاً : الصحف ١٤٩
أم القرى ١٤٩
صوت الحجاز ١٥٣
المدينة المنورة ١٦٢
ثانياً : المجلات ١٦٦
الاصلاح ١٦٦
المنهل ١٧٠
النداء الاسلامي ١٧٦
خاتمة ١٧٩

الفصل الثاني

نصوص صحفية

نظام المطابع والمطبوعات ١٨١
افتتاحيتان من جريدة ام القرى ١٩٠
١ - افتتاحية العدد الأول ١٩٠
٢ - واجبات الصحافة في هذه البلاد ١٩٢
نماذج من جريدة صوت الحجاز ١٩٥
١ - افتتاح الصحيفة ١٩٥
٢ - صوت الحجاز تودع عامها الثالث ١٩٨
٣ - في عامنا السابع ٢٠١
افتتاحية العدد الثاني من جريدة المدينة المنورة ٢٠٦
أنموذج من مجلة الاصلاح ٢٠٩
افتتاحيتان من مجلة المنهل ٢١١

١ - كلمتنا الى القراء في مستهل العام الثاني ٢١١
٢ - على مدرجة العام الخامس ٢١٣
مجلة النداء الاسلامي في عامها الثاني ٢١٥
المصادر والمراجع ٢١٧
فهرس الدوريات ٢٢٧
فهرس المطابع والمدارس والجمعيات ٢٢٩
فهرس الكتب ٢٣١
فهرس الأعلام ٢٣٢

